أمين هويدى

حرب ١٩٦٧

أسرار وخبايا

المكتب المصرى الحديث

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَلَوْلَآ أَن يَكُونَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ ﴿٣٣﴾ وَلِبُيُوتِهِمْ أَبْوَٰبًا وَسُرُرًا عَلَيْهَا يَتَّكِـُٔونَ ﴿٣٤﴾ ﴾

صدق الله العظيم

حـــرب ١٩٦٧

أسرار وخبايا

الطبعة الأولى ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م



www.almaktabalmasry.com
info@almaktabalmasry.com

القاهـــرة: ٢ شارع شريف عمارة اللواء ت: ٣٩٣٤١٢٧
الإسكندرية: ٧ شارع نوبـــار المنشيـة ت: ٤٨٤٦٦٠٢

أمين هويدي

حرب ١٩٦٧

أسرار وخبايا

المكتب المصري الحديث
www.almaktabalmasry.com

الإهـــداء

إلى الذين يريدون أن يعرفوا الحقيقة

ليتعلموا الدرس..



أمين هويدى أستاذ التكتيك
فى كلية أركان حرب عام ١٩٥٣

المقدمـــــة

مضت أربعون عامًا على أحد الحروب التي خاضها العرب مع إسرائيل في الصراع الدامي ، الذي تفجر في المنطقة بعد أن قررت الصهيونية العالمية بمساعدة الدول العظمى في العشرينيات وربما قبل ذلك زرع إسرائيل في المنطقة ليسود فيها عدم الاستقرار حتى وقتنا هذا ، وهو صراع بين الحق والباطل .. حق الذي يملك أمام باطل الذي يريد أن يغتصب ، ويفرض أمرًا واقعًا على أساس توازن القوى متجاهلاً توازن المصالح.

وحضر الشيوخ من جيلنا مراحل هذا الصراع ، أو جزءا منه ، وربما شارك أغلبهم فيه بطريقة أو بأخرى. ربما أثناء الثورات الرافضة لموجات الهجرة الصهيونية إلى أرض فلسطين منذ أواخر القرن ١٩ ، وربما أثناء المقاومة الشعبية التي دارت ضد العصابات الصهيونية التي أنشئت كنواة لجيش الدفاع الإسرائيلي "تزاحال" ، وربما في الحروب العادلة المتعاقبة التي دار رحاها لرفض أمر واقع ظالم ، والتي يبدو ألا نهاية لها تحت مظلة الظلم الذي يريد أن يفرض نفسه ، وربما في غابة السياسة في الكثير من الجبهات. لقد ناضل العرب ضد قوى غالبة نضالاً سيذكره التاريخ .

أما الشباب من الجيل الحالي فهم يواجهون القضية وقد تشكلت بشكل آخر ، بعد أن تغيرت قواعد اللعبة في ظل النظام العالمي المعاصر. وواجب عليهم أن يعرفوا الحقائق ليأخذوا عنها الدروس من جيل الآباء ، وهى دروس غالية دفع فيها الدماء وراح ضحيتها الشهداء ، حتى يعززوا الإيجابيات وفي نفس الوقت يتجنبوا الأخطاء والعثرات التي وقع فيها الآباء والأجداد وهم يسيرون على الدرب ليكملوا المشوار ، وعليهم أن يتذكروا أن الطريق طويل طويل طويل ، أو هكذا أظن.

وتدوين الحقيقة واجب على من يعرفها ، ولا عيب إطلاقًا في ذكر الأخطاء مهما كانت ، فالعيب كل العيب ذكرانها وأن نسمي الهزائم انتصارات والانتصارات هزائم ، فالمهم أن نتعامل مع الأخطاء والكبوات ونتعلم من الدروس التي أفرزتها حتى لا ذكررها.

وكنت عند بداية الحرب وزيرًا في مجلس الوزراء ، وأصبحت بعد أن سكتت المدافع وزيرًا للدفاع ورئيسًا للمخابرات العامة في الوقت نفسه ، مُكَلفًا من الرئيس عبدالناصر بتشكيل حكومة برئاستي ، ولذلك فقد اطلعت على كثير من الأحداث التي جرت حيث كنت فيما يُسمى بـ"لجنة العمل اليومي" التي كانت بمثابة ما يسمى "المطبخ الداخلي" ، ووقفت على العديد من الأمور التي كانت تجري وراء ستار. وشاهدت الآثار الأليمة للهزيمة بنفسي وأنا أمر على المطارات لبناء الدشم والوحدات لاستكمال بنائها ، وشاركت بقدر جهدي مع زملاء أفاضل في بناء القوات المسلحة وجهاز المخابرات العامة ، وأقسم بالله العظيم أن ما رأيته قلته وألا أقول إلا الحق.

والذي دفعني إلى هذا القسم ما رأيته وسمعته وقرأته أثناء "حرب الجنرالات" التي أعقبت إيقاف النيران ، وهي حرب خاضها الجنرالات في معركتين: معركة بينهم وبين القيادة السياسية ، يلقون عليها مسئولية ما حدث على أساس أنها أقحمت قواتهم في حرب وهم ليسوا على استعداد لخوضها ، دون أن يوضحوا مسئوليتهم في ذلك ، وأنهم لم يكونوا على دراية بتطور الأحداث ، علمًا بأن المشير "عبدالحكيم عامر" نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة كان حاضرًا في اللجنة التنفيذية العليا ، بل كان أقوى عضو فيها ، والتي كانت الأحداث تُطبخ فيها .. ومعركة بينهم وبين أنفسهم يتبادلون فيها الاتهامات ، كل يحاول أن يُدافع عن نفسه ، مُلقيًا أسباب الهزيمة على الآخرين ، وغرضهم المشترك من هذه الحرب إثارة سحب كثيفة من الغبار لإخفاء الحقيقة ودفعها إلى القاع ، ولا عجب في ذلك ، فالانتصارات لها أكثر من أب ، أما الهزائم فيتيمة لا أب لها.

ولكنني أعتقد أن ما قلته حتى الآن لا يكفي ، ونحن نتحدث عن مأساة الحرب التعسة ، إن لديّ كثير ممّا يمكن أن يُقال .. اعتبروه نصيحة ، أو اعتبروه دروسًا من شيخ له تجاربه عُرِف طول عمره بالأمانة وقول الحق.

فالصراع بين الدول ـ حتى لو عقدت بينها معاهدات صلح ـ مستمر. قد يسميه البعض تجملاً منافسة ، ولكنه في واقع الحال صراع على تحقيق مصالح متصارعة ومتعارضة يتبع فيه كل الوسائل التي تملكها الدولة ، وهى وسائل متنوعة ، بينها القتال الذي هو جزء من الصراع. فالحروب على رأي "كارل فون كلاويزويتر" في

كتابه: "في الحرب" On War هي سياسة ولـ كن بطريقة أخرى. وليس معنى نهاية الحرب إذن توقف الصراع ، بل يعني استمراره بوسائل متعددة: سياسية ، اقتصادية ، مالية ،ثقافية ،تـ كنولوجية ، ممّا يمـ كن تسمية مجموعها بقدرة الدولة.

استخدام القوات المسلحة كأداة من أدوات الصراع أمر جائز ، فللدولة الحق في أن تبدأ القتال في المـ كان الذي تريده ، والزمان الذي تحدده ، وبالطريقة التي تختارها ، ولـ كنها بعد إطلاق الطلقة الأولى تفقد حريتها تلك ، فلا يمـ كنها أن توقف القتال في المـ كان الذي تريده ، ولا الزمان الذي تحدده ، أو بالطريقة التي تختارها ، لسبب واضح هو اللعب في توازن قوى الدول المتصارعة بواسطة دول أخرى لها مصالحها ، عن طريق نقل السلاح والتـ كنولوجيا ، وكذلك عن طريق التحركات السياسية في الهيئات الدولية. ولذلك فإن الحروب الإقليمية هي حروب في جزء كبير منها بالوكالة By proxy ، خاصة في نظام عالمي أصبح أحادي القطبية ، ولذلك فاستخدام القوة في حل المنازعات أمر خطير للغاية يجب ألا نلجأ إليه إلا في الضرورة القصوى ، إذ أن هذا الاستخدام دون روية أو حـ كمة؛ يُعقد القضايا ولا يحلها ، وينقلها من المجال الإقليمي الثنائي ، إلى المجال الدولي ، حيث تتنافر المصالح وتتناطح.

وليس معنى هذا أن القوات المسلحة فقدت أهميتها في ممارسة الصراع ، ولـ كن استخدامها سوف يـ كون أكثر في مجال الردع وليس مجال القتال ، والردع هو استخدام وسائل القتال لمنع القتال ، وهذا يعني الضغط بالقوة دون استخدامها ، ولـ كن هذا يحتاج إلى حسابات معقدة ، وحـ كمة بالغة ، وإرادة قوية في إدارة الأزمات ، حتى لا نصل إلى القمة الحرجة التي قد تنحدر إليها الأمور ، فتحدث المواجهة المباشرة التي يُستحسن تلافيها ممّا يُوجب إدارة الأزمات بإرادات ناقصة لتحقيق أغراض ناقصة ، لأن التمسك بالأغراض الـ كاملة معناه فرض الأمن المطلق ، وهذا معناه عدم الأمن بالنسبة للآخرين ، مما يُعقد الأمور. فالأمن المتبادل هو أساس الحلول الناقصة ، أما التمسك بتحقيق الأمن المطلق فقد يفرض استقرارًا أساسه توازن القوى ، ولا يفرض سلامًا أساسه توازن المصالح. مثل هذا السلام سوف ترفضه الأجيال التالية إذ أنه فُرض على الأجيال الحالية تحت ضغوط أكثر من طاقتها.

ولـ كن هناك نقطة خطيرة بخصوص الاحتفاظ بالقوات المسلحة ﬓ حالة لائقة لتـ كون أسلوبًا من أساليب الصراع عند الحاجة ، وهي تتعلق بنفقاتها الباهظة ، إذ أن تزايد نفقات الدفاع أمر مقلق حتى بالنسبة للدول القادرة التي تعتبر منابع لصناعة السلاح. وصناعة السلاح وتصديره سياسة أكثر منه تجارة ، إذ يعبر من ناحية من نواحيه عن سياسة الدول المصدرة ، فالحجم المسموح به ونوعه ومداه وطريقة تسديد فواتيره ، ترجمة صادقة لسياسة دول المنبع ، علمًا بأن تسديد الفواتير لا يـ كون بالضرورة بالعملة النقدية ، ولـ كن بطرق كثيرة أخرى مثل إعطاء التسهيلات والقواعد ، أو القيام بأعمال بالوكالة تطلبها الدول الصانعة.

ارتفاع النفقات التي تُبذل ﬓ شئون الدفاع يضع صاحب القرار أمام معضلة ثلاثية: هل ينفق أكثر لرفع مستوى معيشة الشعب خاصة إذا كثر مرضه ، وانتشر جهله ، وتجذر فقره؟ هل ينفق أكثر لتوفير السلاح للدفاع عن الوطن والمواطن ﬓ وقت كثرت فيه التهديدات وانتشرت فيه ممارسة السياسات القمعية الظالمة ، وتقلصت فيه الشرعية الدولية؟ هل يُنفق أكثر لتعزيز حـ كمه وتمـ كين سلطاته؟ مشـ كلة حقيقية تجعلنا دائمو التفـ كير جديًا ﬓ مواجهتها: عن طريق نظام تعبئة دقيق يسمح بوجود أحجام قليلة تزداد حسب تطور الحالة السياسية ﬓ وقت سريع ، وبـ كفاءة تواجه تعزيز الخطط الموضوعة ، واختيار القادة ذوي الـ كفاءة التامة وليس على قاعدة الولاء ، والتدريب الممتاز لـ كل الأفراد بدءًا من القادة وضباط الصف على المعدات المعقدة لـ كي تُستخدم أفضل استخدام ، ونظام جيد لتخزين المعدات وصيانتها ، وطريقة توزيعها عند تنفيذ التعبئة ، وتعزيز الأبحاث لابتـ كار وسائل جديدة تحد من الإسراف ﬓ الاستيراد من الخارج ، وتصنيع قطع الغيار محليًا مما يساعد على تشغيل العمالة والحد من النفقات. ووضع البرامج الدقيقة لاستخدام السلاح والمعدات لأن زيادة الـ كفاءة ﬓ التشغيل تضاعف من قوة الأسلحة المستخدمة ، وعلى سبيل المثال فـ كان إعادة تجهيز الطائرة بعد رجوعها من أداء المهمة يستغرق ٤٥ دقيقة ، بينما كان ٥ دقائق فقط ﬓ الجانب الإسرائيلي ، ومعنى ذلك قيام الطائرة الإسرائيلية بواجب ٩ طائرات مصرية.

وأخيرًا معرفة الفرد معرفة تامة بالمعدة التي يستخدمها وعلى سبيل المثال: لم يـ كن غالبية الأفراد من ضباط وجنود على دراية بـ كيفية التمييز بين طائراتنا وطائرات العدو ، حدث عند مروري على إحدى الوحدات أن أحد القادة الأصاغر قال

في حدة وانفعال أن دبابات العدو تطلق ستائر دخان تخفيها عن الأنظار ، ولما سألته هل واجه دبابات العدو أثناء المعركة نفى ذلك ، ولما سألته وكيف عرفت بالأمر إذن؟ ذكر أنه سمع ذلك من زملاء له في وحدات أخرى. أجبته بأن دباباتنا يمـ كنها ذلك أيضًا. لم يـ كن الرجل يعرف خصائص دباباته التي يعمل عليها ، وأمرت قائد مركز تدريب المدرعات بإجراء بيان عملي في الوحدات ليروا ذلك بأعينهم.

مرة أخرى وأثناء مروري على المواقع الدفاعية ، صورت موقفاً لقائد وحدة مدرعة باختراق رمزي قامت به وحدات العدو ، وكان عليه أن يقوم بهجوم مضاد للقضاء على هذا الاختراق ، وأثناء قيامه بتنفيذ المهمة ظهر أن دباباته ليس بها وقود.

مرة أخرى كانت دهشتي كبيرة حينما سألني أحد القادة الـ كبار عن معنى "استراتيجية الاقتراب غير المباشر The strategy of indirect approach" ، التي رددتها في حديثي معه ، علمًا بأنها ركيزة الاستراتيجية الإسرائيلية ، لم أجبه حتى أدفعه إلى القراءة ، ومرة أخرى أمرت بطباعة كتاب الجنرال "موشى ديان" باسم "معركة السويس" أثناء العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ وتوزيعه على القادة لـ كي يعرفوا عقيدة العدو. وبعد فترة كنت أسأل عن رأيهم في كلام ديان ، وفوجئت أن أحدًا لم يقرأ الـ كتاب أو يطلع عليه.

وهناك فارق كبير بين ممارسة الصراع بعقيدة تركز على التأمين الذاتي ، وبين عقيدة تُركز على تحقيق الأمن القومي. والتأمين الذاتي يركز على تأمين الحـ كم واستمراره ، ولـ كن الأمن القومي يركز على تأمين الوطن من التهديدات الخارجية والتحديات الداخلية.

التأمين الذاتي يميل إلى سرمدية البقاء في المراكز الحساسة للدولة ، ولذلك فإنه يمنع جريان الدم الجديد ليطرد الدم الفاسد. التأمين الذاتي يجعل من التعديلات - حتى الدستورية منها - لا تؤتي بنتائجها المرجوة ، وتصبح مجرد وهم. التأمين الذاتي يبني الشللية وذوي المصالح الذين يتجاهلون المصلحة العامة في أكثر من موقف. ومن الطبيعي أن يؤثر هذا المناخ في بناء القوات المسلحة ، ممّا يؤثر في كفاءتها القتالية ويصرفها عن تأدية واجباتها الخطيرة.

في إسرائيل مثلاً لا يوجد قائد عام ، بل يوجد وزير دفاع ، وهو منصب سياسي يمثل الحـ كم على قمة المؤسسة العسـ كرية ، ويوجد رئيس أركان يُغير كل ٤ سنوات ، ويوجد عدد من الجنرالات لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة. حتى الصناعات

الحربية لا تخضع للمؤسسة العسكرية ، إذ كيف تجمع أجهزة إنتاج المعدة Producers مع الأجهزة المستَخْدِمة لها Users؟!! ولذلك فالجيش ذو كفاءة كما نرى والصناعات الحربية منتجة ومصدرة كما نلمس. إن الغرض النهائي لهم على الجانب الآخر من التل هو الحفاظ على الأمن القومي للبلاد.

ثم هناك قضية أخرى تتعلق بالعمل العسكري العربي الجماعي ، إذ لاحظنا وحتى الآن أنه يتم بطريقة عشوائية. فحينما تضطرب الأجواء السياسية ، تُدعى الحكومات لإرسال ما تيسر من قوات ، وكأن العمل الخطير يُدار بالضغط على الأزرار. الأمر يحتاج إلى قيادات موحدة أو مشتركة ، وإلى قوات محددة قبل قيام العاصفة للتدريب على خطط موضوعة من قبل ، ويعرف الجميع واجباتهم. وهنا يكون هناك عقل واحد يدير الوحدات المتنوعة التي جهزها ودربها وحدد واجباتها. أما دعوة الوحدات قبل قيام العمليات بأيام معدودة فينجم عنه وصولها بعد إطلاق المدافع ، أو وجودها في الطريق ولا تصل إلاّ بعد صمت المدافع.

والمسئولية هنا على رجال السياسة الذين يعملون ضمن الجامعة العربية ويتخذون القرارات مع إيقاف التنفيذ ، ويتبادلون الاتهامات عند وقوع الكوارث. والعمل الجماعي صعب ، بل في غاية الصعوبة ، مما جعل قائدًا مثل "نابليون بونابرت" يقول: "أفضل أن أقاتل جماعة وليس في جماعة". ولذلك فإنني أقطع بأن القوة العسكرية العربية الجماعية لم تُختبر حتى الآن.

بعض كلمات أخيرة عن النتيجة الاستراتيجية لهزيمة حرب ١٩٦٧ قد تُقابل بالدهشة وربما بالاستنكار. فلا شك أن النتائج سلبية لهذه الحرب والتي نعاني منها حتى الآن ولكنها من الناحية الاستراتيجية لها إيجابياتها. فقد دخل العرب حروبًا عديدة خسروها ، ولكنها حدت من المطامع الإسرائيلية التي بدأوها بقول "بن جوريون": (حدود إسرائيل سيحددها قوة تزاحال) ، ولذلك فإنها دولة بلا حدود حتى الآن.

ولكن استئناف العرب للقتال عقب كل هزيمة جعل إسرائيل تقتنع الآن بتحديد حدودها وإلا فالنهاية في الانتظار. وبدلاً من قولها لا يمكن أن توجد دولة ثانية بين البحر (المتوسط) والنهر (الأردن) ، نجدها تعترف الآن بوجود دولة فلسطينية إلى جوارها. إن مقاومة الجيوش العربية أفسحت المجال للمقاومة الفلسطينية لتكمل المشوار ، فبدلاً من وجودها خارج أرض الوطن أصبحت الآن

تقاتل على أرضه ، وتضرب في عمق إسرائيل. ولذلك فإن السلام الذي قد يحدث هو نتيجة لرفض العرب الاستسلام ، إذ لا يضيع حق وراءه مقاتلون.

أما عن إسرائيل ، فرغم انتصارها الكاسح في مسارح العمليات ، فإنها فشلت في تحويل هذا الانتصار إلى واقع سياسي. فالغرض من أي حرب هو الوصول إلى حالة سلم أفضل ، ولو أن غرور الانتصار لم يعمها عن الواقع السياسي ، ولو أن غرور القوة لم يهيئ لها خيالاً واسعًا لتحقيق إسرائيل الكبرى ، لكانت تستغل هذا الانتصار العسكري لتحقيق واقعًا سياسيًا يضمن لها البقاء.

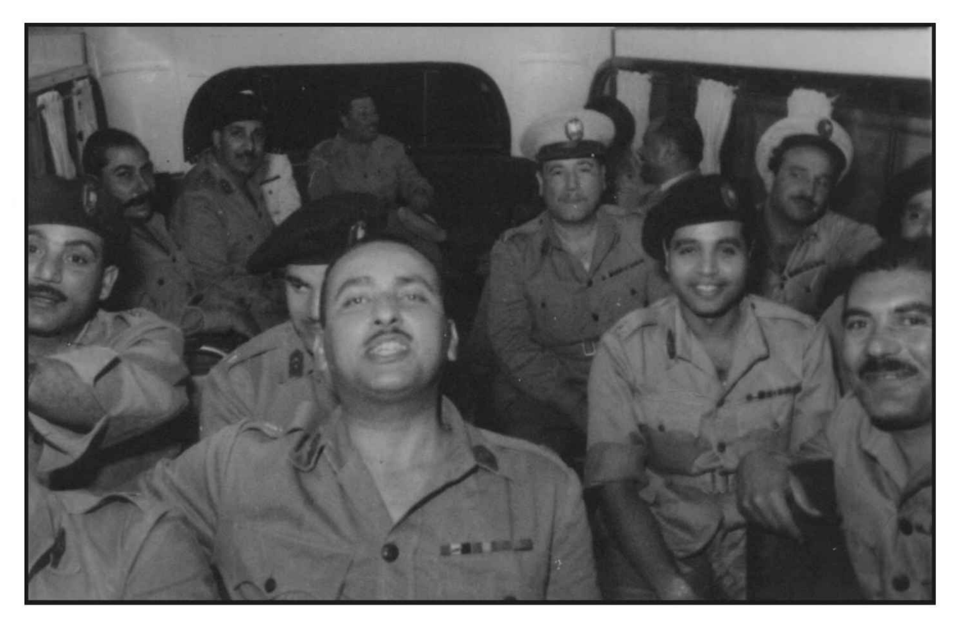
فبدلاً من أن يجلس الجنرال الأعور وهو "موشيه ديان" إلى جانب التليفون في انتظار من يوقع معه اتفاق استسلام ، كان من الأجدر بالسياسيين عرض شروط مجزية تغري العرب بقبول سلام ، لأن بقاء إسرائيل لن يدوم إذا استمرت في قتال الجيران ، ولكنه سوف يتحقق لو أنها ضمنت العيش معهم في سلام ، ولأن بقاء إسرائيل لن يتحقق من وراء أسوار تبنيها ، وترسانات تقيمها ، ولكنه سوف يتحقق لو أنها تعاملت مع جيرانها في الميادين المختلفة ، ولو أنها أخذت عبرة من التاريخ من سقوط نابليون وهتلر وموسوليني ، فإنهم لم يعرفوا أنه لاستخدام القوة حدود وقيود ، وأن السلام خاصة مع الجيران هو الذي يضمن البقاء والوجود ، وأن الدولة التي تعيش في حرب دائمة مصيرها الزوال.

ولكن قبل أن انتهي أريد أن أطرح عليكم سؤالاً أترك لكم الإجابة عليه: هل تعلمنا نحن العرب الدرس؟!!! وهل لو اضطرتنا الظروف إلى مواجهة مباشرة سنكون أفضل حالاً؟!! هل أدركنا أن الخير في بناء هياكلنا وتقويتها ، وأن نلعب مع بعضنا البعض وليس على بعضنا البعض؟!!!.

القاهرة في ١٥/٥/٢٠٠٦م

أمين هويدي





أمين هويدى فى زيارة إلى عمان ويظهر فى الصورة المشير أحمد إسماعيل
والفريق محمد على فهمى

النار تحت الرماد

قال "ديان": (وقع رؤساء الوفود الثلاثة "بريطانيا وفرنسا وإسرائيل" اتفاق سيفر في فرنسا بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٢٧ واحتفظ كل رئيس وفد بصورته في جيبه، كان الجميع واقفين حول المائدة يحوطهم جو من التوتر العصبي لا يعرفون كيف يتخلصون منه، وكانوا يريدون مغادرة المكان، لأن جوه أصبح أثقل ممّا يتحملونه، وكان البريطانيون أول من غادر، وحينما علم إيدن بأن الاتفاق مكتوب وموقع عليه أرسل اثنين بطائرة خاصة من لندن لسحب الاتفاق المكتوب، لأنه كان يريد أن يتم التآمر شفاهة حتى لا ينكشف أمره بعد ذلك. ولكن كان الجميع قد غادروا سيفر ووثائق المؤامرة في جيوبهم)!

النار تحت الرماد

مرت أربعون عامًا على إحدى الحروب التي خاضها العرب مع إسرائيل في الصراع الدامي الذي تفجر في المنطقة ، بعد أن قررت الصهيونية العالمية بمساعدة الدول العظمى في العشرينات ، وربما قبل ذلك ، زرع إسرائيل في المنطقة ليسود عدم الاستقرار فيها حتى وقتنا هذا ، وهو صراع بين الحق والباطل: حق الذي يملك أمام باطل من يريد أن يغتصب ويفرض أمرًا واقعًا على أساس توازن جديد للقوى.

والشيوخ من جيلنا حضروا مراحل هذا الصراع ، أو جزءًا منه ، وربما شارك أغلبهم فيه بطريقة أو بأخرى ، ربما أثناء الثورات الرافضة للهجرة الصهيونية التي وفدت على أرض فلسطين منذ أواخر القرن ١٩ ، وربما أثناء المقاومة الشعبية التي كانت تدور لمواجهة العصابات الصهيونية التي أُنشئت كأساس لجيش الدفاع الإسرائيلي "تزاحال" الذي أنشئ ليخوض حرب ١٩٤٨ ، وربما في الحروب العادلة والمتعاقبة التي دارت لرفض أمر واقع ظالم ، والتي يبدو أن لا نهاية لها ، تحت مظلة الظلم الذي يريد أن يفرض نفسه ، وربما في معارك السياسة في الـ كثير من الجبهات.

يظن البعض أن حرب ١٩٦٧ بدأت في الساعة الثامنة والدقيقة الخمسين من يوم ٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، وأنها انتهت بعد ستة أيام ، أو ربما ست ساعات على بدئها.

وهذا في واقع الحال تبسيط للأمور ، كانت هذه الحرب أحد توابع زلزال ثورة يوليو (تموز) ١٩٥٢ في مصر ، وسبقتها حروب باردة وساخنة على ساحة الصراع العربي ـ الإسرائيلي ، ومازالت توابعها تنفجر حتى الآن في صورة أزمات متتابعة تتباين أشـ كالها ودوافعها بتغير الظروف والأحوال ، كانت بداية الحرب إذًا قبل ذلك اليوم المشؤوم بمدة طويلة ، أما نهايتها فلم تتحدد بعد ، ولا يعرف أحد متى ولا كيف تـ كون.

حرب الأيام الستة ، كما يطلقون عليها هذه التسمية غير الدقيقة ، هي إحدى حلقات سلسلة طويلة من أحداث داخلية وخارجية هزت التوازن العالمي والإقليمي

الذي ساد بعد زرع إسرائيل في المنطقة وفرض وجودها ، وكان من أهم محددات هذا التوازن إعلان ثلاثي أصدرته الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في العام ١٩٥٠ لصياغة توازن إقليمي لصالح إسرائيل ينظم التسليح في المنطقة بطريقة تمنع قيام أحد الأطراف بحرب أخرى ، ف كانت هذه محاولة للتمهيد من أجل فرض صلح واقعي بين العرب وإسرائيل ، تصبح الأخيرة بموجبه عضوًا في العائلة الإقليمية.

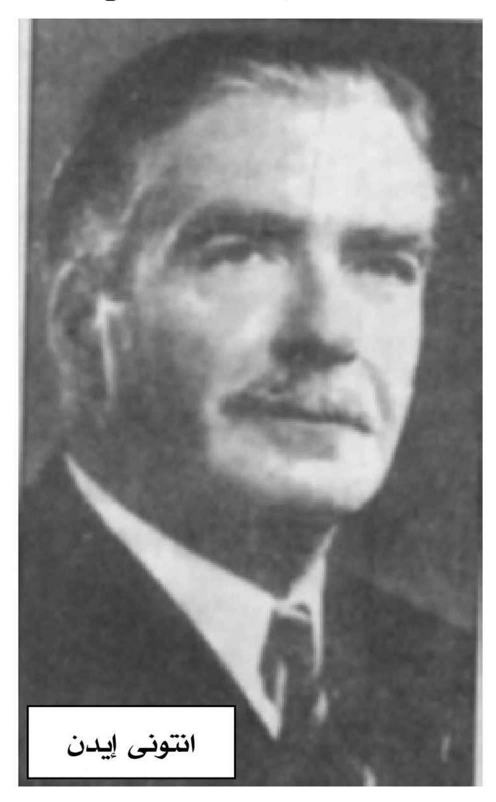
علينا أن نضع في أذهاننا دائمًا هذا الإعلان لأنه يش كل العامود الفقري للاستراتيجية الغربية لفرض هذا الجسم الغريب في المنطقة الرافضة له ، وهي استراتيجية بدأت بتنظيم التسلح والسيطرة عليه ، ثم سباق التسلح حينما دخل الاتحاد السوفياتي في منتصف الخمسينات إلى المنطقة ، ثم انتهت بالإصرار على تدمير الترسانات العربية للعودة مرة أخرى لفرض الجسم الغريب ، في ظل اختلال توازن القوى في مصلحة إسرائيل ، وقد استمر هذا الهدف الاستراتيجي ، ول كن تنفيذه خضع لوسائل متغيرة.

كانت سلسلة الأحداث ذات حلقات متداخلة ومتتابعة نذكر أهمها: تغيير نظام الحـ كم في مصر بعد ثورة ١٩٥٢ من المل كية إلى الجمهورية أو لحركة التحرير وشن حرب العصابات ضد القاعدة البريطانية في القناة والتي انتهت بمعاهدة ١٩٥٤ بين مصر وبريطانيا ، ورفض النظام الثوري الجديد الدخول في مناطق النفوذ أو الأحلاف ومقاومتها من خلال جبهة سعودية ـ سورية ـ مصرية ضد حلف بغداد ، تأييد مصر لـ كل حركات التحرر ، وأهمها الثورة الجزائرية ، رفض أي محاولات لعقد صلح منفرد غير عادل مع إسرائيل ، إجراءات داخلية لا سابق لها في مصر لرفع مستوى المعيشة والتحرر الاقتصادي ، صفقة السلاح التشي كية في العام ١٩٥٥ ، الإصرار على بناء السد العالي حتى بعد سحب التمويل الغربي ، تأميم قناة السويس والانتصار في عدوان ١٩٥٦ ، الوحدة المصرية السورية ، قرارات التمصير والتأميم ، وإقامة قاعدة التصنيع الوطنية.

وكما نرى فإن الحلقات تدخل جميعًا ضمن المناطق المحرمة لأهداف القوى الاستعمارية ، وتجعل التصادم حتميًا لأنها أهداف تخطت الخطوط الحمراء التي حددتها وفرضتها لسنين طويلة ، وكانت الثورة منذ بدايتها تتوقع أن تهب عليها الرياح من ناحية الشرق ، حيث ورثت ثلاثة تهديدات كبرى في هذا الاتجاه: إسرائيل

على الحدود الشرقية ، القاعدة البريطانية في منطقة القناة ، وأخيرًا شركة قناة السويس الفرنسية التي كانت تدير القناة بطريقة أصبحت معها دولة داخل الدولة.

وفي اعتقادنا فإن حرب ١٩٥٦ كانت نقطة التحول الكبرى في اتجاه الأحداث ، وذروة الصدام بين الأهداف الوطنية المشروعة والأهداف الاستعمارية المرفوضة ، والتي أدت بدورها إلى حرب ١٩٦٧ ، لأن هذه الحرب ولدت من رحم حرب العدوان الثلاثي ١٩٥٦ ، ونمت بذورها على مسرح النظام الإقليمي الذي خلفه هذا العدوان بعد أن سكتت المدافع ، وانسحبت الجيوش المعتدية من سيناء وبورسعيد ، الأمر الذي يحتاج مِنَّا إلى وقفة لنرى كيف تدير القوى العظمى أزماتها مع الدول الإقليمية ، تحقيقًا لمصالحها باستخدام كل الوسائل ، بما في ذلك إعداد المؤامرات واستخدام القوات المسلحة ، وكذلك لنرى أن حرب ١٩٦٧ لم تحدث من فراغ.


انتونى إيدن

حينما أمم الرئيس جمال عبدالناصر قناة السويس ، وأعلن تحويل شركتها إلى شركة مصرية مساهمة يوم ١٩٥٦/٧/٢٦ ، ردًا على سحب الولايات المتحدة وبريطانيا والبنك الدولي تمويلها لبناء السد العالي ، كان انطوني إيدن رئيس وزراء بريطانيا يقيم حفلة عشاء على شرف نوري السعيد باشا رئيس وزراء العراق في ١٠ داوننج ستريت في لندن. وبناءً على رواية سيدة صديقة كانت مدعوة إلى هذا العشاء ، اقتحم الغرفة أحد رجال التشريفات وناول إيدن ورقة صغيرة ، ما أن قرأها حتى اكفهر وجهه وسقطت الملعقة من يده في طبق الحساء. فسأله نوري باشا عما حدث ، فقال له: "لقد أمَّم ..... قناة السويس" ، وكان محل النقاط نعتًا قبيحًا لعبدالناصر تلفظ به إيدن.

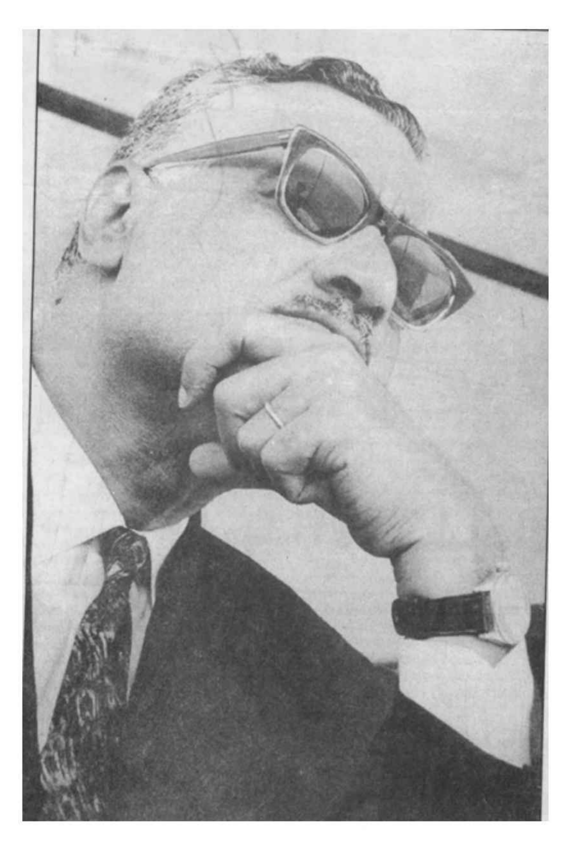
فقال له نوري باشا: "عليكم أن تضربوه الآن قبل أن تسقط عروش ملوك وكراسي رؤساء". وفعلاً أمر إيدن باستدعاء رئيس هيئة أركان حرب الإمبراطورية

لمقابلته بعد انتهاء العشاء. وكان رئيس الوزراء اتخذ قراره باستخدام القوة لمواجهة الموقف من دون حاجة إلى تشجيع نوري باشا.

وفي الوقت نفسه اجتمع "جي موليه" رئيس وزراء الجبهة الوطنية في فرنسا مع "كريستيان بينو" وزير الخارجية و"موريس بورجين مانوري" وزير الدفاع ، من دون اتصال مع لندن في تلك الليلة لدراسة الموقف ، وقرروا استخدام القوة حتى لو أدى الأمر إلى أن تفعلها فرنسا وحدها لإسقاط نظام عبدالناصر ، وعدم تمكينه من ابتلاع القناة.

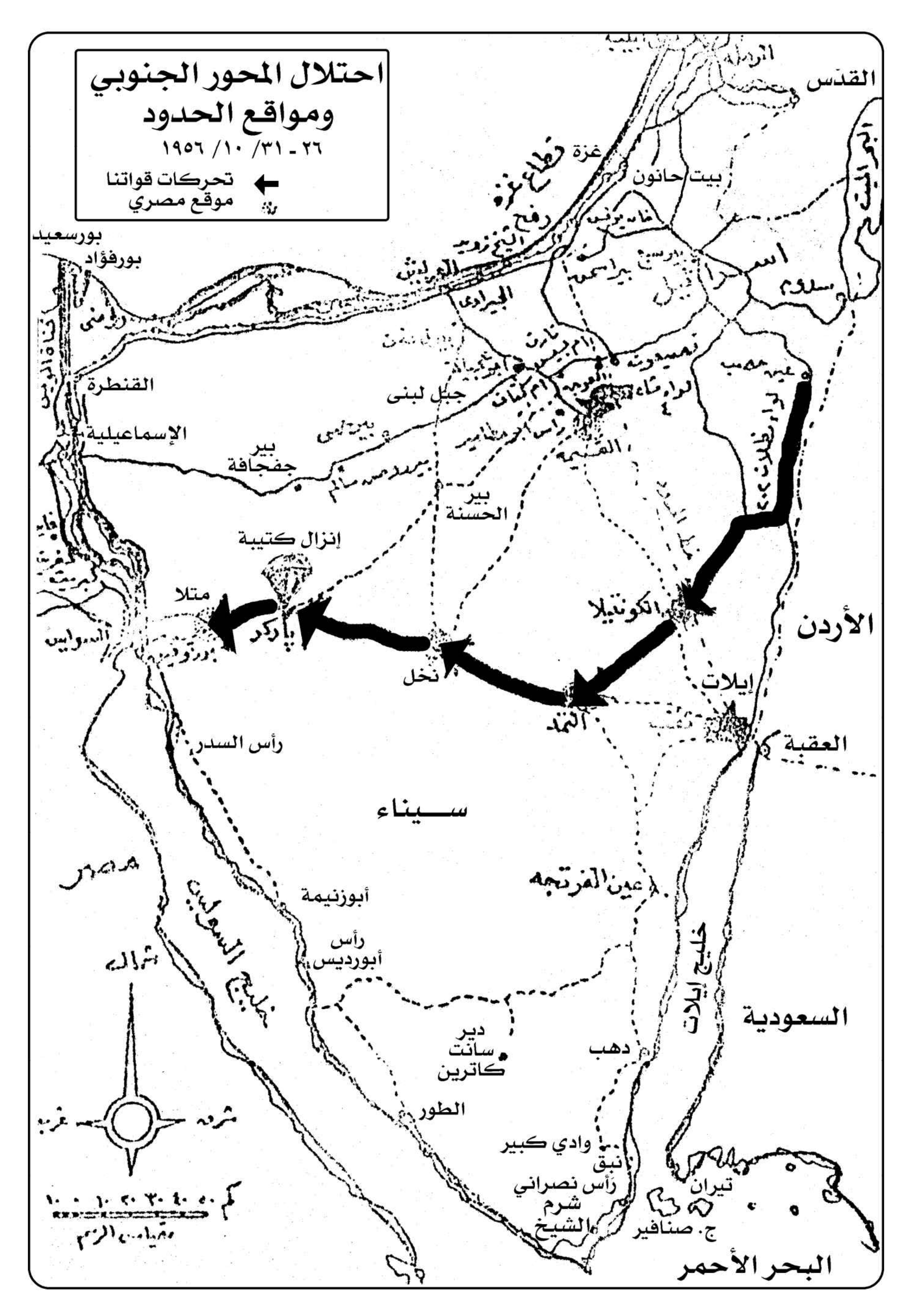
وتم التنسيق بعد ذلك بين لندن وباريس أولاً ، قبل أن تدخل إسرائيل على الخط بناء على دعوة من الجنرال "موريس شال" نائب رئيس هيئة أركان الحرب الفرنسية ، نقلها "جوزيف ناحمياس" مندوب وزارة الدفاع الإسرائيلية في باريس يوم ١٦/١٠/١٩٥٦ للاشتراك في العمل المشترك لمواجهة الموقف.

كان المتآمرون الثلاثة متفقين على ضرورة ضرب مصر؛ لإسقاط نظام عبدالناصر ، ولكن كانت أهدافهم مختلفة ، كانت بريطانيا ترى في بقاء عبدالناصر خطرًا على إمبراطوريتها شرق القناة ، فيما كانت فرنسا ترى أن انتصارها في الجزائر لا يمكن أن يتم إلا عن طريق ضرب القاهرة ، أما إسرائيل فكان شغلها الشاغل تدمير الأسلحة التي حصلت مصر عليها قبل أن "تهضمها" بالتدريب عليها ، وأخيرًا تم توقيع بروتوكول التواطؤ ضد مصر في ٢٧/١٠/١٩٥٦ في فيلا "يونسير دي لاشايل" في سيفر - وهي من ضواحي باريس - وتم توزيع الأدوار كالآتي: تقوم إسرائيل بهجوم ذي مغزى سياسي أكثر منه عسكري بمساعدة قوات جوية وبحرية فرنسية بالقرب من القناة؛ بإسقاط قوات مظلية على خط الممرات في سيناء ، لإعطاء مبرر لكل من بريطانيا وفرنسا لتوجيه إنذار لكل من مصر وإسرائيل بفك الاشتباك ، وطبعًا لن يمتثلا للإنذار ، فتوجه بريطانيا وفرنسا ضربات جوية على مطارات القاهرة والمدنيين ، وتقوم قوات البلدين بهجوم بري بعد عمليات إنزال في بورسعيد ، للاستيلاء على القناة تحت قيادة الجنرال "كيتلي" القائد العام لعملية الغزو التي أطلق عليها الاسم الكودي "موسكاتير".

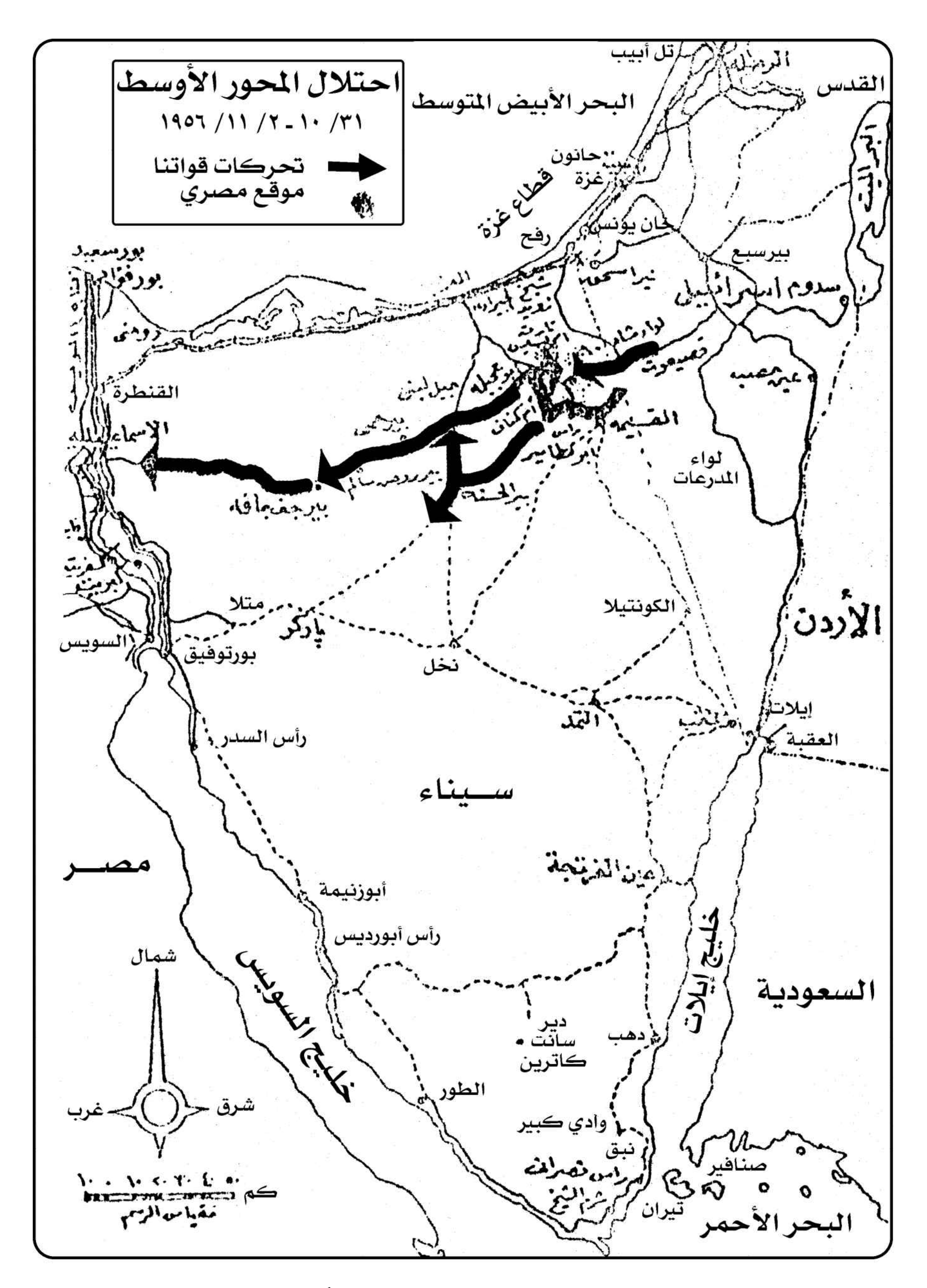


تقدم موشى دايان بالخطة الإسرائيلية للعملية ، واسمها الـ كودي "قادش" ووقع المتآمرون البروتوكول واستلم كل منهم صورة وضعها في جيبه قبل أن ينصرفوا ، ووصف موشى دايان الموقف بعد الاتفاق على التواطؤ بقوله: "وقّع الثلاثة الاتفاق واحتفظ كل رئيس وفد بصورته في جيبه ، وكان الجميع واقفين حول المائدة يحوطهم جو من التوتر العصبي لا يعرفون كيف يتخلصون منه ، وكانوا يريدون مغادرة المـ كان لأن جوه أصبح أثقل مما يتحملونه ، وكان البريطانيون أول من غادر ، وحينما علم إيدن بأن الاتفاق مـ كتوب وموقع عليه أرسل إثنين بطائرة خاصة من لندن لسحب الاتفاق المـ كتوب؛ لأنه كان يريد أن يتم التآمر شفاهة حتى لا ينـ كشف أمره بعد ذلك ، ولـ كن كان الجميع قد غادروا سيفر ووثائق المؤامرة في جيوبهم".

ومن أهم المصادر لاجتماعات سيفر ما قاله مردخاي ـ بار ـ آن ، وكان في ذلك الوقت المساعد العسـ كري لبن جوريون ، وقد حضر اجتماعات سيفر أيضًا ، وقد تقدم بورقة بحث عنوانها "بن جوريون وتواطؤ السويس" إلى ندوة حضرتها في وودر وويلسون سنتر بوشنجطن صدر عنها كتاب "أزمة السويس ـ الأزمة ونتائجها" اكسفورد عام ١٩٨٩.


احتلال المحور الجنوبي
ومواقع الحدود
٢٦ - ٣١/ ١٠/ ١٩٥٦
تحركات قواتنا
موقع مصري
القدس
غزة
بيت حانون
بورسعيد
بورفؤاد
القنطرة
الإسماعيلية
جبل لبنى
بير
جفجافة
بير
الحسنة
إنزال كتيبة
متلا
نخل
الكونتيلا
الأردن
إيلات
العقبة
رأس السدر
سيناء
أبوزنيمة
رأس
أبورديس
دير
سانت
كاترين
دهب
السعودية
الطور
وادي كبير
نبق
رأس نصراني
شرم
الشيخ
تيران
ج. صنافير
البحر الأحمر

الخطة قادش



وضعت المسميات كما هي في الخريطة الأصلية بالعبرية

وخاصة تسمية خليج العقبة بخليج إيلات

وانتهت الحرب وقد حققت مصر انتصارات حاسمة ، تجسّدت في حقائق عدة على المسرح السياسي:

- انسحبت قوات العدوان من دون أن تحقق أيًا من أغراضها ، فلا هي حققت إعادة السيطرة على قناة السويس ولا هي أسقطت حكم عبدالناصر ، وخلصت قناة السويس لمصر وأصبحت ملكًا لها ، وتم تطهير القناة من العوائق التي كانت مصر قد وضعتها في مجرى الملاحة لغلقها ، وسمحت مصر بدءًا من ١٩٥٧/٤/١٠ بمرور السفن التي تدفع الرسوم لهيئة إدارة القناة الجديدة ، إلا أن الدول المنتفعة كانت قد تعلمت الدرس ، فأخذت من الإجراءات المخططة لمواجهة احتمال غلقها مرة أخرى ، ممّا انعكس على قيمة هذا الإجراء في العام ١٩٦٧.
- بقي نظام عبدالناصر وازدادت مكانته في البلاد العربية بل وفي العالم ، في الوقت الذي اعتزل أيدن في ١٩٥٦/١١/٢٠ في جزيرة جامايكا إحدى جزر الكاريبي بحجة إرهاق ألمَّ به ، ثم عاد فاستقال نهائيًا في ١٩٥٧/١/٩ ، كما سقطت وزارة جي موليه في فرنسا في ١٩٥٧/٥/٢١.
- في ١٩٥٧/١/١ صدر القرار الجمهوري بالقانون رقم ١٩٥٧/١ بانقضاء الاتفاق المصري البريطاني الموقع في ١٩٥٤/١٠/١٩ ، وذلك اعتبارًا من يوم ١٩٥٦/١٠/٣١ تاريخ العدوان البريطاني على قناة السويس ، وبذلك ألغيت المعاهدة المصرية البريطانية.
- وصادرت مصر كل ما وجد في القاعدة البريطانية في القناة ، من معدات وذخائر وأسلحة ومنشآت ومخازن ومصانع مملوكة للدولة المعتدية ، وقد علّق خروشوف على ذلك بأن مصر قطعت ذيل الأسد.
- وصادرت مصر أموال وممتلكات رعايا بريطانيا وفرنسا وفرضت الحراسة عليها بما في ذلك المؤسسات التجارية والمالية والبنوك ، كما تم بناء السد العالي ، ويُذكر أن الرئيس الأميركي الذي سحب تمويل بناء السد قال عند زيارته أسوان بعد ذلك: "كانت غلطتنا الكبرى أننا لم نشارك في بناء هذا السد العظيم" ، وكتب ايزنهاور في كتابه "النضال من أجل النصر" عن السد: "إنه مشروع سيجلب الخير والرفاهية لشعب مصر".
- في ١٩٥٧/٢/١١ أعلن وزير الخارجية الأميركية أن خليج العقبة يُعد مياهًا دولية وأنه لا يحق لأي دولة منع المرور الحر البريء في الخليج والمضائق ، وأن الولايات المتحدة على استعداد لممارسة هذا الحق لسفنها ، وتنضم لإسرائيل لضمان الاعتراف لها بهذا الحق ، وكان هذا الإعلان ـ ضمن عوامل أخرى ـ

أدى إلى انفجار العام ١٩٦٧ حينما اعتبرت إسرائيل قيام مصر بغلق الخليج أمام ملاحتها بمثابة إعلان حرب عليها.

- وتم وضع قوات دولية على الحدود الشرقية لمصر في سيناء ومنطقة خليج العقبة ، لضمان حرية الملاحة ، وأعطيت مصر حق سحبها في أي وقت تشاء ، ولـ كن عندما مارست مصر هذا الحق عام ١٩٦٧ لإخلاء ترابها من هذه القوات زاد الموقف اشتعالاً.

وهـ كذا نرى فإنه رغم المـ كاسب التي حققتها مصر نتيجة للقيادة الماهرة لعبدالناصر في معركة غير متـ كافئة ، ونتيجة لمساعدات عربية كريمة ، وفي ظل أداء عسـ كري متواضع فإن ألغامًا قد وضعت لتُساعد على الانفجار الذي حدث بعد ١٠ سنوات ، علاوة على حدوث نقطة تحول خطيرة برزت نتيجة لانـ كسار بريطانيا وفرنسا في معركة السويس ، إذ نجم عن هذا الانـ كسار فتح الطريق لتحل الولايات المتحدة الأمريـ كية محلها في المنطقة ، ولم تضع القوة العظمى الجديدة وقتًا لتعزيز أوضاعها الجديدة ، فتقدم الرئيس دوايت إيزنهاور في ١٩٥٧/١/٥ - أي بعد أسبوعين فقط من انسحاب القوات البريطانية والفرنسية من بورسعيد - إلى الـ كونجرس بمشروع عرف باسمه يؤكد فيه "عزم الولايات المتحدة على مساعدة دول الشرق الأوسط الراغبة في مساعدتنا في تنمية اقتصادها؛ للمحافظة على استقلالها القومي ، وعلى الـ كونجرس أن يُخوّل الحـ كومة سلطة الاضطلاع ببرنامج مساعدات عسـ كرية لمن يرغب في ذلك ، وتخولها أيضًا سلطة استخدام القوات المسلحة الأمريـ كية لضمان الحماية والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للأمم التي ترغب في ذلك ضد العدوان المـ كشوف من أي دولة تسيطر عليها الشيوعية الدولية ، على أن يتم ذلك في إطار ميثاق الأمم المتحدة".

ورحبت إسرائيل بمشروع إيزنهاور ، ورفضته معظم الدول العربية إذ قدم المشروع في وقت غير مناسب بعد فشل العدوان الثلاثي مباشرة ، وأنه لم يدخل إسرائيل إلى جانب الدول الشيوعية كتهديد مُباشر لدول المنطقة ، كما أن المشروع افترض أن الفراغ الذي حدث نتيجة لزوال النفوذين البريطاني والفرنسي لا يمـ كن ملأه بالدفاع الإقليمي الذي ينبثق من دول المنطقة ، الأمر الذي جعلها تحارب حلف بغداد من قبل ، وكان الرفض أمرًا خطيرًا وضعته الولايات المتحدة تحت ناظرها ، وهي تبدأ ممارستها لدورها الجديد في المنطقة.

وكان هناك تطور خطير آخر تسبب في تغيير قواعد اللعبة الدائرة في المنطقة ، فبعد اتفاقية السلاح بين مصر وتشيكوسلوفاكيا التي وقعت في ١٩٥٥/٩/١٥ وأعلنها الرئيس "عبدالناصر" في ٢٧ من الشهر نفسه ، أصبح الاتحاد السوفياتي بحكم الواقع الجديد شريكًا للولايات المتحدة في إدارة الصراع وتهديد مستقبل السلام في المنطقة ، وأصبح أسطوله في قلب المياه الدافئة يُهدد بطن حلف الأطلسي في الشمال وخطوط مواصلاته مع عمقه الاستراتيجي في إفريقيا في الجنوب ، بل أصبح موجودًا في قناة السويس والبحر الأحمر والخليج ، أو على حد تعبير رئيس هيئة أركان حرب الإمبراطورية "أصبح الاتحاد السوفياتي خلفنا بعد اجتيازه للحوائط التي كنا نقيمها أمامه".

هذا التغير الجيوستراتيجي فرض نفسه على تعامل اللاعبين في الدول الإقليمية مع القوتين العظميين ، فبدلاً من التعامل مع قطب واحد ، أصبح التعامل مع قطبين متنافرين كل منهما يريد أن تكون له اليد الطولى في إدارة منطقتنا الحساسة ، ما اقتضى حنكة ودراية على رغم ما سببه ذلك من استقطاب حاد بين الدول العربية ، وخلط كبير في تحديد العدو أو الصديق.

ويمكننا أن نقطع بأن اتفاقية السلاح التشيكوسلوفاكية (١٩٥٥) كانت السبب الرئيسي وراء العدوان الثلاثي ، لأنها كانت تتعلق بتوازن القوى على الصعيدين العالمي والإقليمي ، وكان تأميم القناة هو المحفز الرئيسي للعدوان.

وكما سبق أن أوضحنا ، لم يكن التأميم ضمن أغراض دول التآمر والعدوان أثناء اجتماعات سيفر ، إذ كانوا متفقين بناء على مشورة مساعديهم - كما ظهر من وثائقهم الرسمية بعد ذلك أن التأميم تم داخل إطار الشرعية الدولية ، فالقناة مصرية كما ورد في اتفاقيات إنشائها منذ فرديناند دي ليسبس ، ولذلك فمن حق مصر تأميمها خاصة وقد أعلنت تعويض المساهمين وضمانها لحرية الملاحة وحق المرور البريء ، بناء على اتفاقية القسطنطينية عام ١٨٨٨م ، وكذلك فإن كثيرًا من الدول ومن ضمنها بريطانيا وفرنسا مارست التأميم لبعض مؤسساتها من قبل.

وعلينا أن نُلاحظ أيضًا أن صفقة السلاح كانت محدودة لا تهدد إسرائيل بشكل من الأشكال ، فقد كان حجم الصفقة لا يتعدى ثلاثين مليون جنيه ، يتم دفعها على أقساط سنوية عن طريق شراء سلع مصرية وبفائدة ٢٪ ، وكانت تنطوي

على أعداد محدودة من طائرات القتال ميج ـ ١٥ وقاذفات خفيفة طراز ايل ـ ٢٨ وطائرات نقل ايل ـ ١٤ ودبابات ت ـ ٣٤ ومدافع اقتحام اس ـ يو ـ ١٠٠ ومختلف أعيرة المدفعية ، وحتى الصفقة التالية التي تمت في وارسو في تشرين الثاني (نوفمبر) من العام نفسه ، والتي شملت بعض المدمرات والغواصات وزوارق الطوربيد ، لم تهدد توازن القوى السائد بشكل خطير ، ومما يؤيد ذلك أن القيادة العامة الإسرائيلية كانت تبحث في توجيه ضربة وقائية ضد مصر قبل أن تهضم قوتها المسلحة ما حصلت عليه من أسلحة ، وقبل أن تستطيع توجيه الضربة الأولى إلى إسرائيل.

إلا أن بن غوريون رفض ذلك في حديث وجهه إلى القيادة العسكرية العليا الإسرائيلية في ١٩٥٥/١٢/١٦ أثناء اجتماعه بها قال فيه: "الحروب قلما تنهي حروبًا ، فحتى لو انتصرنا على مصر ستكون هناك جولة أخرى ، والضربة الوقائية لا تمنع حربًا ، بل تكون دافعًا للحرب التي يُراد تفاديها ، وقيام إسرائيل بالضربة الوقائية سيوقعها تحت سيف المقاطعة الذي سيؤثر على قدرتنا للحفاظ على توازن القوى".

وكان بن غوريون يتوقع ضربة مصرية في صيف ١٩٥٦ ، حسب ما قال لدايان وبيريز في اجتماع معهما في أول كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٥ ، وأضاف أنه "حتى لا تثير غضب الولايات المتحدة قد نسمح لمصر بتوجيه الضربة الأولى ونقوم نحن برد الفعل ، إلا أنه ترك هذه الاستراتيجية حينما وجد شريكين ، هما بريطانيا وفرنسا ، مستعدين للهجوم ، لأن هذا يحمي إسرائيل من المقاطعة والعزلة ، ولو شعر بن غوريون أن صفقة الأسلحة تهدد الأمن الإسرائيلي بشكل عاجل وخطير ، لما تردد في قبول الاقتراحات التي قدمت إليه بتوجيه الضربة الوقائية.

ولم تكن أهمية صفقة الأسلحة مقصورة على "قفز" الاتحاد السوفياتي إلى المنطقة فحسب ، بل كانت بمثابة عامل أفسد التخطيط الغربي لصلح يُفرض على العرب ، إذ كان الإعلان الثلاثي لعام ١٩٥٠ يجعل الدول الثلاث ـ عن طريق احتكار نقل السلاح في المنطقة ـ تسيطر على الأحداث وتمنع جولة ثانية بين العرب وإسرائيل ، ولكن بعد أن أصبح "المنيع" السوفياتي متاحًا ، فإن التحكم في سير الأحداث صار مستحيلاً.

ويجد المتتبع للوثائق البريطانية المتعلقة بهذه الفترة ، تضاربًا في أوساط القرار البريطاني ، فبينما اقترح "ايفلين شكبورغ" وكيل وزارة الخارجية البريطانية للشرق الأوسط على حكومته مجاملة العرب وعبدالناصر ، حتى لو أدى الأمر إلى ترك

إسرائيل ، نجد أن زميله "هارولد كاشيا" وافق على مجاملة العرب بشرط العمل على إسقاط عبدالناصر ، بينما نشطت المخابرات البريطانية مى ١٦ في تقديم التقارير المثيرة عن توغل السوفيات في الإدارة المصرية.

ومن الطريف أن أحد هذه التقارير كان يؤكد على وجود ثلاثة أفراد في الدوائر المصرية الحاكمة عملاء للسوفيت ، ومن هؤلاء أنور السادات ، وكان مصدر التقرير هو نوري السيد باشا رئيس وزراء العراق ، وتضمنت التقارير أيضًا اقتراحًا من جلوب باشا "أبو حنك" يقترح فيه قيام الأردن بهجوم متفق عليه لاختراق حدود إسرائيل لدفع قواتها للهجوم على مصر.

أما رد الفعل في الأوساط الرسمية الفرنسية - كما تظهره الوثائق - ف كان متناقضًا أيضًا ، فأوساط الـ "كي دورسيه QUAIDORSAY" لا تُحبذ طلبات إسرائيل من السلاح لإعادة التوازن ، بينما أوساط وزارة الدفاع تحبذ ذلك ، إلا أن فرنسا سرعان ما بدأت تنقل السلاح إلى إسرائيل مما جعل بن غوريون يصرح في الـ كنيست في ٢٢نيسان (إبريل) ١٩٥٦ بأن فرنسا أصبحت أحسن المصادر لتصدير السلاح إلى إسرائيل ، وكانت الولايات المتحدة وبريطانيا متحفظتين في إمداد إسرائيل بما تطلبه ، إلا أن تأميم القناة ذلل كل الصعوبات لدرجة أن التواطؤ بين الثلاثة صار جائزًا.

من ذلك نرى أن السحب كانت تت كاثف بمرور الوقت... فرفض مبدأ إيزنهاور من دول المنطقة ودخول الاتحاد السوفيتي إليها كلاعب رئيسي إلى جانب الولايات المتحدة ، وفتح المنبع السوفيتي لاستيراد السلاح والخبراء والت كنولوجيا وبداية سباق تسلح خطير في المنطقة ، أعلنت منه الولايات المتحدة أنها لن تسمح بتغلب السلاح السوفيتي على السلاح الأمريـ كي... كل ذلك كان ألغامًا تزرع في مسرح الأحداث ، وكانت جميعها تدعو إلى الانفجار.

كانت إسرائيل قلقة من استمرار تدفق الأسلحة السوفياتية لمصر ، الأمر الذي لم يعالجه العدوان الثلاثي ، والذي شاركت فيه أساسًا لتدمير الأسلحة الجديدة التى حصلت عليها مصر قبل أن تستطيع قواتها هضمها واستيعابها. أى أن الحرب انتهت وظل المنبع الخطير الذي يهدد أمن إسرائيل متاحًا. ويظهر هذا القلق في الاجتماعات المشتركة بين الوفود الأميركية والإسرائيلية لتقويم الأوضاع في المنطقة ، والتى كانت تعقد تباعًا عقب العدوان. وسنورد أهم ما ورد في اجتماعين

عقدا فى ١٢ و ١٩٦٥/١١/١٣ ، كمثال على ذلك ، من واقع ملخص وثيقة في ٨ صفحات من وثائق الخارجية الأمريكية بعنوان "ملخص للمباحثات الإسرائيلية الأمريكية: الاجتماع الأول فى ٦٥/١١/١٢ والثانى فى ١٩٦٥/١١/١٣".

كان الوفد الأمريكي برئاسة السفير تالبرت مساعد وزير الخارجية والوفد الإسرائيلي برئاسة الجنرال رابين نائب رئيس الأركان وعضوية العقيد باريف نائب مدير المخابرات الحربية. وأهمية هذه الوثيقة أنها تصور تصويرًا دقيقًا الحالة القلقة التى كانت تعيش فيها إسرائيل قبل عام ١٩٦٧. وأهم ما ورد فى حديث الوفد الإسرائيلي كان:

- تدفق الأسلحة السوفياتية على مصر مستمر حتى أثناء تأزم العلاقات السياسية بينهما وبأسعار تقل كثيرا عن أسعار السوق العالمية. وتتوقف خطورة هذا الوضع على قدرة مصر على تدريب قواتها على الأسلحة.
- تخطيط مصر لزيادة حجم قواتها حتى عام ١٩٦٨/٦٧ كى تبلغ قواتها البرية ١٨٠٠ – ١٩٠٠ دبابة قتال ، والجوية ٢٠٠ – ٢٥٠ طائرة مقاتلة و٦٠ – ٧٠ قاذفة و٥٠ هيلكوبتر ، علاوة على ٤ – ٥ بطاريات صواريخ أرض – جو ، والقوات البحرية ١٠ مدمرات ، و١٢ غواصة ، و١٢ زورق دوريات مسلحة بالصواريخ. ويشير معدل الاستيعاب عام ١٩٦٣/٦٢ إلى قدرة مصر على تنفيذ هذا البرنامج. وكذلك تهتم مصر بتنفيذ برنامج صواريخ أرض – أرض لتوجهها إلى التجمعات السكانية وبناء على وثيقة حصلة الإسرائيليون عليها من مصدر ألماني فإن مصر تنوي إنتاج ٥٠٠ صاروخ من طراز قاهر مداه ٦٠٠ كلم ، و٤٠٠ صاروخ من طراز ظافر ومداه ٣٨٠ كلم ، وتركز مصر على مشروع الصواريخ كبديل يعوض قدرتها المحدودة على تدريب الطيارين.
- وتهتم مصر بالتسليح النووي عبر بناء مفاعلات بقوة ٧٥ – ٢٠٠ ميجاوات. وبينما لم تحقق مصر نجاحًا فى الحرب البيولوجية إلا إنها أنتجت ذخائر كيماوية وقنابل غاز وتسعى لإنتاج صواريخ لها رؤوس كيماوية.
- تتوقع إسرائيل أن تقوم مصر بهجوم عليها بمجرد شعورها بأنها أتمت برامجها.
- دخول أسلحة جديدة إلى المنطقة يسبب لإسرائيل مشاكل فى التخطيط ما لم تتوافر لها إمكانات إضافية. وتفتقر إسرائيل إلى مطارات جديدة إذ لا تملك إلا ثلاثة ، وفترة الإنذار لدفاعها الجوى محدودة جدًا ، وتحتاج إلى استبدال دبابات حديثة بـ ٣٠٠ دبابة طراز شيرمان ، كما تحتاج إلى بعض الصواريخ والطائرات.

حاول الجانب الأمريكي تهدئة مخاوف الجانب الإسرائيلي. وأكد أن إمكانات مصر محدودة لأسباب عسكرية واقتصادية ، ولأن المساعدات السوفياتية محدودة أيضًا وقدرة مصر على التدريب محل تساؤل ، وأن ما ذكره الجانب الإسرائيلي عن حجم قدرة مصر وإمكانتها في مجال الصواريخ مبالغ فيه تمامًا ، وأن الإمكانات الاقتصادية والفنية لمصر تحول دون تنفيذ هذا البرنامج الطموح ، ولكن مخاوف إسرائيل لم تهدأ ، وظلت على قناعة بعدم إمكان فرض السلام الذي تريده ويتفق تمامًا مع أغراضها إلا عن طريق تدمير القدرة القتالية لمصر.

وفي الوقت الذي بدأ فيه سباق تسلح رهيب في المنطقة تضاءلت فرص السلام للتوفيق بين أطراف الصراع ، وكانت هناك محاولات واتصالات باءت جميعها بالفشل ، ومن أهم هذه المحاولات ما عرفت بعد ذلك "بالخطة ألفا ALFA" التي سنتوقف عندها قليلاً ، والتي لم تكن مصر على علم بها ولا حتى بعد فشلها بمدة طويلة ، والتي لم يكشف عنها الستار إلا بعد السماح بنشر الوثائق المتعلقة بها بعد ثلاثين عامًا ، كانت الخطة بريطانية أمريكية غرضها إيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي يثبت أقدام الغرب في المنطقة القلقة ، ويردع أي اختراق سوفيتي وقد تم وضع الخطة ومراحل تنفيذها عامي ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ ، وقام "إيفلين شكبورج Evelyn Shuckburgh" المشرف على شئون الشرق الأوسط بوزارة الخارجية البريطانية بوضع خطوطها العامة الأولى عقب الانتهاء من مفاوضات المعاهدة البريطانية المصرية عام ١٩٥٤ ، وكانت أهم مبادئها: التعاون البريطاني الأمريكي في التنفيذ ، تنازلات هامة من جانب إسرائيل بخصوص الأرض واللاجئين ، ضمانات أمن بواسطة القوى الكبرى ، تفاهم بين الدولتين مع مصر ، وأن الاتفاق ليس سلامًا ولكنه حل شامل لأسباب الصراع ، وقد وافق كل من إيدن ودالاس على المشروع وبدأ شكبورج في الاجتماع مع قرينه الأمركي فرانسيس راسل Francis Russel من الخارجية الأمريكية وكان يعمل في سفارتها في تل أبيب ، وتمت الاجتماعات الأولى في واشنطن وانتهت الاجتماعات إلى تطوير الخطوط العامة التي وضعها شكبورج إلى خطة عامة أهم ملامحها: اتصال مصر والأردن عن طريق قناة إسرائيلية في النقب منها المحافظة على اتصال إسرائيل وإيلات ، تنازل إسرائيلي للأردن عن ٤٠٠ ميل مربع لقرى أردنية على الجانب الأردني من الحدود ، تنازل إسرائيلي للأردن عن جبل سكوبيس ومثلث سيماخ ، تنازل إسرائيلي للأردن جنوب وغرب الخليل إذا أعطى قطاع غزة لإسرائيل ، تقسيم المناطق المنزوعة السلاح بين إسرائيل وجيرانها ، توطين

عدد مناسب من اللاجئين كما يتم الاتفاق عليه بعد ذلك ، تعويض باقي اللاجئين بمساعدة دولية ، اتفاق بخصوص توزيع مياه نهر الأردن وبخصوص القدس ، إلغاء المقاطعة الاقتصادية ، ضمانات غربية للحدود منها منح مساعدات اقتصادية كحافز لقبول الاتفاق ، وبدأت الاتصالات الأمريكية البريطانية لجس النبض ، إلا أن إصرار الرئيس عبدالناصر على تنازل إسرائيل عن كل النقب وتمسك إسرائيل بعدم التنازل عن أي أراضي قضى على المحاولات بعد شهور من بدايتها.

ولكن إذا أردنا الدقة فإن غرض القوى العظمى لم يكن أبدًا حل الصراع العربي الإسرائيلي فقط ، بل كان غرضها الأساسي خدمة مصالحها في المنطقة أيضًا ، فكما كتب شيكبورج في كتابه "الانحدار بعد السويس Descent After Sues" فإن مشروع ألفا كان يهدف إلى تعزيز موقف بريطانيا في المنطقة ، وردع أي اختراق سوفيتي باستغلال العلاقات المصرية البريطانية ، بعد توقيع المعاهدة وعلينا مواجهة عناد عبدالناصر بتخويفه أولاً ثم برشوته ثانيًا ثم بالتخلص منه ثالثًا إذا فشلنا في ذلك" وفعلاً بدأت محاولات كل من بريطانيا والولايات المتحدة للتخلص من عبدالناصر بالاغتيال أو بالسم في محاولات فردية أو مشتركة قام بها كل من المخابرات المركزية CIA والـ M-I-6 البريطانية ، ولم يكن من الممكن بعد العدوان الثلاثي استئناف هذه المحاولات ، فقد اختلفت طبيعة العلاقات في المنطقة وتبعًا لذلك اختلفت قواعد اللعبة إلى أن حدثت حرب ١٩٦٧ ، والتي تغيرت موازين القوى بعدها تغيرًا كبيرًا أدى إلى تطورات خطيرة ، فموازين القوى هي العامل الأساسي في اختيار طريق الحرب أو دروب السلام.

وحتى لا نستطرد أكثر من ذلك فإننا نختتم بتأثير حرب السويس على مجالات أربعة مهدت جميعها لحرب ١٩٦٧:

- مجال داخل مصر نفسها.
- مجال العلاقات العربية مع الدول العظمى.
- مجال العلاقات العربية ـ العربية.
- مجال الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

أما عن المجال الأول فكان تأثير الحرب يتركز في حصول مصر على استقلالها الكامل للمرة الأولى منذ فترة طويلة من تاريخها الحافل ، وتأكيد زعامة عبدالناصر في داخل مصر وخارجها سواء عربيًا أو عالميًا ، وانتشار الاتجاهات الناصرية التي كانت تنادي بالحياد والقومية العربية وإزالة القواعد الأجنبية ، والتي

شكّلت خطورة أكيدة على النفوذ الأجنبي في كثير من البلدان العربية بدرجة تفوق الأفكار الدينية للجماعات الإسلامية ، وأفكار حزب البعث الذي كان محتكرًا الميدان السياسي إلى جانب بعض التنظيمات الشيوعية.

ولكن كان أخطر المجالات التي تأثرت بمعركة السويس المجال الاقتصادي ، فقد تغير اقتصاد مصر التقليدي الذي كانت تسيطر عليه المصالح الأجنبية إلى اقتصاد وطني حر ، ومن اقتصاد يعتمد على القطاع الخاص الذي يتعلق معظمه بالنشاط الزراعي إلى اقتصاد تسيطر عليه الدولة ، وقادر على أن يتسع في مجالات صناعية ومالية وتجارية وإدارية ، وقد ساعد على ذلك توفر رأس المال ، فعلى سبيل المثال كان العائد من قناة السويس بعد إعادة فتحها أمام الملاحة في ١٠ نيسان (إبريل) ١٩٥٧ ، ونتيجة لمرور ٩٢ سفينة بريطانية بين ١٣ و ٣١ مايو (آيار) والسفن الفرنسية التي مرت في يونيو (حزيران) هو ٢٤,٥ مليون جنيه استرليني في مقابل ٢,٣ مليون جنيه حصة مصر السنوية من الشركة قبل تأميمها ، علاوة على الإفراج عن الأرصدة المجمدة لدى بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة ، والتي بلغت ١١٠ ملايين جنيه استرليني ، فضلاً عن أن قرارات "التمصير" شملت تسعة مصارف بريطانية وفرنسية رأسمالها مليونا جنيه استرليني و ٦٤ شركة تأمين بريطانية وفرنسية واسترالية رأسمالها ٥٠ مليون جنيه استرليني ، وبذلك كان الانتصار المصري في السويس انتصارًا سياسيًا واقتصاديًا ووجه الثورة إلى سياسة سيطرة الدولة على اقتصادها الحر ، مما أدى إلى وضع الخطة الخمسية الأولى عام ١٩٦٠ ، ثم قرارات التأميم عام ١٩٦١ وتكوين القطاع العام ، ولم يكن هذا التطوير مريحاً للكثيرين في المنطقة وخارجها خوفاً من انتشار تلك الأفكار اليسارية في دول أخرى.

أما عن العلاقات العربية الدولية فقد نتج عن حرب السويس نظام عالمي جديد ، تهمش فيه دور كل من بريطانيا وفرنسا في المنطقة ، لتحل محلهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، إلا أن الأولى لم تعزز أقدامها بسهولة ، إذ كانت موضع شك من دول المنطقة ، بينما تعزز موقف الاتحاد السوفيتي ، وكان من نتيجة ذلك أن أنظار دول المنطقة أصبحت تتجه إلى واشنطن وموسكو والقاهرة ، بعد أن كانت تتجه إلى لندن وباريس ، كما أن بريطانيا تلقّت درسًا قاسيًا من "اللعب من وراء ظهر" الولايات المتحدة ، وتعلّمت منذ حكومة ماكميلان الذي خلف إيدن ، أن تكون سياستها متوازية مع السياسة الأمريكية ، حتى لا تدفع الثمن الباهظ الذي دفعته في العدوان الثلاثي.

ولكن كان أخطر العوامل هو ما ترتب على كسر احتكار السلاح الذي بدأه عبدالناصر لما أحدثه من انقلاب كامل في استراتيجية الغرب ، وقلل من

سيطرته على مجريات الأمور، لأن اللعب في توازن القوى الإقليمي أصبح متاحًا لأطراف أخرى، وهذا في حد ذاته كان له تأثيره الخطير في إدارة الأزمات والتحكم فيها، وزاد من صعوبة فرض استقرار إقليمي ترفضه الدول العربية.

أما بخصوص العلاقات العربية العربية، فقد أعطت حرب السويس بُعدًا جديدًا للثورة المصرية، إذ أخذت تتطلع خارج حدود مصر مما أعطى زخمًا لسياسة الحياد والقومية العربية، وأخذت بلاد عربية تخوض معارك استقلالها وتعمل على إلغاء القواعد العسكرية الأجنبية بها، ثم وصل الزخم القومي إلى منتهاه بتحقيق الوحدة السورية المصرية عام ١٩٥٨ إلى أن تراجع بالانفصال عام ١٩٦١، وقيام الثورة العراقية عام ١٩٥٨، إلا أنه سرعان ما ساد التنافس، الذي لم يكن له داع بين عبدالكريم قاسم في بغداد وعبدالناصر في القاهرة، وتولى سليمان النابلسي الحكم في عمان وألغى المعاهدة البريطانية، واهتز حكم كميل شمعون في لبنان، مما أدى إلى عملية الإنزال الأميركي في بيروت وتولى فؤاد شهاب المتهادن مع عبدالناصر السلطة بعد سقوط شمعون (عملية الإنزال البريطاني فى عمان وطرد الجنرال جلوب قائد الجيش الأردى)، ثم حدث انقلاب اليمن ضد حكم الاستعمار البريطاني، وزاد لهيب الثورة الجزائرية حتى وقعت اتفاقية إيفيان.

وأخطر من كل ذلك كان إحياء الحركة الوطنية الفلسطينية بعد تراجعها عام ١٩٤٨، فتكونت حركة فتح عام ١٩٥٩ لتعلن عن نفسها عام ١٩٦٥، وكانت الثورة المصرية وراء الكثير من هذه الأحداث، بل وشاركت فيها ببعض وحدات القوات المسلحة، كما حدث في ثورة اليمن وثورة اليمن الجنوبي، وبإرسال بعض الوحدات الرمزية إلى العراق والجزائر، مما ألب عليها الأعداء، ولكن بالرغم من هذه التغييرات الإيجابية إلا أنه كان ينقصها التكتل والتوجه الصحيح لتحقيق الأغراض القومية والتصدي للتهديدات التي كانت تتربص بها من كل جانب.

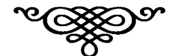
وأخيرًا كان تأثير حرب السويس على الصراع العربي الإسرائيلي خطيرًا، فقد أيقن العرب أن إسرائيل هي أداة الاستعمار في المنطقة تتحرك بأوامره، وأن نياتها العدوانية والتوسعية أمر أكيد، خصوصًا بعد تواطؤ سيفر.

لذلك فقد أصبح التصدي لها في رأس أولويات الدول العربية حتى على حساب اهتماماتها بالمشاكل الداخلية، إلا أنه بالرغم من وحدة الهدف، إلا أن توحيد الجهود للتنفيذ باء بالفشل في كل الميادين، ولكن تطورًا خطيرًا حدث من بداية عام ١٩٦٥ في صورة تغير دراماتيكي في السياسة الأميركية في اتجاه إمداد إسرائيل بالأسلحة، فبدأت واشنطن تتخلى بحذر - في أول الأمر - عن سياستها

المتحفظة في هذا المجال ، فـ كانت الصفقة الأولى لإمداد إسرائيل بطائرات سـ كاي هوك ، ثم فتحت أميركا بعد ذلك ترسانتها للطلبات الإسرائيلية ، وأصبح بقاء إسرائيل دولة مستقلة قوية في قلب المنطقة حقيقة سياسية جغرافية في عداد المصالح الأمريـ كية الحيوية ، وسدًا أمام التوغل السوفياتي في المنطقة ، كما كانت أمريـ كا تتخيل في ذلك الوقت.

كانت رياح التغيير قد انطلقت في المنطقة تدفع بأجيال جديدة في أكثر من موقع ليحملوا تبعات المسئولية ، ويستشعروا خطر إسرائيل بعد أن رأوا بأعينهم دورها في العدوان الثلاثي ، في ظل سباق رهيب للتسلح الذي أصبحت منابعه المتعددة مُتاحة ، وإن كانت الدول تخوض الحروب للوصول إلى حالة سلم أفضل ، فإن حرب ١٩٥٦ ـ رغمًا عن انتصار مصر السياسي والاقتصادي ـ زرعت بذور حرب الأيام الستة ، فلم تنجح في حل أسباب الصراع العربي الإسرائيلي ، ولم تنجح في إعادة فرض احتـ كار السلاح كما كان يحدث في الإعلان الثلاثي ، وخلقت منطقة ساخنة في خليج العقبة ، وفرضت استقرارا هشًا تحت حماية القوات الدولية ، وأخطر من ذلك أنها سببت في عملية استقطاب كبرى لدول المنطقة لخدمة مصالح الدول العظمى بالوكالة ، وكانت الهوية الفلسطينية في ظل هذه العوامل تنمو ويرتفع صوتها ويشتد ساعدها مطالبة بالحقوق الضائعة ، في ظل نظام عالمي لا يؤمن إلا بالقوة ويدير ظهره دائمًا للعدالة.

كانت الساحة مليئة بالألغام التي قد تنفجر في أي وقت في منطقة يصعب فيها التحـ كم في الأحداث ، وتتحول فيها الصداقة بسرعة إلى عداوة ، وتتغلب حالات الهدوء الظاهرية بسرعة إلى صدام مباشر ، وتحول الاستقرار فيها إلى انفجار مدوي في أحد الأحياء الهامشية في المدينة العالمية الـ كبرى التي تعيش فيها ، والتي لا يحترم فيها شرع أو قانون.



ماذا كان يجري على جانبي التل؟!!!

انطلاق المؤسسة العسكرية خارج الرقابة السياسية للدولة يجعل من المتعذر تقييم حالتها بصفة مستمرة، وتصبح القرارات السياسية غير متوازنة مع القدرة القتالية الحقيقية لأهم وسيلة لممارسة السياسة في غاية السياسة الكبرى على المستوى الإقليمي والعالمي

ماذا كان يجري على جانبي التل؟!!!

رأينا كيف كانت السحب تتجمع في المنطقة وتتـ كاثف ، وكيف صار الصراع العربي - الإسرائيلي جزءًا من الصراع العالمي بين الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة وبين الـ كتلة الشرقية وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي ، ثم رأينا كيف أن العدوان على مصر في العام ١٩٥٦ قطع كل أمل في الوصول إلى حل سلمي لهذا الصراع ، إذ سقط الإعلان الثلاثي لعام ١٩٥٠ تحت ضغط كسر احتـ كار السلاح وإتاحة منابع جديدة لنقله إلى نقاط الصراع ، وفي ظل هذه العوامل أصبحت المواجهة المباشرة بين أطراف النزاع أمرًا حتميًا ، إذ لا سبيل إلى معالجة الأزمات إلا عبر طريقين: فإما الحوار للوصول إلى حلول تحقق الأغراض الناقصة للأطراف ، أو استخدام القوة بحيث يأمل كل طرف الوصول إلى حالة سلم أفضل من وجهة نظره؛ لأن استخدام القوة بطريقة حاسمة مثله كمثل استخدام العملة النقدية في السوق التجارية يتم عن طريقها البيع والشراء.

ولابد ، ونحن نُقيّم ما كان يجري على جانبي التل من تحركات ، أن نحدد أن إسرائيل التي زُرعت في المنطقة قسرًا ، مثّلت تهديدًا للعرب عمومًا وليس تهديدًا لمصر أو سوريا أو الأردن ، كل على حدة ، كانت إسرائيل تهدد العرب كلهم ، ما أوجب عقد المعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية في ١٢ نيسان (إبريل) ١٩٥٠ ، أي عقب إنشاء إسرائيل بأقل من عامين ، وفي الوقت نفسه فإن إلقاء الضوء على تحركات أطراف النزاع قبل يوم "ى" وهو يوم بداية الحرب ، أمر مهم للغاية ، لأن فترة الهدوء - ولا نقول السلام والاستقرار - هي فترة بين حربين

يجري فيها الاستعداد في المجالات المختلفة ، على أن نتيجة الحرب ربما تتحدد قبل بدايتها ، فاستخدام القوة شيء مُعقد للغاية ، إذ لا يتم تحريك القوة فجأة من دون استعداد أو ترتيبات ، بل يحتاج استخدامها إلى معرفة كاملة بعناصرها وحدودها ، وإلى إجراءات مُعقدة في المجالات المختلفة حتى تؤتي ثمارها.

إسرائيل حددت موقفها تمامًا ، فهي جسم غريب زُرع في المنطقة بالقوة ، ولا يمكن أن تبقى وتستمر إلا بالقوة ، فقد سقط يهوذا وسط الدماء والنيران ، ومن الدماء والنيران سيُبعث يهوذا من جديد ، ولذلك اعتبرت إسرائيل أن قوة جيش الدفاع "تزاحال" هي بمثابة الحياة أو الموت بالنسبة لها ، فهزيمته في ميدان القتال معناها تدمير الدولة وزوالها من على سطح الأرض ، الأمر الذي يُحتم تفرغ العسكريين تمامًا لواجباتهم وعدم التدخل في السياسة؛ ليصلوا إلى أعلى درجات الاحتراف ، مع إتاحة الفرصة للكوادر الشابة المحترفة لتتولى أعلى مسئوليات القيادة.

ويُلاحظ أنه تعاقب على الجيش الإسرائيلي في الفترة بين ١٩٤٨ و١٩٦٧ سبعة رؤساء أركان حرب ، وكان عمر خمسة منهم أقل من ٤٠ عامًا عند تعيينهم ، وتعتمد إسرائيل في سياستها العسكرية على أن تتفوق بصورة مستديمة على كل البلاد العربية ، من ناحية القدرة القتالية ، حتى يتيسر لها حماية حدودها بل تعديلها حتى تفرض السلام من خلال القوة.

وقد حدث تطور خطير في تلك الفترة ساعدها على تنفيذ هذه السياسة ، وهو تغير السياسة الأمريكية تجاه إمداد إسرائيل بالسلاح ، من حذر كامل أيام الرئيسين إيزنهاور وكينيدي ، إلى انفتاح كامل منذ عام ١٩٦٤ في عهد الرئيس لندون جونسون ، الذي وافق على إمداد إسرائيل بالطائرات الأمريكية النفاثة "سكاي هوك" التي كانت بمثابة البداية الفعلية لتحول الولايات المتحدة تحولاً سافرًا لتصبح المورد الرئيسي والأول للأسلحة التي تحتاج إليها إسرائيل ، ولكننا نضيف - ونحن نتحدث بصراحة - أن حصول إسرائيل على السلاح من منابعه الخارجية ليس هو العامل الأساسي في تفوقها في القدرة القتالية ، لأن العبرة ليست في السلاح ذاته ، ولكن العبرة في من يقف وراء السلاح ، ويشمل ذلك وجود قيادة مخلصة متفرغة مدربة ، وعقيدة عسكرية واضحة ، وتدريب كثيف على كل

المستويات ، وتنظيم يُحقق خفة الحركة والمناورة ، فالعبرة أولاً وأخيرًا ليست في امتلاك السلاح فقط ، ولكن في القدرة على استخدام مزاياه وتلافي عيوبه ، والتعامل معه بكل جدية وإصرار ، وهذا ما فعلته إسرائيل في تلك الفترة.

كانت المنطقة غير مستقرة ، إذ شهدت بعض الفرقعات والاشتباكات المحدودة في كل الاتجاهات ، ما كان ينذر بالانفجار الذي أصبح حدوثه مجرد وقت.

وسوف نقف هنا أمام محاولتين مهمتين حدثتا لاختبار القوى في تلك المرحلة وهما:

- التصدي العربي الجماعي لمشروع تحويل مياه نهر الأردن.
- اشتباك السموع.

وكانا بمثابة إنذارين خطيرين لمن يعنيهم الأمر.

بخصوص تحويل مياه نهر الأردن ، نجد أن إسرائيل أعلنت عام ١٩٦٣ عن قرب انتهائها من المرحلة الأولى للمشروع ، الذي سبب أضرارًا بالغة لكل من الأردن ولبنان وسوريا ، ولذلك دعت مصر في خطاب علني وجهه الرئيس عبدالناصر في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٤ إلى عقد مؤتمر القمة العربية الأول ، وكنت وقتئذ سفيرًا لمصر لدى العراق ، واختارني الرئيس عبدالناصر عضوًا في الوفد المصري إلى هذا المؤتمر ، وشاهدت الكثير ممّا دار فيه ، ولكن يخرجنا ذكره عن موضوعنا الأساسي ، ولم تكن مؤتمرات القمة من بين تنظيمات ميثاق الجامعة العربية ، لأن مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية هو أعلى مؤسسة تنظيمية في الجامعة.

كان الغرض من الاجتماع هو مواجهة مشكلة المياه بيننا وبين إسرائيل ، وهي: المشكلة نفسها التي تسيطر على توجهاتها الآن ، واتخذ الاجتماع ثلاثة قرارات خطيرة هي إنشاء هيئة فنية لإقامة مشروعات عربية لمواجهة المشروعات الإسرائيلية ، وإنشاء "قيادة موحدة للجيوش العربية" لردع إسرائيل عن التدخل المسلح لوقف المشروعات العربية ، ثم إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية من أجل تنظيم الشعب الفلسطيني ، وبذلك فإن هذا المؤتمر ـ بما اتخذه من قرارات ـ يعتبر أهم مؤتمرات القمة على الإطلاق ، ولكن معظم هذه القرارات الحاسمة لم يكتب له التنفيذ ، فقد تصدت إسرائيل بالقوة للأعمال التنفيذية ، إلى جانب عقبات عربية أقيمت في وجه التنفيذ.

وسألتقط بعض ما ورد في تقرير الفريق أول "علي علي عامر" القائد العام للقيادة العربية الموحدة للجيوش العربية ، الذي رفعه إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية في ١٩٦٨/٨/١٩ لأصور بدقة ما آلت إليه قرارات المؤتمر:

- كان واجب قيادتي كما تحدد لي بقرارات مجلس الملوك والرؤساء الأول في يناير ١٩٦٤ (كانون ثاني) هو تعزيز الدفاع العربي على وجه يؤمن للدول التي تجري بينهما روافد نهر الأردن حرية العمل العربي في الأرض العربية ، ووصفت الخطة الملائمة وبعد التصديق عليها من مجلس الدفاع العربي المشترك بادرت بتنفيذها.
- واجهتني صعوبات حال دون التغلب عليها حتى بعد عرضها على المؤتمرات العربية ظروف سياسية بدأت تظهر في الأفق العربي ، في الوقت الذي كان يقوم فيه العدو باعتداءاته المتـ كررة على الأرض العربية ، وعلى مواقع العمل بالمشروعات الفنية.
- كانت من أهم الصعوبات فشل المحاولات لمركزة القوات العربية في أراضي شقيقاتها المطلوب تدعيمها حتى تستـ كمل وسائل دفاعها برًا وجوًا ، وكذا تأخر التعاقد على الطائرات اللازمة لدعم الدفاع الجوي للدول المفتقرة إليه ، وهي لبنان والأردن ، وقدمت تقريرًا بالموقف إلى مؤتمر القمة الثالث المنعقد بالدار البيضاء في سبتمبر / أيلول ١٩٦٥ عارضًا تلك الصعوبات.
- إن الطاقة العربية المسلحة بإمـ كانياتها الحالية لا تستطيع الدخول في معركة مع إسرائيل والغرب يؤيدها ويضمن كيانها بـ كل إمـ كانياته ، وأن باستطاعة العدو الاستعانة بالطيارين والفنيين المأجورين من الخارج لتعويض النقص في القوة البشرية ، خاصة بعد دعم أمريـ كا لإسرائيل بالأسلحة.
- أوضحت تصوري لإجراءات العدو في أنه سيدمر قواتنا الجوية على الأرض ثم يستولي على الضفة الغربية لنهر الأردن ، أو على منابعه في جبهة سوريا ولبنان ، والهجوم على الجمهورية العربية المتحدة.
- عند انعقاد مجلس الدفاع العربي المشترك في دورته العادية في مارس/ آذار ١٩٦٧ أوضحت أن الموقف السياسي في المحيط العربي يقف حائلاً دون تنفيذ القرارات الصادرة من مجلس الدفاع المشترك ، الأمر الذي ترتب عليه عدم

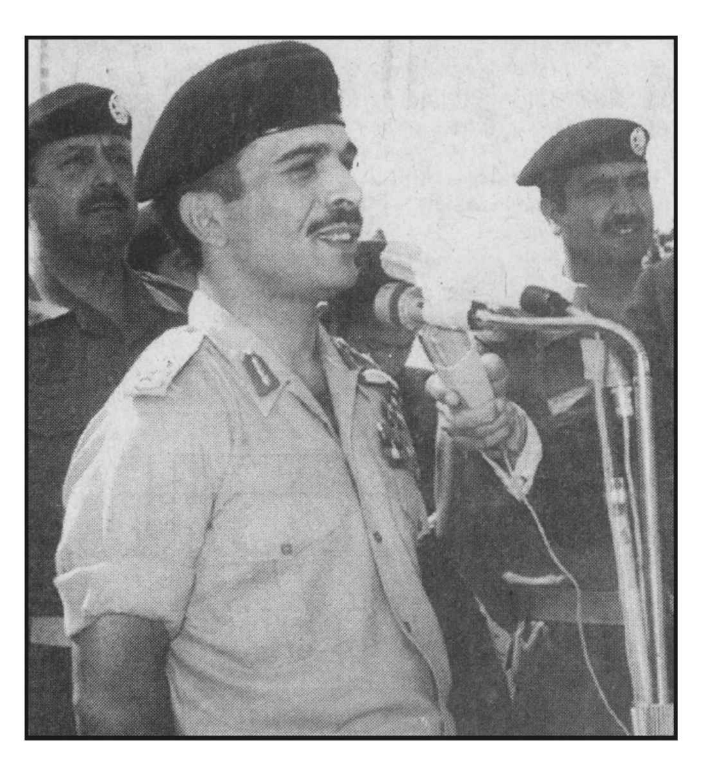
تمكن القيادة العربية الموحدة من تنفيذ مخططاتها ، أو مباشرة صلاحياتها ، مما دعاني أن أطلب إعادة النظر في موقف هذه القيادة ، حتى لا تبقى بلا عمل جدي طويلاً فتكون واقعًا مخيبًا للآمال ، الأفضل منه أن تكون أملاً مرتقبًا يوم أن توحد السياسة العربية صفوفها ، وإني لأشعر بالحزن والأسى لعدم استطاعة هذه القيادة أن تحقق كل ما كانت ترجوه الأمة العربية منها ، وفي يقيني أنه لا سبيل أمام هذه الأمة سوى التكتل والتعاون العربي للفوز في معركة المصير.

كان العامل الحاسم في تجميد قرارات مؤتمر القمة هو التدخل العسكري الإسرائيلي بعد إعلانها صراحة أن "أي محاولة لحرمان إسرائيل من مياه نهر الأردن سينظر إليها على أنها عدوان على الأراضي الإسرائيلية ، وأن إسرائيل إزاء ذلك تحتفظ بحقها في التحرك ، وسوف تدافع عن حقوقها بكل ما تملك من قوة" ، وأثبتت إسرائيل القول بالفعل ، والشعار بالقرار ، والفعل برد الفعل والعقاب ، أي اتبعت سياسة الردع التي تعني استخدام وسائل القتال لمنع تطور الموقف إلى قتال واسع ، لأن الردع = توفر وسائل الردع + إبلاغ الإجراءات المتوقعة إلى الطرف الآخر ، وتنفيذها من دون تردد إذا اقتضى الأمر ذلك + تصديق الطرف الآخر للرسالة المعلنة ، ولذلك إزاء المحاولة الأولى لتفعيل الإرادة العربية ، قامت إسرائيل بردع الاتجاه الإيجابي العربي حتى لا تنمو الإرادة ، فالصراع هو صراع إرادات ، ويمكننا أن نقطع بأن وراء عدم تنفيذ القرارات العربية في المستويات المختلفة بعد ذلك ، سواء على مستوى مجلس الجامعة أو على مستوى مؤتمرات القمة هو الخوف من الردع الإسرائيلي.

ولكي تثبت إسرائيل سياستها تلك ، وتؤكد صدقية استراتيجيتها الرادعة نضرب مثلاً بما حدث في ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٦ حينما هاجمت قرية "السموع" الأردنية التي يبلغ تعدادها ٤٠٠٠ نسمة جميعهم من اللاجئين ، لأن إسرائيل اتهمتهم بإيواء "إرهابيين" دخلوها قادمين من سوريا ، وذلك بعد شنها في تموز (يوليو) من العام نفسه هجومًا جويًا كبيرًا ضد مناطق التحويل في سوريا لتدمير المعدات المستخدمة في تنفيذ مشاريع المياه عند منابع نهر الأردن.

ووصف الملك حسين الهجوم الإسرائيلي في كتابه "حربنا مع إسرائيل" بأنّ "الهجوم بدأ الخامسة والنصف صباحًا بقصف من المدفعية غطى دخول ٤٠٠٠ جندي

إسرائيلي كانت تنقلهم سيارات الجيب والسيارات المصفحة وخمسة دبابات باتون ودمروا ٤٦ منزل بالديناميت ومستشفى السموع ، ووقعت قوات النجدة الأردنية المـ كونة من جنود حملتهم ٢٠ شاحنة وبضع سيارات أردنية مصفحة من الخليل في كمين إسرائيلي ، وحينما تدخلت ٤ طائرات هوكر أردنية واجهتها طائرات الميراج الإسرائيلية وتمـ كن العدو من إسقاط إحدى طائراتنا وجلاء الإسرائيليين بعد ٤ساعات وكانت خسائرنا ٢١ قتيل و ٣٧ جريح وخسائر جسيمة في العتاد" ، وقد علّق الملك على المعركة بأن "مناورات منظمة التحرير الفلسطينية وأعمال الفدائين أساءوا إلى سلم قد بدأ ينهار كان العرب حريصين على استمراره على أمل الوصول إلى حل إيجابي للقضية الفلسطينية وأن الوحدة العربية أصبحت ملغومة من أساسها وأن القيادة العربية الموحدة لم يعد لها وجود فعلي لأن الهجوم الإسرائيلي على طول خط الهدنة لم يواجه بعمل عربي مشترك ، ولم يقم سلاح الجو المصري بتأمين الغطاء الجوي للمنطقة الواقعة جنوب القدس بموجب الخطة الدفاعية التي وضعتها تلك القيادة".



الملك حسين

وللأسف كان نتيجة هذا العدوان انشقاقًا خطيرًا في الموقف العربي ، وهذا ما كان يتفق مع غرض إسرائيل لأنه "لو اتحد العرب لسهل إزالة كياننا" كما قال في "أبا إيبان" في ذلك الوقت.

ومعنى ذلك أن التهديد الإسرائيلي كان موجهًا ضد كل العرب كما عبر أبا إيبان عن النوايا العدوانية الإسرائيلية ، ولكن لم تكن جهود كل العرب موجهة ومركزة على التهديد الذي يوجه إلى كل العرب ، ومعناه أيضًا أن إسرائيل قد عقدت عزمها على استخدام قواها دون تردد لردع أي خطوات عربية في اتجاه استرداد الحقوق ، أو لقتال العرب إن فشلت سياسة الردع ، وهذه هي الصورة التي ظهرت في تلك الفترة على الجانب البعيد من التل ، فماذا كان عليه الموقف على الجانب القريب من التل لمواجهة الخطر الداهم؟!!

هنا نقطة نظام نريد أن نؤكد عليها ، وهي أن الحديث بصراحة يجب ألا يتعارض مع نظرة الاحترام التي ننظر بها إلى كل من كان صاحب قرار ، وأن الصدق في سرد أحداث عايشناها لا يعني هجومًا ضد أحد ، كما لا يعني دفاعًا ضد أحد ، لأن سردنا سيكون تصويرًا لما حدث ، مثل ما تنقله آلات التصوير قبل أن تتدخل فيها الجهود لعمل رتوش هنا وهناك لتجميل الصورة أو زيادتها قبحًا.

كان الموقف على الجانب القريب من التل ـ أي على الجانب العربي ـ لا يدعو إلى الارتياح ، بل كان يدعو تمامًا إلى القلق والأسف ، فقد كانت العلاقات العربية ـ العربية في مجملها سيئة تحوطها الخلافات والتناحر ، في ظل ميثاق الجامعة العربية الذي تنص المادة الثانية منه على أن "الغرض من الجامعة العربية توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها" ، وفي ظل معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة الموقعة في العام ١٩٥٠ ، والتي تنص المادة الثانية منها على أنه "في حالة خطر حرب داهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يُخشى خطرها تبادر الدول المتعاقدة على الفور إلى توجيه خططها ومساعيها في اتخاذ التدابير الوقائية الدفاعية التي يقتضيها الموقف" ، كما تنص المادة الرابعة منها على "تعاون الدول المتعاقدة في ما بينها لدعم مقوماتها العسكرية وتعزيزها وتشترك بحسب مواردها وحاجتها في تهيئة وسائل الدفاع الخاصة والجماعية لمقاومة أي اعتداء مسلح" ، وتنص المادتان الخامسة والسادسة منها على "تكوين اللجنة العسكرية الدائمة من ممثلي هيئة

أركان حرب جيوش الدول المتعاقدة لتنظيم خطط الدفاع المشترك وتهيئة وسائله وأساليبه ، وأيضًا تـ كوين مجلس الدفاع المشترك من وزراء الخارجية والدفاع الوطني للدول المتعاقدة للإشراف على تنفيذ بنود المعاهدة".

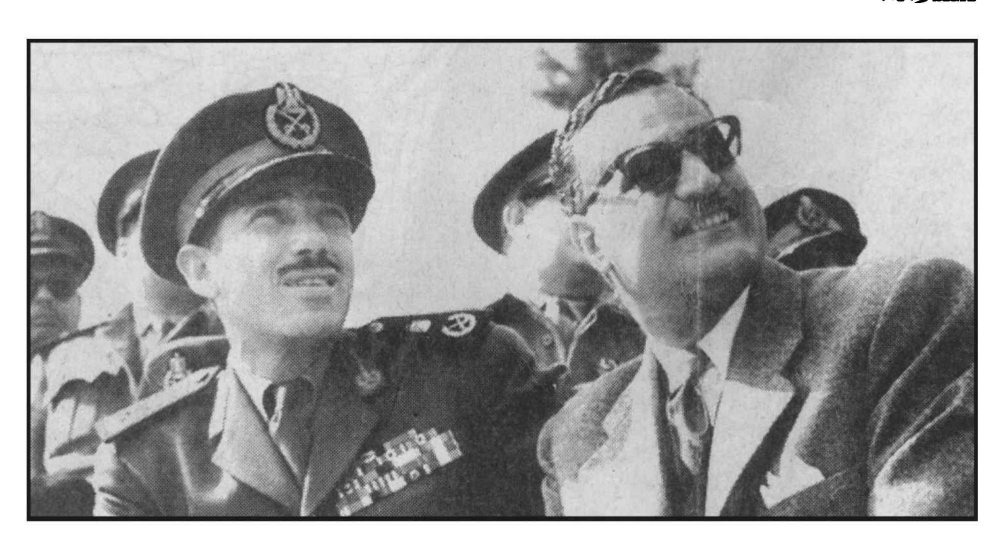
وتنص المادة الثامنة على "إنشاء مجلس اقتصادي لتوفير الرفاهية ولرفع مستوى المعيشة في البلاد العربية" ، كما ينص الملحق العسـ كري المرفق بالاتفاقية على واجبات اللجنة العسـ كرية الدائمة في وضع الخطط لمواجهة أي عدوان متوقع ، وفي تنظيم القوات وتدريبها وإجراء المناورات المشتركة ، وكذلك في ظل القيادة العربية الموحدة للجيوش العربية ، التي أنشئت بموجب قرارات مؤتمر القمة في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٤ لتعزيز الدفاع العربي على وجه يؤمن للدول التي تجري فيها روافد نهر الأردن حرية العمل العربي في الأرض العربية ، بل وفي ظل اتفاق الدفاع المشترك بين مصر وسوريا في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٦ للتصدي للعمليات الإسرائيلية على طول جبهتي الأردن وسوريا والذي انضمت إليه الأردن والعراق بعد ذلك قبيل الحرب.

ونجد أنفسنا والحال هـ كذا أمام وضع فريد في العلاقات المشتركة بين دول يجمعها غرض واحد ، وتواجه تهديدًا واضحًا واحدًا ، وفي ظل هذه الحزمة من المواثيق والمعاهدات وبإشراف أعلى مستويات أصحاب القرار ، تـ كون على ما كانت عليه من تجزئة وتفـ كك في ذلك الوقت ، والعمل الجماعي في أصله معقد جعل قائدًا عظيمًا مثل نابليون "يفضل القتال ضد جبهة على القتال في جبهة " لأن مفتاح نجاح مثل هذا العمل هو في تنازل كل دولة عن جزء من سيادتها القطرية لصالح الإرادة الجماعية للعمل المشترك ، الأمر الذي لم يتحقق وقتئذ ، بل حتى وقتنا هذا.

ومسئولية ذلك مسئولية عربية جماعية ، فالدول العربية لا تؤمن بالحوار كوسيلة لحل الخلافات ، وتستعيض عن ذلك بالخصام والقطيعة ، في ظل مفهوم غريب "الحصول على كل شيء أو لا شيء" علمًا بأن نجاح أي عمل جماعي يُقيّم بقدرته على حل تناقضاته على أساس الإرادات والحلول الناقصة.

وإذا كان الوضع في تلك الفترة يدعو إلى القلق على المستوى القومي ، فإن القلق كان أكبر في شأن الأوضاع على المستوى القطري ، وكان من أهم العوامل المقلقة في كل البلاد العربية موضوع العلاقة بين القيادتين السياسية والعسـ كرية ،

وهو موضوع حساس وخطير تتجنبه للأسف كثير من الأقلام العربية ، طلبًا للسلامة.



جمال عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر

فبينما نجد أن القيادة السياسية في بعض البلاد العربية في تلك الفترة كانت تتجاوز في تدخلاتها في اختصاصات القيادة العسكرية ، إلى حد السيطرة الكاملة عليها لضمان التأمين الذاتي للأنظمة القائمة ، نجد أن العكس قد حدث في بلاد أخرى مثل الجمهورية العربية المتحدة (مصر) حيث أحاط الغموض الشديد طبيعة العلاقة ، ما أدى بالقيادة العسكرية تحت قيادة المشير عامر نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة إلى انتزاع اختصاصات تجاوزت كل حد ، وأصبحت القوات المسلحة بموجبها دولة داخل الدولة ، فنقلت إلى سيطرتها كل الأجهزة التي كانت تابعة لوزارة الحربية من قبل ،ثم صدر القرار الجمهوري ١٩٦٦/٣٩٥٦ بتولي السيد شمس بدران وزير الحربية "معاونة نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة في ممارسة اختصاصاته وسلطاته ، وي كون مسئولاً أمامه عما يفوضه فيه في شئون القوات المسلحة من الناحيتين الإدارية والعسكرية".

وبناء على ذلك أصدر المشير عامر القرار رقم ١٩٦٦/٣٦٧ بتحديد اختصاصات ومسئوليات وزير الحربية!!! وهذا عدوان صريح على الدستور وخلط كامل في المسئوليات ، فقد كان القائد الأعلى بحكم الدستور هو الرئيس جمال عبدالناصر ، فيما كان المشير عبدالحكيم عامر نائبًا للقائد الأعلى ، وهذا منصب

عسكري ، كما كان نائبًا لرئيس الجمهورية في الوقت نفسه ، وهذا منصب سياسي ، وكان السيد شمس بدران وزيرًا للحربية ، وهو منصب سياسي ، وهو يُمثل القيادة السياسية على قمة المؤسسة العسكرية التي يجب أن تسيطر على القوات المسلحة باسم رئيس الدولة الذي يتولى رئاسة القيادة السياسية ، فالقوات المسلحة جزء من كل ، فكيف يتأتى لمسئول عسكري - مهما كانت درجته - أن يُحدد اختصاصات مُمثل القيادة السياسية والموجود على قمتها؟ وسيطرة القيادة السياسية على القوات المسلحة في ظل اختصاصات واضحة أمر واجب ، فالحرب عمل سياسي ، إذ أنها تعلن وتوقف بقرار سياسي ، وتعلن لدوافع سياسية وتنتهي بواقع سياسي ، وتوجه استراتيجيتها العامة بتوجيهات سياسية ، وانطلاق المؤسسة العسكرية خارج الرقابة السياسية للدولة يجعل من المتعذر تقييم حالتها بصفة مستمرة ، وتصبح القرارات السياسية غير متوازنة مع القدرة القتالية الحقيقية لأهم وسيلة لممارسة السياسة في غاية السياسة الكبرى على المستوى الإقليمي والعالمي.

فالعلاقة الصحيحة بين القيادتين السياسية والعسكرية - كما أثبتتها التجارب ، والتي لم يكن معمولاً بها في الدول العربية التي اشتركت في الحرب - تتلخص في الآتي:

- خضوع القيادة العسكرية تمامًا للقيادة السياسية منفذة لسياستها وتعليماتها وتوجيهاتها ، وخاضعة في الوقت نفسه لرقابة الدولة من خلال مناقشة سياستها وكفاءتها أمام المجالس المتخصصة وفي جلسات مجلس الوزراء أو المجالس النيابية ، بل وفي الصحافة ، كما يجب أن تخضع نفقاتها لأجهزة الرقابة المختصة ، حتى تتأكد الدولة أن الإنفاق يحقق أكبر عائد لأن القوات المسلحة هي درع وحامية الدولة.
- تلتزم القيادة السياسية بتوفير المناخ السياسي الملائم لعمل قواتها المسلحة ، وتوفير الإمكانات المالية للحصول على المعدات اللازمة في حدود الإمكانات المتاحة ، وعليها في الوقت نفسه عدم التدخل في كيفية قيام القوات المسلحة بتنفيذ المهام التي تكلف بها ؛ لتحقيق الأمن القومي للبلاد ، مع التأكد من تفرغ القوات المسلحة لتأدية واجباتها والتثبت من كفاءة قادتها في كل المستويات لا على أساس الولاء ولكن على أساس الكفاءة والخبرة.

- وزير الدفاع مسئول عما يجري في القوات المسلحة ، فهو يُمثل القيادة السياسية على قمة المؤسسة العسـ كرية ، وعليه أن يقود مؤسسته ولا يسمح بحدوث العـ كس.
- إعلان الحرب ووقفها من أعمال القيادة السياسية ، ومعنى ذلك أن توجيه الضربة الأولى قرار سياسي ، فهي إعلان للحرب ، وكذلك العمل بالنسبة إلى قرار الضربة الثانية لأن معناها رد العدوان ، وللقيادة السياسية الحق في تحديد مدى العمليات العسـ كرية ، بل وتحديد الأغراض المهمة التي يحتفظ بها أو يُستولى عليها ، ومن مسئولية القيادة العسـ كرية ملاحظة ذلك عند وضع خططها.
- للقيادة السياسية حق تعيين وعزل القيادة العسـ كرية ، كما تتم التعيينات في المناصب العسـ كرية الرئيسية بموافقة وتصديق القيادة السياسية.
- للقيادة العسـ كرية أن تعترض على كل المهام التي تُـ كلّف بها أو جزء منها ، فإذا أصرت القيادة السياسية على رأيها مع استمرار عدم اقتناع القيادة العسـ كرية فعليها أن تقوم بالمهمة ، وحينئذ تصبح مسئولة عن النتائج أو أن تخلي موقعها لمن يقبل التنفيذ عن قناعة.

كل هذه القواعد لم يـ كن معمولاً بها على الإطلاق ، الأمر الذي يجب أن نضعه أمام أنظارنا ونحن نحاول أن نعرف حقيقة ما حدث ولماذا حدث ، ولنقيم تقييمًا صحيحًا ما ورد على لسان كثيرين ممن كتبوا في الموضوع خصوصًا العسـ كريين منهم أثناء ما أسميته "معركة الجنرالات" بعد الهزيمة ، لأن هذه العلاقات لم تـ كن سليمة ، ونجم عنها استقلال المؤسسة العسـ كرية عن الدولة ، فأصبحت الرقابة عليها معدومة ، وأصبح ما يجري فيها من تعيينات لـ كبار القادة أو تدريبات لرفع مستوى القدرة القتالية أو الإنفاق الطائل الذي لا يخضع إلى أي ترشيد في إطار لا يمـ كن لأحد اختراقه ، كما تسبب ذلك في عدم توزيع المسئوليات على قمة القيادة العسـ كرية توزيعًا سليمًا يتفق والتنظيم العلمي الذي يخدم إدارة العمليات العسـ كرية إذا وقعت ، مما جعل بعض القادة يـ كتبون أنه لم يـ كن لهم أي اختصاصات يمارسونها ، بل اعترف أحدهم ـ وذكر أنه لا يخجل من ذلك ـ بأنه كان "طرطورًا" ولست أدري كيف يمـ كن قيادة هذه الآلة المعقدة بـ "طراطير" أو بقادة بلا اختصاص؟ والسؤال الأخطر هو: كيف يمـ كن لهؤلاء القادة ذوي الرتب

الرفيعة أن يقبلوا على أنفسهم هذا الوضع لا لتعارضه مع الـ كرامة الشخصية فقط ، ولـ كن لتعارضه أيضًا مع أبسط قواعد الأمن القومي؟ ولـ كن الحرص أذل أعناق الرجال!

وفي ظل هذه التصرفات غير السليمة ، كان الجنرال "هود" قائد القوة الجوية الإسرائيلية والجنرال "إسحق رابين" رئيس أركان الحرب الإسرائيلي عاكفين على وضع الخطط للمواجهة القادمة ، وكان غرض الأول تدمير القوات الجوية العربية على الأرض في وقت واحد ، وطائراته تطير على مستوى منخفض لتفادي الرادارات وأجهزة الإنذار ، لتمهيد الطريق للقوات البرية لتدمير جيوش العرب بالاختراقات العميقة والاستيلاء على الأرض.

وفي مقابل ذلك لم يلتفت أحد لتدريب القوات العربية على الأسلحة الجديدة أو العقائد العسـ كرية المتطورة ، ونورد هنا إحصاءً مذهلاً يؤيد ما نقول ، فقد بلغت نسبة الوقود الذي استخدم في التدريب عام ١٩٦٦/٦٥ من إجمالي حجم الوقود المستهلك الآتي: بنزين ٥,٢٪ ، كيروسين ١,٣٪ ، ديزل ١١,١٪ ، سولار ٢,١٪ ، واستهلك باقي الوقود في أغراض إدارية!! كما بلغت نسبة ذخيرة التدريب على إطلاق النار التي استهلـ كت في نفس العام ، من مجموع الـ كمية المصدق لتحقيق هدف خطة التدريب العام للقوات المسلحة ، الآتي: ذخيرة تدريب على أسلحة المشاة ٢٦٪ ، وعلى أسلحة المدرعات ٢٥٪ ، وعلى أسلحة المدفعية ١٨٪ ، وعلى أسلحة المدفعية الخفيفة المضادة للطائرات ٣٦,٣٪ ، وعلى الرشاشات المضادة للطائرات ١١,٨٪ ، وبمقارنة الذخيرة المستخدمة للتدريب بقطع المدفعية الموجودة في الوحدات نجد أنه خص كل مدفع هاوتزر ١٢٢ ملم خلال عام ٦٦/٦٥ حوالي ١,٥ دانة للتدريب ، وكل مدفع ٢٢ ملم دانة واحدة ، وكل هاون ١٢٠ ملم ٠,١ قنبلة ، وكل هاون ٨٢ملم ٠,١٥ قنبلة ، وكل دبابة طلقة واحدة ، والمدافع المضادة للدبابات نصف طلقة ، ودبابات التعاون الوثيق مع المشاة طلقة ، والأمر لا يحتاج إلى تعليق.

أما عن تدريب الطيارين فإن عـ كس المبادئ المقررة في أن يـ كون لـ كل طائرة طياران وربما ثلاثة ، كان لدينا طائرة ونصف وربما طائرتان لـ كل طيار ، وداهمتنا الحرب ـ على رغم إعلان التعبئة العامة ـ فيما كانت عشرات الطائرات في صناديقها في المخازن ، علاوة على عدم تدريب الطيارين على الطيران المنخفض ، ما

دفع بالمسئولين إلى إيفاد معظم طياري قوة سيناء الجوية إلى مراكز التدريب ليتلقوا تدريباتهم على عَجَل قبيل بداية الحرب بأيام ، وكانت فترة تجهيز الطائرة للقيام بطلعة أخرى يستغرق ٤٥ دقيقة ، بينما كانت تبلغ ٥ دقائق لدى القوات الإسرائيلية ، ومعنى ذلك أن الطائرة الإسرائيلية كان بمقدورها القيام بمهام ٩ طائرات مصرية.

ولم تـ كن هناك ترتيبات هندسية لإصلاح الممرات عند ضربها ، كما لم تتوفر الدشم أو الدفاع الجوي الحقيقي لحماية الطائرات والمطارات ، علمًا بأن ذلك لم يـ كن بالأمر الصعب ، فحينما عينت وزيرًا للحربية بعد النـ كسة تم تنفيذ خطط بناء الدشم ، وكانت تـ كلفة الدشمة لا تتجاوز ٥٠٠٠ جنيه ، وهذا مبلغ زهيد جدًا بالنسبة لقيمتها الدفاعية التي لا تقدر بثمن ، ولا يمـ كن تبرير هذا التقصير ـ كما كتب بعض القادة ـ بتخفيض الميزانية قبل الحرب ، لأنه كان من الممـ كن بناء ٥٠ دشمة كل عام بتـ كلفة لا تزيد على ربع مليون جنيه على مدى ١٠ سنوات منذ انتهاء العدوان الثلاثي في العام ١٩٥٦ ، لو كان هناك تخطيط وجدية ، ثم حدث التخفيض فعلاً في نيسان (إبريل)١٩٦٧ ، وهو تاريخ يُقارب انتهاء العمل بموازنة ٦٦/٦٧ ، إذ كانت نهاية السنة المالية وقتها في آخر حزيران (يونيو) ، ومعنى ذلك أن موازنة العام كانت قد أنفقت كلها من دون أن يلتفت أحد إلى بناء الدشم طوال السنوات المنصرمة ، وعلى أي حال فتوفير المال أو المخصصات لم يـ كن يفيد أمام الوضع الذي كان قائمًا ، إنما هي تبريرات للأوضاع السيئة التي وضعوا فيها مصر بل كل البلاد العربية لتفسير الهزيمة المهينة التي فرضوها علينا.

وبالرغم من ذلك ورد في تعليمات التدريب للعام ٦٥/٦٦ التي صدرت عن مسئول في هيئة تدريب القوات المسلحة الآتي "حققت قواتنا خلال عام التدريب كل المهام التي كلفت بها داخل وخارج الجمهورية بروح عالية وتصميم أكبر ؛ للوصول إلى المستوى الرفيع المأمول من قواتنا ، هادفة من تحمل الجهد والتضحيات التي تتطلبها الأحداث تحقيق آمال الأمة العربية في الحياة الحرة الـ كريمة" والشيء الغريب أن هذا المسئول رفيع المستوى والرتبة كتب بعد الهزيمة ـ وبعد تعييني وزيرًا للحربية ـ تعليمات تدريب جديدة كرر فيها معزوفته تلك من دون تغيير فاستبعدته من منصبه مع آخرين.

ولم يـ كن مستوى تعبئة القوات أحسن حظاً من مستوى تدريبها ، فحينما تدهور الموقف السياسي في منتصف مايو (آيار) ١٩٦٧ بدأ تغيير الخطط الموضوعة على أسس خاطئة ، ذلك أن خطط التعبئة تحتاج إلى إحصائيات معينة وترتيبات معقدة ، يتفرغ لها المسئولون عنها ليجروا عليها التجارب والتعديلات ، الأمر الذي أهمله القائمون على الأمر ، فدفعوا إلى الجبهة آلافاً من الأفراد بجلابيبهم من دون أي تدريب أو استعداد ، كما دفعوا إلى سيناء بالـ كثير من المعدات غير الصالحة أو التي لم تـ كن تحتاجها العمليات ، مما يجعل المسئولية جسيمة بحق على الذين أشرفوا على التعبئة في تلك الفترة ، وقد صدر ١٧٨ أمر استدعاء وتعبئة للحرب بين ٥/٤ و١٩٦٧/٦/٥ شملت ٣٤٩٥ضابطاً ، و٦٦٦٧٢ من رتب أخرى من قوات الاحتياط ، وبالرغم من هذا العدد الهائل من أوامر الاستدعاء كان النقص في مرتبات الحرب صبيحة المعركة ٤٠ ـ٤٤٪ من الأسلحة الصغيرة ، ٢٤٪ قطع مدفيعة ، ٤٥٪ من دبابات التعاون الوثيق ، ٤١ ـ ٧٠٪ من الحملة الميـ كانيـ كية ، وكان هذا الموقف البائس مصحوباً بتغيير في قادة الميدان يثير الدهشة والعجب حقيقة ، فقد تم تغيير ١٢ قائد فرقة ولواء ، واستحدثت ١٢ قيادة جديدة تعبوية وتـ كتيـ كية وإدارية مما يدل على مقدار التخبط الذي كان يسيطر على قمة المؤسسة العسـ كرية ، ولو أن القيادة العليا اكتفت باستـ كمال مرتبات الوحدات القائمة من دون إنشاء وحدات جديدة لـ كان عائد ذلك أفضل للـ كفاءة القتالية ، ولـ كن يبدو أن القيادة العليا كانت تريد تحقيق أكبر حشد من القوات من دون النظر إلى كفاءتها القتالية.

ويقول اللواء "علي منير مراد" في كتابه "هزيمة يونيو ١٩٦٧" وكان قد اطلع على كثير من خبايا الهزيمة بصفته أحد أعضاء المحـ كمة العسـ كرية الأولى التي حاكمت قادة الطيران: "قرر رئيس أركان حرب القوات المسلحة في وقت الهزيمة أن يرسل قوات الاحتياط إلى ميدان القتال ومعهم جلابيبهم بسبب استدعاء قوات كبيرة الحجم بلا داع وغاب عن المستمعين إليه أنه المسئول الأول عن تدريب الأفراد الاحتياط ، وإعدادهم للقتال وتعبئتهم وتجهيزهم بـ كل ما يلزم المقاتل من سلاح ومهمات ، وهو الذي يصدر الأمر باستدعاء أفراد الاحتياط بما يتفق مع حاجة مسرح العمليات طبقاً للخطط الموضوعة مسبقاً ، فإذا تحدث عن الارتجال في الاستدعاء فلاشك أنه المسئول الأول عن تلك الأمور".

أما إسرائيل فأمكنها تبعًا لخطط موضوعة زيادة قواتها البرية من ٣ ألوية مشاة ولواء مدرع إلى ٢٤ لواء مشاة ، و٧ ألوية مدرعة ، أي ٧ أضعاف قواتها العاملة ، كما نجحت في إعداد ٣٧٦ طائرة مقاتلة وقاذفة مقاتلة وحوالي ٦٠٠ طيار لشن الضربة الجوية الأولى ضد مصر والأردن وسوريا ، وقد صحبت هذا "النقص" من جانبنا تصريحات عسكرية من القادة نشرت في كل وسائل الإعلام وذلك لردع العدو ، وهذا خطأ كبير؛ لأن للردع قواعده العملية وأهمها المصداقية ، فإذا لم يصدق العدو ما يجري أمامه ـ كما حدث ـ فإن الردع يفشل ويبدأ القتال في ظروف غير مواتية.

وكان هناك جزء من قواتنا في اليمن لتعزيز الثورة اليمنية عقب سقوط حكم الإمام ، وقد أرجع البعض ما حدث من هزيمة عام ١٩٦٧ إلى وجود هذه القوات باليمن ، ولكن إذا دققنا في الأمر نجد أن في هذا القول جزءًا من الحقيقة وليس الحقيقة كلها ، فمن الطبيعي أن الحرب في جبهتين أمر يجب تجنبه ، ولكن قواتنا في اليمن كانت تتألف من ٦ ألوية مشاة ومجموعة صاعقة ، علاوة على ثلاث كتائب مدفعية ، وكان مجموع الإنفاق الشهري ١,٦٠٠,٠٠٠ ريال يمني ، وخصص في الميزانية السنوية ما يعادل ٧٣٥,٠٠٠ جنيه مصري عملة حرة ، علاوة على ٥,٣٥١,٠٠٠ جنيه حسابي ، وكما نرى فإن حجم هذه القوات لم يكن كبيرًا بالنسبة لحجم القوات التي حشدت في سيناء والتي بلغ حجمها بنهاية يوم ٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ أربع فرق مشاة ، ٤ ألوية مشاة مستقلة ، فرقة مدرعة ، ٤ ألوية مدرعة مستقلة ، ٥ ألوية مدفعية ، كتيبتان مدفعية صواريخ رئاسة عامة ، ٤ كتائب صواريخ موجهة مضادة للدبابات رئاسة عامة ، ٣ كتائب هاون رئاسة عامة ، ٣ كتائب استطلاع مدرعة ، ٣ كتائب صاعقة ، علاوة على وحدات المهندسين وكتائب الحراسة وقوات الحرس الوطني ، وكانت هذه القوات أكبر مما تحتاجه الخطة "قاهر" وهي خطة الدفاع عن سيناء (وسيأتي ذكرها لاحقًا) وبذلك نرى أن حجم القوات المتاحة كان أكبر مما تحتاجه الخطة ، بغض النظر عما كان موجودًا في اليمن ، وربما شاء الله وجودها هناك لكي لا تلقى مصير قوات سيناء وتصبح احتياطيًا عزيزًا ليُستخدم في تعزيز قواتنا بعد الهزيمة ، بعد أن أشرفت ـ وحين كنت وزيرًا للحربية ـ على انسحابها من اليمن ، بعد أن ثبتت الثورة اليمنية أقدامها في صنعاء.

وإذا أضفنا إلى ذلك أن كل قواتنا الجوية ، عدا عدد محدود منها ، كانت في قواعدها في مصر ، لم يعمل أحد على حمايتها بالدشم أو بالدفاع الجوي الذي كان كله أيضًا هنا في أرض الوطن ، وكانت الطائرات المتاحة أكثر من عدد الطيارين ، بل كان العشرات منها في الصناديق بالمخازن ، وكذلك فإن الغالبية العظمى من الدبابات والمصفحات كانت موجودة في مصر أيضًا - فقدنا ٨٤٨ دبابة في سيناء - إذا أمعنا في كل ذلك نجد أن أغلب القوة الضاربة كانت تحت يد القائد العام للقوات المسلحة داخل أراضينا لتدريبها واستخدامها تبعًا لتخطيطه للعمليات المستقبلية ، إذ لم يصدر توجيه سياسي في أي وقت بأن التهديد من ناحية الشرق تراجع عن أسبقيته بسبب تهديد القبائل اليمنية في الجنوب ، علاوة على أن التجهيزات الهندسية لمسرح العمليات كانت ناقصة إلى حد كبير ، ولا يمـ كننا أن نقبل بسهولة أن هذا كان عائدًا إلى نقص في الموازنة ، لأنه كان يمـ كن أن يعاد توزيع النفقات على ضوء الأسبقيات الموضوعة تبعًا لبرامج محددة بتوقيتات محددة لأن ميزانية القوات المسلحة هي في واقع الحال تعبير عن خطط عملياتها ولـ كن بطريقة رقمية.

القوات المسلحة عبارة عن كائن حي له رأس يقود ويفـ كر وجسم يتحرك ويقاتل وذيل يغذي ويمون ، فإذا كانت الرأس معطوبة عجز باقي الـ كائن الحي عن الحركة ، وأصبح فريسة سهلة للصياد ، وقد حاول عبدالناصر إجراء عمليات جراحية في الرأس عقب الانفصال ولم تنجح المحاولة ، وحاول مرة ثانية لـ كي يتولى مجلس الرئاسة مسئولية اختيار وتعيين القادة تحت مستويات خاصة ، وفشلت المحاولة ، وحاول كما أعلم مرة ثالثة قد يجهلها الـ كثيرون عن طريق زميلين في مجلس قيادة الثورة أحدهما يتولى القيادة العامة للقوات المسلحة ، والآخر وزارة الحربية ، ولـ كنهما اشترطا أن يتولى الرئيس أولاً إبعاد الموالين للمشير!!

كانت مراكز القوى حائرة ، وانفتح الطريق أمام رجال الولاء وأصبح عصيًا على رجال الخبرة!!! ولـ كن الولاء لمن؟ لم يـ كن أحد قادرًا على تحديد ذلك بالضبط!



يوم ي ناقص ٣٠ يومًا

أبا إيبان يعتبر أن الطلقة الأولى كانت يوم قفل خليج العقبة ـ العرب يعتبرون أن يوم ي هو يوم ١٩٦٧/٦/٥ حينما بدأت خطة "كولومب" الاستراتيجية ـ الاهتمام دائمًا ليس بمن أطلق الطلقة الأولى، ولكن بمن يطلق الطلقة الأخيرة ـ المشير عامر لا يتمنى أن يكون في موقف "دايان" وهو يرى حشود قواته

الأجواء قبل الحرب : اليوم (ي) ناقص ٣٠ يومًا!!

اليوم (ي) هو يوم إعلان الحرب ، ومن المفيد أن نعرف ماذا جرى خلال ثلاثين يومًا قبل أن يحل هذا اليوم المشؤوم.

اختلفت الآراء في تحديد يوم (ي) هذا. فإسرائيل تعتبر أن الحرب بدأت في ١٩٦٧/٥/٢٣ ، يوم قررت مصر غلق خليج العقبة ، لأنها كانت أعلنت على لسان مسؤوليها أنها تدخل الحرب في حالات ثلاث تبعًا للأسبقيات التالية:

- إذا تعرضت ملاحتها في خليج العقبة للحصار البحري.
- إذا اشتعلت أعمال الفدائيين العرب داخل أراضيها بصورة تؤثر على أمنها القومي.
- إذا ما شنت إحدى الدول المجاورة الحرب عليها.

ولذلك سارع "ليفي أشكول" في يوم ١٩٦٧/٥/٢٢ للقول بأن الإجراء الذي اتخذته مصر يُعتبر بمثابة عدوان على إسرائيل. كما أعلن "أبا إيبان" وزير الخارجية الإسرائيلي في الأمم المتحدة أن (الرصاصة الأولى انطلقت يوم إعلان إغلاق خليج العقبة).

ولذلك ترى إسرائيل حتى الآن أن الأرض التي احتلتها بعد ذلك هي بمثابة غنائم يجب الاحتفاظ بها ، إذ أنها استولت عليها في حرب دفاعية ، بينما نحن العرب نعتبر أننا لم نغلق الخليج أمام الملاحة بطريقة قطعية ، إذ أن نص الإعلان الذي صدر في ١٩٦٧/٥/٢٣ كان: (عدم السماح بمرور السفن الإسرائيلية أو السفن التابعة لدول أخرى تحمل مواد استراتيجية إلى إسرائيل بما في ذلك ناقلات البترول في خليج العقبة مع إخضاع جميع السفن المارة لإجراءات التفتيش البحري).

ومعنى ذلك أن الإغلاق كان مقصورًا على السفن التي تحمل موادًا استراتيجية. ولذلك فنحن نعتبر أن يوم (ي) هو يوم ١٩٦٧/٦/٥ ، حينما أغارت الطائرات الإسرائيلية على القواعد الجوية في الساعة الثامنة وخمسة وأربعين دقيقة.

وعلينا أن نلاحظ أن الدول لا تهتم كثيرًا بمن يطلق الطلقة الأولى لأن تحديد ذلك أمر صعب ، ولكنها تهتم بمن يطلق الطلقة الأخيرة. فأي دولة يمكنها أن تطلق الطلقة الأولى في الوقت والمكان وبالطريقة التي تريدها ، ولكن يكون اهتمامها بمن يطلق الطلقة الأخيرة ، والموقف على مسرح العمليات بعد سكوت المدافع ، وهنا تبدأ التحركات لصياغة الأمر الواقع في اتفاقيات ، يوقع عليها الأطراف تعبر عن توازن قوى اللاعبين وليس عن مصالحهم ، لأن القوى المتصارعة هي التي ترسم الخرائط ، وتعدل الحدود ، وتنظم طبيعة العلاقات.

بدأ شهر آيار (مايو) ١٩٦٧ منذ ما يقرب من ٤٠ عامًا بداية عادية ، فقد كان الجميع يحتفلون بعيد العمَّال ، وألقى الرئيس جمال عبدالناصر خطابه المعتاد في كل عام احتفالاً بهذه المناسبة ، ركز فيه على ما حققته خطط التنمية.

"فما أنجزناه خلال السنوات العشر الماضية اقتصاديًا فاق ما يمكن لشعب آخر إنجازه في مثل ظروفنا. في هذه المدة وضعنا ألف مليون جنيه استثمارات في الصناعة ، وألف مليون جنيه في الزراعة ، بما في ذلك ٤٠٠ مليون جنيه للسد العالي".

ولكن أوضح الخطاب في نفس الوقت أن علاقات مصر مع بعض الدول العربية والولايات المتحدة كانت في غاية السوء إلى الحد الذي أوقفت معه الولايات المتحدة معوناتها إلى مصر ، وإلى حد تبادل الحملات الدعائية بين مصر وهذه البلاد العربية ، التي كانت "تُعير" مصر بأنها تعيش تحت الحماية الأجنبية بقبولها وجود القوات الدولية في سيناء وحرية الملاحة الإسرائيلية في خليج العقبة ، تحت سمع ونظر القوات المصرية.

وكانت التهديدات الإسرائيلية لسورية قد أوصلت حال التوتر في المنطقة إلى ما سماه "ميترنيخ" ، مستشار النمسا في أوائل القرن التاسع عشر ، بالموقف الثوري الذي لا يمكن مواجهته إلا بالقوة. وأخذت إسرائيل تُصَعِّد من التوتر إلى الحد الذي جعل اختراقها للحدود السياسية أمرًا يكاد أن يكون يوميًا. وقد حدث يوم ١٩٦٧/٤/٧ اشتباك جوي بين طائرات الميراج الإسرائيلية وطائرات الميج السورية فوق

هضبة الجولان ، أسقطت فيه إسرائيل ١٣ طائرة سورية. وهذا رقم كبير جدًا في مثل هذه الاشتباكات المحدودة ، ولذلك كانت دلالته خطيرة.

وقد حدث أن وفدًا مصريًا برئاسة المرحوم المهندس "محمد صدقي سليمان" رئيس الوزراء؛ وقد كنت أحد أعضائه بصفتي وزيرًا للدولة لشئون ملجس الوزراء ، قام بزيارة دمشق لتدعيم العلاقات بين البلدين ، وقد أتاح لنا الإخوة في سوريا فرصة زيارة الجبهة في هضبة الجولان لنشاهد الموقع الحاكم على الأراضي الإسرائيلية ، وكذلك الم كان الذي حدثت فيه المعركة الجوية.

إلا أن الإخوة السوريون نفوا نفيًا باتًا حدوث أي خسائر من جانبهم ، وأكدوا أن جميع طائراتهم عادت إلى قواعدها سالمة. وفي نفس الوقت كان السوريون يركزون على بناء الجيش العقائدي بإحلال الضباط وصف الضباط العقائديين ـ أى البعثيين ـ محل غيرهم من المحترفين ، مغلبين مبدأ الولاء الحزبي على الخبرة الفنية.

وفي أوائل مايو (آيار) ١٩٦٧ أخذ المسؤولون الإسرائيليون يصعدون تهديداتهم ، فأعلن "ليفي أش كول" رئيس الوزراء بأن (حرب العصابات أمر لا يقبله العقل ولا يم كن تركه ه كذا لأنه يهدد أمن إسرائيل ، ومن الواضح أن سوريا هي قاعدة المخربين الذين يفدون إلينا ، وربما يوجد بينهم مخربون من الصين الشعبية كما تقول الإشاعات).

وفي ١٩٦٧/٥/١٠ أرسل "أبا إيبان" وزير الخارجية إلى سفرائه في الخارج يطلب منهم "العمل على إقناع الدول التي يعملون فيها بخطورة الموقف على الحدود السورية ـ الإسرائيلية".

وفي يوم ١٩٦٧/٥/١٢ صرح "أسحق رابين" رئيس أركان الجيش الإسرائيلي: (أننا سنقوم بهجوم خاطف على سورية وسنحتل دمشق لنسقط النظام ثم نعود). وحينما شعرت سورية أن التهديدات الإسرائيلية هي تمهيد لعدوان عليها قامت في ١٩٦٧/٥/١٣ بإبلاغ أعضاء مجلس الأمن بالموقف.

وسط هذا الجو المشحون كانت المعلومات تصل عن حشود إسرائيلية على الحدود المصرية والسورية. وكان من أهم مصادر هذه المعلومات الاتحاد السوفياتي ،

إذ أبلغت موسكو ذلك إلى السيد أنور السادات رئيس مجلس الأمة المصري أثناء وجوده هناك كرئيس لوفد برلماني مصري يقوم بزيارة رسمية.

وكان رد الفعل الأول من جانب مصر في صورة أمر يومي أصدره المشير "عبدالحكيم عامر" ، الذي كان يلبس في ذلك الوقت قبعتين ، إحداهما بصفته نائب رئيس الجمهورية ، وهذا منصب سياسي جعله أقوى عضو في اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكي والمسؤول عن لجان تصفية الإقطاع والقطاع العام والسد العالي والنقل العام ، والأخرى عسكرية باعتباره نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة.

صدر الأمر يوم ١٩٦٧/٥/١٤ بإعلان حالة الطوارئ تضامنًا مع سورية ، ووفقًا لميثاق الدفاع المشترك ، وكان نصه "ترفع حالة الطوارئ في الأراضي المصرية إلى أعلى الدرجات اعتبارًا من الساعة الرابعة والنصف يوم ٦٧/٥/١٥" وكانت إسرائيل تحتفل في ذلك الوقت بالذكرى ١٩ لإنشائها ، بإقامة عرض عسكري في القدس.

وتصاعدت الأحداث منذ يوم ٥/١٥ وبسرعة غير عادية ، إذ تم دفع القوات المصرية لاتخاذ مواقعها في سيناء ، وتقدمت مصر بطلب لسحب قوات الطوارئ الدولية فورًا وانسحبت فعلاً لتحل محلها القوات المصرية في خليج العقبة وعلى الحدود الشرقية. ثم أعلن الرئيس عبدالناصر إغلاق خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية مع السماح بالمرور البريء لباقي السفن ، وبدأت زيارات الوفود بين عواصم البلاد العربية وعقد المعاهدات على عجل.

أما على الجانب الإسرائيلي فقد بدأت عجلة الحرب في دورانها بتصميم لا يسمح بأي جهد لوقفها ، فحتى قبل أي تحرك عربي سياسي أو عسكري كانت لجنة الأمن في الكنيست قد منحت منذ يوم ١٩٦٧/٥/٩ سلطات كاملة للحكومة للقيام بعمليات عسكرية ضد جيرانها في الدول العربية؛ لتنفيذ تهديداتها ضد دمشق ، وبدأت الضغوط على "ليفي أشكول" رئيس الوزراء لتعيين "موشيه دايان" رئيس الأركان السابق ومدير شركة إيونا لصيد الأسماك وزيرًا للدفاع ، إلا أن "أشكول" الذي تردد في ذلك - في أول الأمر - لكراهيته الشديدة لدايان وفضّل الاحتفاظ بوزارة الدفاع ، إضافة لمسئولياته كرئيس للوزراء ، عاد ورضخ ، فعيّن "دايان" وزيرًا للدفاع.

وفي يوم ١٩٦٧/٥/١٦ دعى "إسحاق رابين" رئيس الأركان إلى عقد مؤتمر لبحث الموقف حضره كل من: (يعقوب دوري أول رئيس أركان لزاحال ومدير معهد جيفا للتكنولوجيا ، موشيه دايان ، إيجال يادين مدير مصانع البحر الميت ، موردخاي ماكليف المدير بمؤسسة الموانى ، حاييم لاسكوف مدير إحدى شركات المياه) ، وتشاور الرجال في الأمر إلا أن دايان طلب السماح له بالمرور على الوحدات للتأكد من استعدادها ، ووافق "رابين" ودعى الآخرين أيضًا للقيام بالزيارة واستقبل "دايان" من الوحدات بحرارة ، ولم يبق أمام "أشكول" إلا أن يرضخ للرأي العام والجيش والصحافة ، فعيّن "دايان" وزيرًا للدفاع يوم ١٩٦٧/٦/٢ بعد عودته من رحلته التفتيشية.

وكان "دايان" يردد أمام زائريه "إن الفضل لا يرجع إلى "أشكول" في تعييني وزيرًا للدفاع ولكن إلى الخمسين ألف جندي مصري المحتشدين في سيناء".

وكان معنى هذا التعيين أن الحرب أصبحت على الأبواب ، وفعلاً أعطى دايان أوامره بتنفيذ الخطط الموضوعة وحدد يوم "ي" ليكون ٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، فقد كان "إسحاق رابين" رئيس الأركان قد أعد كل شيء في انتظار القرار السياسي الذي أصدره وزير الدفاع.

وكان من أخطر القرارات التي صدرت سحب قوات الطوارئ الدولية ، ثم إغلاق خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية بعد ذلك ، وكما نذكر كان هذا الأمران تابعين من توابع حرب ١٩٥٦ ، وكانا في الوقت نفسه محل تركيز من بعض أجهزة الإعلام العربية من قبل ، وكانت اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي قد اجتمعت لمناقشة الموقف بصفة عامة ، وسحب القوات الدولية وإغلاق الخليج بصفة خاصة قبل اتخاذ القرار ، وكان الدكتور "محمود فوزي" نائب رئيس الوزراء للشئون الخارجية حاضرًا للاجتماع بصفته أحد أعضاء اللجنة ، ووافق الدكتور "فوزي" على ذلك ، بل لم يعترض على قيام القوات المسلحة بمخاطبة قائد القوات الدولية لسحب قواته ، علمًا بأنه قرار سياسي ، ولا يجوز أن يتم إلا عن طريق وزارة الخارجية ، وبالاتصال مع السكرتير العام للأمم المتحدة.

وفعلاً طلب من الفريق "محمد فوزي" رئيس الأركان أن يرسل خطابًا إلى قائد الطوارئ الدولية الجنرال "ريكي" يطلب منه سحب قواته ، وجاء فيه "إنني

أصدرت أوامري لقواتي بأن تـ كون مستعدة لأي عمل ضد إسرائيل في نفس اللحظة التي ترتـ كب فيهما أي عمل عدواني ضد أي دولة عربية ، وطبقاً لهذه الأوامر فإن قواتنا تحتشد الآن في سيناء ، وحرصًا منا على سلامة القوات الدولية التي تتخذ مواقعها على حدودنا الشرقية ، إنني أطلب منك أن تصدر أوامرك بسحب هذه القوات من مراكزها على الفور ، وقد أصدرت أوامري إلى قائد المنطقة العسـ كرية الشرقية حول هذا الموضوع وطلبت أن يبلغني تنفيذ هذه الأوامر".



يوثانت الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة (اب)

كما نرى فإن سحب القوات الدولية تم عن طريق القناة العسـ كرية ، وبخطاب من أحد مسئوليها ، ولم يعترض أحد من القادة العسـ كريين ، ولا داعي بعد ذلك أن يقول البعض أنهم فوجئوا بالقرار ، كان القرار قد صدر من دون علم وزير الخارجية الذي أُبلغ عن طريق صورة أرسلت له من خطاب رئيس الأركان إلى الجنرال "ريـ كي" ولـ كن "يوثانت" السـ كرتير العام للأمم المتحدة طلب عندما علم بالأمر ، أن توجه مصر خطابها إليه وليس إلى قائد القوات.

"وأنني لا أستطيع أن أسحب القوات الدولية من منطقة الحدود الشرقية مع إسرائيل دون سحب القوات من شرم الشيخ وقطاع غزة وكل المناطق في سيناء وسأبلغ الأمر إلى الأمم المتحدة.

وقد أدى انسحاب القوات الدولية من شرم الشيخ إلى إعادة تمركز القوات المصرية بها ، وبذلك عادت المشكلة التي خلفتها حرب ١٩٥٦ إلى الوجود ، كما تحولت الأزمة منذ ذلك الوقت من تهديد إسرائيلي بغزو سوريا واحتلال دمشق إلى قضية أخرى ، تتعلق بحرية الملاحة في خليج العقبة ، ورغبة من عبدالناصر في تحويل التهديد الإسرائيلي ضد سوريا إلى وجهة أخرى ، أصدر أوامره بغلق خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية يوم ١٩٦٧/٥/٢٣ فتحولت الأزمة إلى جهة أخرى بعيدة عن سوريا ، وبذلت محاولات لتهدئة الموقف ، منها موافقة مصر على مشروع "يوثانت" والذي يطلب فيه من إسرائيل ألا ترسل أي سفينة عبر خليج العقبة ، كما يطالب الدول التي ترسل سفنها إلى إيلات بألا تحمل أي مواد استراتيجية ، مع عدم قيام مصر بعمليات التفتيش على السفن.

وغادر "يوثانت" مصر يوم ١٩٦٧/٥/٢٥ إلا أنه تبين بعد ذلك - وكما يقول السيد "محمود رياض" في مذكراته - أن الرئيس الأميركي "لندون جونسون" وكبار مستشاريه اجتمعوا مع "ابا ايبان" في مساء ١٩٦٧/٥/٢٦ وذلك لبحث احتمالات الموقف ، وبعد الاجتماع قال "جونسون" لمساعديه أن "إسرائيل سوف تضربهم".

وحتى تتضح صورة ما حدث في تلك الفترة العصيبة ، وحتى يسهل علينا بعد ذلك اكتشاف الأخطاء لتصحيحها - إن كانت هناك نية للتصحيح - سوف نتوقف عند بعض الموضوعات التي مررنا عليها بسرعة لمعرفة الحقيقة ، ليس دفاعًا عن أحد أو هجومًا على أحد ، فلا فائدة من البكاء على اللبن المسكوب.

ولنبدأ بموضوع صدور القرارات في تلك الفترة التي اتسمت بتصاعد الأحداث في سرعة غير معتادة ، فالقائد السياسي من الناحية المتفق عليها هو سيد قراره ، لأنه سواء من ناحية الشرعية الثورية أو الدستورية بمثابة "الشاهد" الذي تنسب إليه إيجابيات وسلبيات عصره ، ويُشكل مع من حوله من رؤساء الأجهزة والوزراء ما يُعرف بالقيادة السياسية ، وكذلك الحال مع القائد العسكري وقيادته

العسكرية ، ومن المحتم ألا يصدر القرار السياسي في مسائل الحرب والسلام في غياب المسئول العسكري.

وكان المشير "عامر" بصفته السياسية والعسكرية أقوى عضو في القيادة السياسية ، أي اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي ، حاضرًا أثناء مناقشة ما اتخذ من قرارات ، ولم يعترض على واحد منها ، بل كان وراء دفع وتصعيد الأحداث ، فجنوده لا يتحملون رؤية السفن الإسرائيلية وهي تمر أمامهم في الخليج وهو يجد صعوبة كبرى في شد اللجام" وهو نفس الكلام الذي كان يردده وزير الحربية "شمس بدران" أثناء اجتماعه في موسكو مع رئيس الوزراء "كوسيغين" يومي ٢٦ ، ١٩٦٧/٢٧.

كان المشير "عامر" في اجتماعات مستمرة مع أعضاء القيادة العسكرية ، ابتداءًا من يوم ١٩٦٧/٥/١٤ لينقل إليهم التطورات السياسية ويعطي أوامره التنفيذية لتحقيق الأغراض السياسية ، ولم يعترض أحد لأنه لو تم ذلك لكان بمثابة إنذار وفرملة للقيادة السياسية ، ويمكن أن يرجع ذلك لأحد السببين الآتيين: فإما أن القادة العسكريين خافوا فحجبوا حقيقة حال قواتهم ، وهذه مصيبة تصل إلى حد الخيانة ، وإما أنهم كانوا يعتقدون فعلاً أنهم قادرون على أداء المهمة بعكس الواقع ، وهنا تكون المصيبة أعظم وتصل إلى حد العار ممزوجًا بالجهالة.

ومن سير الأحداث ومن تتبع التصريحات في تلك الفترة ، التي كانت تتسم بالثقة الزائدة ، نرجح السبب الثاني ، والدليل على ذلك أن المشير "عامر" حينما سأله "عبدالناصر" عن قدرات قواته الحقيقية ، قال له "برقبتي يا ريس"! وفي مرة أخرى رد عقب جلسة للقيادة السياسية مساء يوم ١٩٦٧/٦/٢ حينما قال له الرئيس أنه يتوقع أن يبدأ العدوان بضربة جوية كبيرة ، بأنه لا يتمنى أن يكون في وضع موشى دايان ، الذي لابد وأن يكون الآن حائرًا في ما يمكن أن يفعله إزاء الاستعداد المصري.

هذا القول يدل على أن المشير كعادته لم يكن يعرف كيف يحسب توازن القوى ، ولم يكن يعرف أن الحساب لا يتم بالأرقام ، ولكنه يُبنى على عوامل أخرى أهمها القيادة التي كانوا يفتقدونها ، والعلم الذي بعدوا عنه ، والخبرة التي كانت تنقصهم ، فالعبرة ليست بالحصول على التكنولوجيا ولكن العبرة بالكفاءة في استخدامها.

وكما نرى فإن قرارًا واحدًا على المستوى السياسي لم يُتخذ من وراء السلطة التنفينية ، ولا من وراء القيادة العسكرية ، بل ولا من وراء السلطة التشريعية أيضًا ، فقد سارع مجلس الأمة برئاسة السيد "أنور السادات" يوم ١٩٦٧/٥/٢٨ بالموافقة على اقتراح قانون ينص على "تفويض رئيس الجمهورية إصدار قرارات لها قوة القانون في جميع الموضوعات التي تتصل بأمن الدولة وسلامتها ، وتعبئة كل إمكاناتها البشرية ، ودعم المجهود الحربي والاقتصاد الوطني" ، ومازال هذا التفويض قائمًا حتى الآن ، بل زاد عليه مجال الصناعات الحربية!

أما على الصعيد العربي ، فلم يكن هناك أي اعتراض ، بل نجد أن الملك "حسين" حضر إلى القاهرة يوم ١٩٦٧/٥/٣٠ وبرفقته رئيس الحكومة "سعد جمعة" ورئيس الأركان اللواء "عامر قاسم" وقائد الطيران اللواء طيار "صالح الكردي" ، وفي أثناء لقائه مع "عبدالناصر" اطلع على نص معاهدة الدفاع المصرية - السورية ، ويقول الملك في كتابه "حربنا مع إسرائيل" بأنه "للهفتي على الاتفاق اكتفيت بقراءة سريعة للملف وقلت لعبدالناصر أعطني نسخة أخرى لنضع كلمة الأردن محل كلمة سوريا ، وينتهي الأمر ، ووافق "عبدالناصر" ووقعت".

ويضيف الملك "دخل علينا "أحمد الشقيري" بعد أن أحضروه من غزة عاري الرأس وبدون رابطة عنق ، واتفقنا فورًا على أن يصطحبني إلى عمان وفي نفس الوقت عين "عبدالمنعم رياض" مساعد رئيس هيئة أركان حرب القيادة العربية الموحدة ليدير العمليات الحربية في الأردن ، وعند عودته إلى عمان صار علينا أن نحاول الارتجال ردًا على العمليات العسكرية الإسرائيلية المتوقعة ، فلم يكن للعرب خطة عمليات موحدة". ولا تعليق!!! فالأحداث والتصرفات تتحدث عن نفسها.

ولكن الأمر المقلق أن الاتفاقيات العربية - العربية وحتى اليوم تتم بنفس الصورة ، إذ تتحدث عن ماذا تريد ، ولا تتحدث أبدًا عن كيف ننفذ ما نريد؟ وهذا هو السبب في أن اتفاقاتنا تتم في وقت قصير من دون خطة لتوزيع الأدوار ، ولذلك تتعثر وتصبح غير قابلة للتنفيذ.

وبعد توقيع المعاهدة بين مصر والأردن ، تشكل وفد مصري برئاسة "زكريا محيي الدين" و "أمين هويدي" وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء و "حسن صبري الخولي" الممثل الشخصي للرئيس والفريق "عبدالمنعم رياض" رئيس أركان حرب

القيادة المشتركة ، والذي اختير أثناء زيارة الملك "حسين" للقاهرة قائدًا لجبهة الأردن ، لزيارة كل من الكويت والعراق وسوريا والجزائر في الفترة من ٥/٣١ إلى ١٩٦٧/٦/٢ لوضع المسئولين في هذه البلاد في الصورة الحقيقية لما يحدث ، وطلب بعض المساعدات.

كان أمير الكويت متجاوبًا ومؤيدًا وعرض مساعداته بقدر إمكاناته المتاحة ، ولكنه كان عاتبًا لأن أحدًا لم يأخذ رأيهم في تطورات الموقف ، ولكنه أضاف بأن هذا ليس وقت العتاب الذي يستحسن أن يؤجل لوقت آخر ، أما العراق فكان يتخوف عن حق من حشد قواته الجوية في القواعد الأردنية من دون تعزيز وسائل الإنذار والدفاع الجوي ، كما كان متفقًا عليه من قبل في قرارات مؤتمر القمة الأول ، وإلا أصبحت هدفًا سهلاً للطائرات الإسرائيلية.

أما سوريا فكانت غاضبة من عقد القاهرة اتفاقًا مع الملك "حسين" فكانت تشكك في نواياه ، وأكد الدكتور "نور الدين الأتاسي" رئيس الجمهورية في حضور الوفد السوري المكوّن من ("يوسف زعين" رئيس الوزراء وحافظ الأسد وزير الدفاع و "صلاح جديد" عضو القيادة القومية لحزب البعث و"إبراهيم ماخوس" وزير الخارجية) على أن الاتحاد السوفياتي حذّر من الحرب ، وركّز على أن مساعداته العسكرية هي لمنع الحرب وليس بقصد إشعالها.

وقد حدث شيء غريب أثناء زيارتنا لسوريا ، فقد كان في استقبال الوفد في مطار المزة كل من "عبدالرحمن الخليفاوي" وزير الداخلية و "عبدالكريم الجندي" رئيس المكتب الثاني ، أي المخابرات ، وطلب مني الجندي أن أرافقه في سيارته إلى قصر الضيافة ، وفي الطريق أكد لي أنه لا توجد أمامهم أي حشود إسرائيلية غير عادية ، واستنكر إثارة المواقف بالطريقة التي تتم بها ، وأفهمته أن إسرائيل حشدت على الجبهة الجنوبية - بتقدير الفريق عبدالمنعم رياض - ١٢ مجموعة لواء مشاة ، ٥ ألوية مدرعة ، لواء مظلات موزعة على الجبهة حتى إيلات ، وأن أمامهم ٣ ألوية مشاة ، وأن عليهم في هذه الحالة أن يقوموا ببعض المناورات لجذب جزء من القوات الإسرائيلية إلى الشمال لتخفيف ضغطهم على الجنوب إذا بدأوا القتال.

وكانت المعلومات التي قالها الجندي تأييدًا لمعلومات الفريق "محمد فوزي" حين عودته من زيارته لسوريا قبل ذلك بأيام ، ولم تقم القوات المسلحة في أي بلد

عربي بإعادة تقدير للموقف بناء على المعلومات المتناقضة والمتغيرة ، كما لم تقم أي من أجهزة المخابرات ، سواء العسكرية أو العامة ، بإعطاء معلومات تؤكد أو تنفي قيام إسرائيل بالحشد على أي من الجبهات.

وإذا رجعنا إلى أحد المصادر الإسرائيلية ككتاب "حياتي ـ My Life" "لجولدامائير" لوجدناها تقول "أثناء مقابلة شوفاكين السفير السوفيتي لأشكول ذكر له أنه بالرغم من بياناتكم الرسمية فإن هناك حشودًا إسرائيلية كبيرة على الحدود السورية ، إلا أن أشكول أنكر ذلك وعرض على السفير أن يزور الشمال ليطلع بنفسه على الموقف ، وأنه مستعد لاصطحابه في الرحلة ، ولكنه اعتذر عن قبول الدعوة ، وكان من نتيجة ذلك تأكيد الإشاعات الخاصة بالحشود مما دعى إلى قيام الحرب".

وقد كانت آخر زيارات الوفد للجزائر ، وكان الرئيس "هواري بومدين" متحمسًا لتطور الأوضاع وذكر أنه قد حان الوقت لإزالة "رأس الدبوس" هذا ، وهو يعني إسرائيل في المنطقة ، وأمر رئيس الأركان بفتح المخازن لطلباتنا ، ولكن التعزيزات وصلت بعد فوات الأوان.

وعلى الرغم من أن جميع المسئولين في البلاد التي زرناها أيدوا موقف القاهرة ووعدوا بالمساعدات التي طلبناها ، إلا أن عدم الثقة المتبادل كان أعمق من أن تزيله التهديدات القائمة ، كما ظهر أيضًا أنه لا جدوى حقيقية لهذا النوع من التنسيق الذي يتم بشكل عابر وبلا تخطيط مسبق ، ولكن لم يكن هناك أي اعتراض من أي بلد عربي أيضًا ، كان الجميع على المستوى القطري والقومي موافقين ، بالرغم من ظهور الانتقادات الكبيرة بعد أن انتهت المأساة التي نعاني منها حتى الآن!

الثابت أن الاتحاد السوفياتي نقل إلى مصر معلومات مؤكدة من وجهة نظره عن حشود إسرائيلية على الحدود السورية ، والثابت أيضًا أن كلاً من سوريا وإسرائيل كانتا تنفيان ذلك ، مما أحاط الموقف السوفياتي بغموض ، بل بشكوك ارتفعت في بعض الآراء إلى حد التآمر لتوريط مصر في مواجهة خاسرة مع إسرائيل ، وحتى لا نتسرع في الوصول إلى نتيجة في هذه القضية اللغز ، سوف نلخص ما جاء في المحاضر الرسمية للاجتماعين اللذين عقدهما "شمس بدران" وزير الحربية والقادة

السوفيات في موسكو في يومي ٢٦و ١٩٦٧/٥/٢٧ ، وقد أوردنا نص المحاضر الرسمية في قسم الوثائق بكتابنا "الفرص الضائعة".

اجتماع يوم ١٩٦٧/٥/٢٦

حضر الاجتماع من الجانب المصري وزير الحربية "شمس بدران" والدكتور "مراد غالب" سفير مصر في موسكو ، ومن الجانب السوفياتي رئيس الوزراء "أليكسي كوسيغين" ووزير الخارجية "اندريه غروميكو" ووزير الدفاع المارشال "غريشكو" ونائب وزير الخارجية "سيمونييف".

أولاً: لخص السيد (شمس بدران) وجهة نظره في الآتي

- أطمئن الرفاق على أن موقفنا في غاية القوة.
- حينما وصلتنا معلومات من سفارتنا في موسكو يوم ٥/١٣ وكذلك من رئيس أركان حرب الجيش السوري في اليوم نفسه عن الحشود الإسرائيلية على الجبهة السورية ، حركنا قواتنا إلى سيناء وتم حشد القوات في ٤٨ ساعة ، وأرسلنا الفريق "محمد فوزي" يوم ٥/١٤ للتنسيق مع سوريا بناء على اتفاقية الدفاع المشترك وعاد في اليوم نفسه "يعني رئيس الأركان السوري يؤيد وجود الحشود ورئيس المكتب الثاني ينفيها".
- قواتنا متمركزة في عدة محاور ، وإسرائيل حائرة من اتجاه ضربتنا إزاء هذا التوزيع ، ولذلك سحبت قوات كبيرة من الجبهة السورية إلى سيناء ومركزتها هناك ، وأصبحت حرية الحركة محدودة أمامها.
- تم احتلال شرم الشيخ بعد انسحاب القوات الدولية وفتحنا بجوارها قاعدة جوية لحمايتها ، ثم أقفلنا الخليج أمام الملاحة الإسرائيلية وقواتنا قادرة على تنفيذ ذلك ، وحولنا قطاع غزة إلى جزر دفاعية سيستحيل معها نجاح إسرائيل في احتلال أي مدينة.
- بعد أسبوع من تمركزنا في سيناء لن يمكن لإسرائيل عمل شيء ضدنا ، وإلا ستنال ضربة قاصمة ، وحتى إذا وجهت جميع قواتها إلى جبهتنا وتركت باقي الجبهات خالية فنحن مستعدون لإسرائيل ومن هم وراء إسرائيل ، فلا يهمنا أميركا ولا غير أميركا.

- احتفظنا باحتياط كبير في منطقة القناة ، وهناك احتياط استراتيجي في القاهرة ، ولكن هذا الاحتياط غير كاف إذا توسعت العمليات ، ولذلك استدعينا قوات كبيرة من الاحتياط التي تحتاج إلى سلاح ، ومن أجل هذا حضرنا.
- وصلتني معلومات اليوم من المشير "عامر" أنه وصلته معلومات مؤكدة بأن الولايات المتحدة ستقدم لإسرائيل طائرات عليها العلامات الإسرائيلية يقودها طيارون أميركيون ، وفي جميع الأحوال نحن مستعدون لإسرائيل ومن وراء إسرائيل ، طالما أننا لم نبدأ بالعدوان ، والمكسب الذي حققناه في شرم الشيخ أو خليج العقبة لا يمكن التخلي عنه ، لأنه كان مترتبًا على عدوان ١٩٥٦ ونحن لن نبدأ بالعدوان ، فقد عدنا إلى وضعنا قبل ١٩٥٦.
- التعبئة استهلكت جزءًا كبيرًا من مخازننا ، ولذلك أعددنا كشوفًا بها طلباتنا من الأسلحة ، وهذه سوف يتم التعاقد عليها مع استعجال العقود القديمة التي تم التعاقد عليها من قبل.

وكما نرى فإن حديث الوزير كانت فيه ثقة زائدة بالنفس ، ولكن من الغريب ـ وأنا أؤكد ذلك من اتصالاتي وبحكم موقعي ـ أن هذا كان هو الجو الذي تعيش فيه القيادة العسكرية في تلك الفترة ، التي كانت تفتقر إلى العلم والخبرة ، وغير متفرغة تمامًا لواجباتها.

ثانيًا: لخص السيد (أليكسي كوسيغين) موقف الاتحاد السوفياتي في الآتي

- عندما حشدت إسرائيل قواتها ضد سوريا أبلغناكم بذلك ، وكانت المعلومات صريحة وأظهرت الحوادث سلامة سياسة الجمهورية العربية المتحدة ، مما دفع الأنظمة العربية الرجعية إلى تأييد إجراءتكم خوفًا من الرأي العام ، فالشعوب حلفاؤكم وليس الحكومات.
- معلوماتنا تؤكد وجود نشاط كبير في إسرائيل ، وقد تقوم بعمليات عسكرية في نهاية آيار (مايو) فهم يجهزون لتوجيه ضربة ، والمعروف أنه عندما تنشب العمليات العسكرية سيكون صعبًا على العالم معرفة من بدأها ، وأنا أفهم أن وجهة نظر عبدالناصر هي أن يزداد التوتر على الحدود ، ولكن بصورة لا تؤدي إلى عمليات عسكرية ، فقد حصلتم على كل ما

تريدون ونحن نرى الاكتفاء بما وصلتم إليه: انسحاب قوات الطوارئ، سيطرتكم على الخليج، قواتكم في غزة، ماذا تريدون أكثر؟ ولكن العدو لن يوافق على إغلاق الخليج تمامًا.

- نحن نعتبر النقاش حول الطاولة مفضلاً على المعارك الحربية، مع إظهار القوة، فإذا قبلتم هذه الأفكار تكون أفكارنا متطابقة، وبخصوص طلباتكم العسكرية قدموها لوزير دفاعنا، ولكن هذه الأمور يجب ألا تساعد على قيام حرب، لأن عدم قيام حرب في مصلحتكم، والمعلومات التي وصلتنا اليوم تقول أن هناك داخل إسرائيل من يدعو إلى عمليات عسكرية حتى بعد زيارة "يوثانت"، إذ يرون أن تأجيل المشكلة ليس في صالح إسرائيل، وسوف يشترك "دايان" في العمليات، وهم يقيمون خنادق في تل أبيب ويعززون الدفاع الجوي، لابد من التصرف العاقل وتفكير بارد، ولا نعطي فرصة للاستفزازات وسنجتمع في مكتبي الساعة العاشرة صباحًا لنستمع إلى وزيرنا للدفاع.

اجتماع يوم ١٩٦٧/٥/٢٧

وعقد الاجتماع في الموعد المحدد يوم ٥/٢٧ في مقر رئاسة الوزارة، وتحدث "كوسيغين" أولا، وكان ملخص حديثه في الجلسة كالآتي:

- بعثنا برسالة إلى رئيس وزراء إسرائيل نحذرهم من بدء العدوان، وسنرسل اليوم رسالة إلى رئيس الولايات المتحدة متضمنة رأينا بأن مساعداتهم لإسرائيل تزيد من حدة التوتر، وسنخبره بأنه إذا قامت إسرائيل بالعدوان فإن الولايات المتحدة ستكون في نظرنا هي المعتدية وسنؤكد له أن عواطفنا مع العرب، وسنرسل رسالة أيضًا إلى بريطانيا لتوضيح موقفنا.
- قسمّنا طلباتكم من الأسلحة إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول خاص بالعقود المفروض تنفيذها عام ١٩٦٨ سيتم شحنها كلها تقريبًا في تموز وآب (يوليو وأغسطس) هذا العام، أما القسم الثاني والخاص بالطلبات الجديدة فقد صدرت التعليمات بسحبها من مخازن وزارة الدفاع وشحنها فورًا، أما بالنسبة للقسم الثالث فقد اتصلنا بالمصانع وسنخطركم بالقرار خلال ٢٠ يومًا.

- هذا بخلاف موافقتنا ـ بناء على طلب الرئيس ناصر ـ على إمدادكم بـ٤٠ طائرة ميغ ، ١٠٠ مصفحة ، كما قرر المكتب السياسي في اجتماعه أمس تخفيض السعر إلى ٥٠٪ بسبب الظروف الحالية (كان المتبع دفع ثلثي ثمن الأسلحة على ١٠ سنوات بفائدة ٢٪).
- أكرر أن إمدادات الأسلحة لكم ولسوريا هدفها ألا يحدث اشتباك مسلح ، لأننا نريد السلام من خلال القوة ، وقد وصلت برقية الآن من سفيرنا في تل أبيب عن مقابلته مع "أشكول" والتي أكد فيها رئيس وزراء إسرائيل أنهم لا يسعون إلى الحرب وأن واشنطن تدعوهم إلى التحفظ.

ونلخص ما أدلى به وزير الحربية المصري في الآتي:

- نحن لا نريد الحرب ولكن أيضًا لا نريد التراجع أمام الضغوط.
- إن شحن الأسلحة إلينا يمنع قيام الحرب لأنه يثبت موقفنا أمام إسرائيل والولايات المتحدة.
- إسرائيل تخلق حال توتر ، فدخلت دورياتها إلى غزة واشتبكت مع كمائن فلسطينية ودفعت لواء آخر تعزز به اللواء الموجود أمام القطاع ، كما تقوم إسرائيل بعمليات استطلاع جوي وأرضي.
- قابل "أبا ايبان" الرئيس الأمريكي وهم يخافون من هجوم مصري ينتظر حدوثه من ساعة لأخرى ، وأرسلت أميركا سفيرها في القاهرة ليناشد المسئولين التمسك بضبط النفس ، ويؤكد على أن الولايات المتحدة تقوم بنفس الجهد لمنع إسرائيل من أي هجوم.

وأرسل "شمس بدران" صورة محضر الاجتماع إلى الرئيس ، ولكنه لم يقرأها إلا بعد انتهاء الحرب لأن وقته لم يسمح إلا بالاستماع إلى تقرير شفهي من الوزير الذي كان متأثرًا إلى حد كبير بحديث عابر للمارشال "غريشكو" أثناء توديعه له بالمطار ، إذ قال له وهو على سلم الطائرة في طريق العودة "على العموم أساطيلنا تحت أمركم" علمًا بأن حديث غريشكو لم يكن إلا حديث طريق لرفع روحه المعنوية وهو يغادر موسكو" حسب ما قاله المارشال السوفياتي بنفسه لمراد غالب سفيرنا في موسكو ، حينما سأله عن معنى ما قاله للوزير المصري.

ويبدو أن الرئيس صدّق ما نقله إليه الوزير لأنه قال لأعضاء مجلس الأمة يوم ١٩٦٧/٥/٣٠ حينما اجتمع معهم في قصر القبة ليبلغوه بقرار التفويض الذي سبقت الإشارة إليه ، "حينما قابلت "شمس" بعد عودته من موسكو أبلغني رسالة من "كوسيغين" بأن الاتحاد السوفياتي يقف معنا في المعركة ولن يسمح لأي دولة أن تتدخل إلى أن تعود الأمور إلى ما كانت عليه قبل ١٩٥٦ ، وقد أكد لي مراد غالب حقيقة انطباعاته في رسالة خطية حملها الوزير حمدي عاشور عند عودته إلى القاهرة بعد أن أنهى زيارته للاتحاد السوفياتي يوم ١٩٦٧/٥/٢٦ ، ولقد استمع مجلس الوزراء - وقد كنت عضوًا فيه - إلى بيان لوزير الحربية عرض فيه بعض الخرائط التي سارع بعض الضباط بوضعها على لوحات معدة من قبل ، وهو يبتسم ابتسامة لا تتفق مع خطورة الاجتماع والأوضاع.

وكان البيان يؤكد الثقة بالنفس وبالقدرة القتالية للقوات ، وحينما أبديت - بصفتي وزيرًا للدولة لشئون مجلس الوزراء - قلقي من الأوضاع المحلية والعربية ، ومن احتمال تدخل الأساطيل الأميركية الموزعة في المنطقة ، رد وزير الحربية بنفس الابتسامة والثقة ، إذا تدخل الأسطول الأميركي فنحن كفيلون به ، وانتهى اجتماع المجلس من دون اعتراضات من أحد!

كانت المعلومات التي نقلها لنا الاتحاد السوفياتي عن الحشود الإسرائيلية على الحدود السورية ، والتي كانت حافزًا أساسيًا لتطور الموقف محل تعليق وشك الـ كثيرين ، باعتبار أنها لم تـ كن موجودة أصلاً ، وبذلك فقد خدعنا الاتحاد السوفياتي ، والغريب في الأمر أن الجميع صدقوا أن هذه الحشود الإسرائيلية كانت من بنات أفـ كار الاتحاد السوفياتي ، ولم يصدق أحد أنها كانت موجودة فعلاً ، علمًا بأننا كنا أمام احتمالين لا ثالث لهما:

- إما أنها موجودة فعلاً كما كان الاتحاد السوفياتي يؤكد في مناسبات عدة ، بل حينما ذهب "مراد غالب" كي يتأكد أكثر من "غريشـ كو" أبدى وزير الدفاع السوفياتي دهشته الـ كبرى مما يتردد عن عدم وجود حشود إسرائيلية على الحدود السورية ، وذكر "أن لديه كشفاً بأسماء قادة الوحدات وقادة الـ كتائب لهذه الحشود".
- وإما أنها لم تـ كن موجودة كما أكد الإسرائيليون وبعض السوريين.

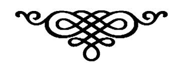
ولـ كن هذا يجعل استبعاد احتمال وجودها فعلاً غير منطقي ، لأن الاتحاد السوفياتي ـ وهو الذي كان ينصح دائمًا بتهدئة الموقف ـ ليس له مصلحة في وضع العرب في مأزق يؤدي بالقطع إلى تآكل مصالحه في حال هزيمتهم ، وهو ما حصل بالفعل ، لأن الهزيمة العربية كادت تعصف بالترويـ كا الحاكمة في ذلك الوقت ، لأن الشعب السوفياتي لم يقبل أن يُهزم السلاح السوفياتي الذي لدى العرب أمام السلاح الأمريـ كي الذي كان لدى إسرائيل ، وقد لمست ذلك بنفسي بعد نهاية الحرب ، حينما ذهبت إلى الاتحاد السوفياتي كوزير للحربية ، وتمثل ذلك في قلقهم واهتمامهم الزائد.

كان الأجدر بدول المواجهة وغيرها أن تتأكد بنفسها من صحة المعلومات التي تنقل إليها من خلال أجهزتها القائمة ، والتي ثبت أن حصيلتها من المعلومات عن إسرائيل قبل الحرب كانت في غاية التواضع ، لأنها ربما كانت مشغولة بأمور أخرى تهم التأمين الذاتي لبقاء النظام أكثر مما تهتم بالأمن القومي للبلاد.

وهـ كذا لم تـ كن التحركات قبل اليوم "ي" تحركات فردية من "عبدالناصر" ، بل كان الـ كل يشاركون فيها: (أعضاء اللجنة التنفيذية العليا والوزارة القائمة ومجلس الأمة والمؤسسة العسـ كرية والرأي العام) كان الـ كل متحمسين وموافقين من دون اعتراض!! يعني كان التحرك جماعيًا على المستوى القطري.

ثم شارك بعض الملوك والأمراء والرؤساء العرب ووافقوا ، أو على الأقل لم يعترضوا ، ويا ليت الأصوات ارتفعت لتحذر أو تعارض ، فقد كان هذا كفيلاً بإعادة الحسابات ، كان التحرك جماعيًا على المستوى العربي القومي أيضًا إلا القليل.

ووسط الأجواء الساخنة والتهاب العواطف حسمت إسرائيل الموقف باتخاذها القرار ، فوجهت الضربة الجوية الأولى ، لأنها كانت قد قررت أن إعلان الحرب بدأ يوم إغلاق خليج العقبة ، إذ أنها اعتبرت أن هذا الإغلاق بداية ، بينما اعتبرناه نحن نهاية.



يوم ي

يقول "نابليون بونابرت": (إذا قبل القائد العام تنفيذ خطة يعتقد أنها رديئة فهو مذنب وعليه أن يطرح مبرراته في إظهار سلبياتها، ويصر على تعديل الخطة، فإن فشل في ذلك فعليه أن يستقيل، فهذا أفضل من أن يصبح أداة لتدمير جيشه).

يوم ى

أصبح كثيرون من النين كانوا يقدرون الموقف على يقين من أن الحرب قادمة لا شك فيها. ومن بين هؤلاء الرئيس جمال عبد الناصر. فقد عقد مؤتمرًا يـوم
"ى - ٣" ، وهو يوم ٢ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، في مقر القيادة العامة للقوات المسلحة ، حضره كل أعضاء القيادتين السياسية والعسـ كرية من أجل التقدير النهائي للموقف بعد أن مر حوالي أسبوعين على اشتعال الأزمة. وكانت وزارة الحرب الإسرائيلية قد تشـ كلت. وذكر رئيس الجمهورية في المؤتمر أن احتمال قيام إسرائيل بشن الحرب صار مؤكدًا بنسبة ١٠٠ في المائة خلال يومين على الأكثر. كما أكد أنها سوف تبدأ بالضربة الأولى ضد قواتنا الجوية ، وذكر أن الموقف السياسي العالمي لا يسمح لنا بتوجيه الضربة الأولى ضد إسرائيل ، وبنلك علينا أن نتلقى الضربة الأولى. وسأل عبد الناصر قائد القوات الجوية عن رأيه في نلك ، فرد الفريق صدقي محمود بأنه كان يفضل أن يقوم هو بالضربة الأولى حتى لا تتعرض قواتنا لحالة شلل. فسأله الرئيس عن نسبة الخسائر التي يتوقعها في قواته ، فقال أنها تتراوح بين ٥ و٢٠ في المائة. فذكر الرئيس أن هذه النسبة مرضية.

واستمع الجميع إلى هذا الحوار ومن بينهم نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة المشير عامر ورئيس أركان حرب القوات المسلحة الفريق فوزي ورئيس هيئة عمليات القوات المسلحة الفريق القاضي وقادة التشـ كيلات. ولـ كن لم تصدر أى تعليمات أو تعديلات بناء على هذه التوجيهات أو التوقعات. فقد فضلوا أن تبقى "البطة" جالسة

بلا إزعاج. ومما يذكر أنه في الوقت الذي كان رئيس الجمهورية يلقي بتحذيراته ، أرسلت المخابرات الحربية ، وكان مديرها اللواء محمد صادق ، تقرير معلومات يرجح عدم قيام إسرائيل بأى عمل عسكري هجومي "نظرًا لصلابة الجبهة العربية التي ستجبر إسرائيل على تقدير العواقب المختلفة المترتبة على اندلاع الحرب"!!



الفريق صدقي محمود

وخطأ المخابرات في تقديراتها أمر وارد. وحدث بعد ذلك أن مدير المخابرات الإسرائيلية "زعيرا" استبعد حتى صباح ٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣ قيام مصر وسورية بهجوم. إلا أن هناك فارقًا في التعامل مع هذه الأخطاء. فقد مَثل "زعيرا" أمام لجنة القاضي اجرانات لمساءلته عن خطئه وتَرك منصبه ، أما اللواء صادق الذي بدأ

حياته في الحرس الملكي قبل الثورة ، فقد استمر في الخدمة ورُقِّيَ إلى رتبة فريق وتولى منصب رئيس أركان الحرب للقوات المسلحة بعد ذلك في عهد الرئيس عبد الناصر ثم أصبح وزيرًا للحربية وقائدًا عامًا للقوات المسلحة في بداية عهد الرئيس السادات.

وكذلك الحال مع رئيس أركان حرب القوات المسلحة الفريق محمد فوزي الذي يعتبر من أكبر المسئولين عن الهزيمة التي حدثت للقوات المسلحة. فقدبقى في منصبه بعد الهزيمة ثم رُقِّيَ بعد ذلك ليخلف المشير عامر في قيادة القوات المسلحة ، ثم جمع وللمرة الأولى بين منصبه هذا ومنصب وزير الحربية في آخر عهد عبد الناصر وبداية عهد السادات!



ولكن ما هو دور القيادة السياسية في ما يتعلق بقضية الضربة الأولى والضربة الثانية. إن الأمر يتعلق في الحقيقة بإعلان الحرب أو عدم إعلانها ، إذ أن الضربة الأولى تعني إعلان الحرب ، أما اختيار استراتيجية الضربة الثانية فهو يعني السماح للعدو بتوجيه الضربة الأولى مع اتخاذ كل الترتيبات لامتصاص نتائجها لتقليل الخسائر إلى أقل حد ممكن ثم توجيه الضربة الثانية ، أى الهجوم المضاد. وإعلان الحرب ، أى توجيه الضربة الأولى ، هو مسئولية سياسية كانت تتم في

الماضي عن طريق المؤسسات الدستورية. ولـ كن بعد تطور الأسلحة من ناحية قوتها ومداها وسرعتها أصبح القرار يتجاوز هذه المؤسسات ويَصدر في معظم الأحوال بشـ كل فردي من رئيس الدولة. فالحرب تُعلَن فجأة ودون سابق إنذار. ولذلك نجد أن الـ كونغرس الأمريـ كي أعطى هذا الحق للرئيس لمدة محدودة يحتاج تجديدها إلى تـ كرار العرض على الـ كونغرس.

وكما سبق أن ذكرنا إذا لم توافق القيادة العسـ كرية على ذلك عليها أن تُخلي مواقعها لغيرها. أما إذا وافقت ، حتى مع استمرار تحفظها ، أصبحت مسئولة عن التنفيذ ونتائجه. ويقول نابليون في هذا الخصوص "إذا قبل القائد العام تنفيذ خطة يعتقد أنها ردئية فهو مذنب ، وعليه أن يطرح مبرراته في إظهار سلبياتها ويصر على تعديل الخطة ، فإن فشل في ذلك عليه أن يستقيل ، فهذا أفضل من أن يصبح أداة لتحطيم جيشه". وإزاء ذلك لا معنى لأن يتنافس بعض القادة في ذكر السلبيات بعد حدوث الهزيمة ، لأنهم مسئولون عنها بقبولهم المشاركة.

في حديثه إلى مجلة "الشباب" المصرية في عددها الصادر في أول حزيران (يونيو) ١٩٩٢ ذكر الفريق مرتجى أنه لما قابل الرئيس عبد الناصر بعد النـ كسة ، وأخذ يعدد له السلبيات التي كانت موجودة في القوات المسلحة ، سأله الرئيس: "لماذا لم تقدم استقالتك" أجابه الفريق مرتجي: "كان الضرر سيصيبني أنا وأولادي وأقاربي حتى الدرجة الرابعة ، لأنني ـ حسب ما كان سائدًا ـ كنت سأُتَّهم بأنني ضد النظام ، ولم يرد عبد الناصر". وقد أسفت حقيقة للموقف الذي وقفه الفريق مرتجي مع تشـ كيـ كي في روايته ، فقد خاف من أن يقول رأيه ، علمًا بأنني ـ وما كنت أحب أن أتحدث عن نفسي ـ طلبت إعفائي من منصبي كوزير للحربية أيام عبد الناصر حينما وجدت أن الأمور لا تسير في طريقها الصحيح حسب ما اعتقدت ولم يصبني شيء ثم عدت واعتذرت عن عدم دخولي وزارة الدكتور محمود فوزي الثانية أيام الرئيس السادات ولم يصبني أى شيء. أما أن يغلب المرء مصلحته الشخصية وأن يـ كتم آراءه ويساير الأخطاء فهو موقف خاطيء ، ولا يعفيه أبدًا من المسئولية بل يجعلها مضاعفة.

وأمامنا مَثَل من الحرب الـ كورية عندما رأى الجنرال "ماك آرثر" القيام بعمليات إنزال بحري وتوجيه ضربات جوية شمال خط العرض ٣٨ ، ولم يوافق

الرئيس الأمريكي على ذلك فاستقال "ماك آرثر". وحدث أيضًا قبل الغزو الألماني لروسيا في الحرب العالمية الثانية أن الألمان سلموا خطة الغزو "باريايسو" لأحد جواسيسهم ، وفيها موعد ومكان الغزو ووقته. وطلب القادة الروس إعلان التعبئة إلا أن ستالين رفض ذلك خوفًا من إثارة الألمان لشكه في الوثيقة التي وقعت في أيديهم ، وقام الألمان بتوجيه ضربتهم ولم يحاول أحد من القادة العسكريين التنصل من مسئوليته بعد ذلك لأنهم قبلوا المهمة. ثم أمامنا موقف "جولدا مائير" في حرب ١٩٧٣ ، فقد رفضت بصفتها رئيسة وزراء إسرائيل طلب القيادة العسكرية توجيه ضربة وقائية يوم ٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣ حينما تأكد الهجوم المصري السوري. وامتثلت القيادة العسكرية وتلقت إسرائيل بذلك الضربة الأولى جوًا وبرًا ولكنها تمكنت من امتصاصها على الجبهتين السورية والمصرية: ثم وجهت الضربة الثانية إلى سورية أولاً لتعيد توزيع قواتها وحشدها ضد مصر في الجبهة الجنوبية. ولم يتهم أحد من الجنرالات "جولدا مائير" بأنها لم توافق على توجيه الضربة الوقائية حتى حينما استدعوا أمام "لجنة اجرانات" لأنهم يعلمون أن هذه مسئولية سياسية ولأنهم قادة يتحملون المسئولية ولا يتهربون منها.

كان على القيادة العسكرية المصرية بعد أن تلقت التوجيه السياسي بضرورة تلقى الضربة الأولى للعدو أن تفكر باستمرار في قضيتين: كيف يمكن ، وعلى جميع المستويات ، وفي كل وحدات القوات المسلحة امتصاص الضربة الأولى بالتقليل من الخسائر المحتملة إلى أقل حد ممكن بتعديل الخطط وإعادة توزيع القوات؟ ثم كيف ترد بعد ذلك بالضربة الثانية لتحقيق أكبر ما يمكن من خسائر في صفوف العدو ، مع تنسيق ذلك مع الدول العربية الأخرى. ولكن لم يكن مستوى القيادات ليرتفع إلى هذا المستوى من الإدراك. وأنا لا أتجنى في ذلك بل سأنقل ما قاله الفريق عبد المحسن مرتجي قائد الجبهة وأحد المسئولين الكبار عن الهزيمة في حديثه إلى مجلة "الشباب" إذ قال: "كيف تضع لجيشك رئيس أركان - الفريق محمود فوزي - كل مؤهلاته أنه قاد سرية مضادة للطائرات في حرب ١٩٤٨ وعاد بعدها إلى الكلية الحربية ولم يخرج منها؟ كيف تجعله رئيس أركان حرب بلا علم أو قدرة عسكرية تؤهله لموقعه؟ كيف تفسر وجود شمس بدران وزيرًا للدفاع وهو الذي قال عنه عبد الناصر أنه لا يعرف أن يقول كلمتين على بعض؟ ولكن لماذا يشترط في فوزي مؤهلات عسكرية؟ المشير وشمس وقادة أفرع القوات المسلحة ما هى

مؤهلاتهم؟". وطبعًا ، وكالعادة العربية الأصيلة استثنى مرتجي نفسه من الزمرة!! ومع عدم موافقتي على أن ينزل مستوى نقد الجنرالات بعضهم بعضًا إلى هذا المستوى حفاظًا على رتبهم الرفيعة ، إلا أنني أستشهد على ما حدث من أفواههم.

عض الـ كثيرون أصابع الندم لأننا لم نوجه الضربة الجوية الأولى ، بدعوى أنه لو كنا فعلنا ذلك لتغير وجه التاريخ!! ولـ كن هل كان هذا ممـ كنًا؟ الضربة الجوية ، سواء كانت هجومية أو وقائية ، تحتاج إلى توفر معلومات تفصيلية عن القواعد الجوية والأغراض الحيوية التي توجه إليها الطلعات ، وإلى تخطيط دقيق يصل إلى أدق التفصيلات ، وإلى ترتيب جيد على الواجبات المنتظرة ، وإلى توفير المعدات اللازمة من طائرات يتناسب مداها مع مسافات الأغراض المستهدفة ، وقنابل وصواريخ مناسبة ، وفوق كل ذلك يحتاج الأمر إلى قيادة ذات كفاءة وخيال.

ولم تـ كن المعلومات متوفرة عن مطارات العدو ومخازنه على نحو يتيح توجيه ضربات قاصمة ضده. والدليل على ذلك أن القوات الجوية صدقت ما أفادتها به المخابرات الحربية من أن مدى طائرات العدو لا يصل إلى قناة السويس ، علاوة على أنه لم يـ كن في مقدور أفراد القوات المسلحة التمييز بين طائرات "الميج" و"الميراج" وهى تهاجم القواعد الجوية القريبة. وحتى التدريب على تنفيذ الخطط الموضوعة لم يـ كن كاملاً ، خصوصًا على الطيران المنخفض لتفادي رادارات العدو ودفاعاته الجوية. ويـ كفي أن معظم طياري القوات الجوية المرابطة في سيناء كانوا في القاهرة ليتدربوا على هذا النوع من الطيران عند قيام الحرب. وللدلالة أيضًا على عجز سياسة التدريب نذكر أن عدد الطائرات المتوفرة كان أكثر من عدد الطيارين اللازمين ، ثم كانت خطط القوات البرية دفاعية. ومعنى ذلك أن الخطط الهجومية للقوات الجوية كان يتعذر استغلالها لصالح الاستراتيجية العامة للحرب.

جاء في تقرير إحدى اللجان العسـ كرية التي تشـ كلت بعد النـ كسة لمعرفة أسبابها ، الآتي: لم تـ كن هناك جدية في إعداد القوات الجوية والدفاع الجوي للعمليات والقتال ، ومنذ عام ١٩٥٦ وحتى بدء العمليات لم يـ كن خلق دفاع جوي متـ كامل وقادر على الدفاع الجوي عن الجمهورية بـ كفاءة ضد العدو على الرغم من الإمـ كانات التي أُعطيت للقوات الجوية للإعداد وللقيام بمهامها بـ كفاءة على الدرجة الأكمل. كان هناك تقصير في إعداد الدشم والاهتمام بالإخفاء والتمويه

لتوفير الحماية للطائرات! فلو أن أجهزة قيادة القوات الجوية والدفاع الجوي أصرت على عمل الدشم الخرسانية والممرات الفرعية وأعطتها العناية اللازمة لـ كان من المم كن تدبيرها ولو على مراحل سنويًا منذ عام ١٩٥٦.

كما اتضح للجنة أنه على رغم تصور قيادة القوات الجوية والدفاع الجوي لشـ كل الضربة الجوية المفاجئة على الوجه السليم إلا أنها لم تقم بإجراء أى مشروع لتدريب كل عناصر الدفاع الجوي على هذا النوع من الهجوم وكذا تدريب أطقم مراكز العمليات على المستويات المختلفة على التصرف الواجب اتباعه في حالة حدوث الضربة الجوية المفاجئة. وبالرغم من أن قائد القوات الجوية كان أكد أنه في إمـ كانه حتى بعد تلقي الضربة الأولى من العدو وخسارة ١٥ - ٢٠ في المائة من قواته ، التعامل مع إسرائيل ، وأن قبوله للضربة الأولى من القوات الجوية الإسرائيلية فقط كان سيسبب للقوات الجوية بعض النقص في القوة ولـ كن لا يقعدها تمامًا عن العمل ، إلا أن اللجنة رأت استحالة تنفيذ ذلك ، كما رأت استحالة نقل المعركة الجوية إلى أرض العدو بسبب النقص في المعلومات عن مطاراته. وأنه لو تم ذلك فإنه كان سيؤدي إلى فقد طيارينا دون تحقيق أى هدف.

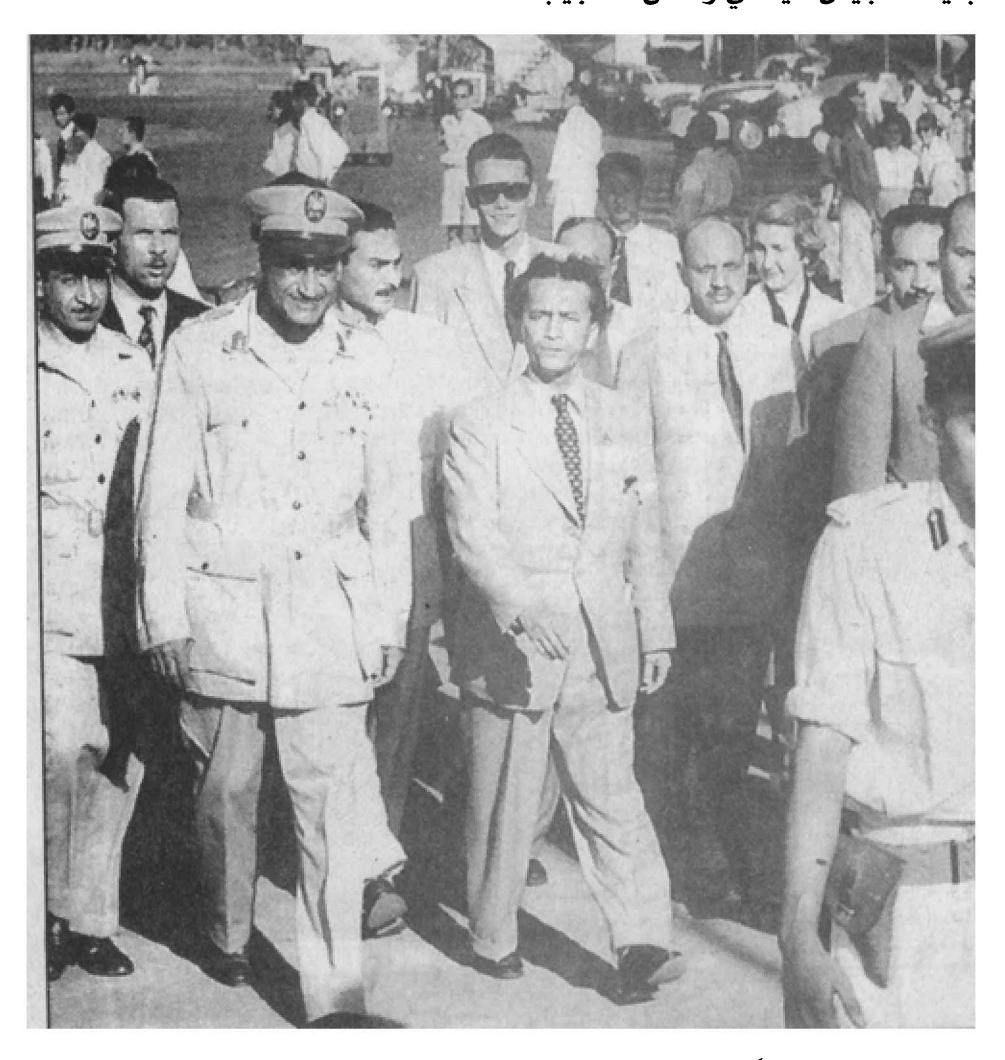
وإذا قارنا التصرفات الغريبة على الجانب العربي مع ما كان يحدث على الجانب الإسرائيلي لوجدنا أن إسرائيل بعد أن صممت على العدوان منذ نهاية حرب ١٩٥٦ ع كفت قيادتها على التخطيط والتدبير والتجهيز. ووجد الجنرال "هود" قائد القوات الجوية الإسرائيلية أنه في حاجة إلى مدى أطول لضرب المطارات المصرية البعيدة وفي وقت واحد ، فأضاف خزانات الوقود إلى الطائرات لزيادة المدى ولو على حساب حمولتها من المواد المتفجرة ، مع تدريب قواته على إعادة تجهيز الطائرة في ٥ دقائق للقيام بطلعات أخرى ، فيما كان الوقت اللازم لذلك عندنا ٤٥ دقيقة ، كما درب قواته على الطيران المنخفض حتى يتفادى ترتيبات الإنذار والدفاع الجوي المصري.

بعد كل ذلك ماذا كان يحدث صباح يوم "ى" وقبل الضربة الجوية الأولى؟ كان قد اتفق قبل حرب ١٩٦٧ بستة أشهر ، وبناء على اقتراح الفريق عبد المنعم رياض رئيس أركان حرب القيادة العربية المشتركة ، أن يرسل الأردن - من محطة رادار فوق جبل عجلون مـ كلفة رصد تحركات الطائرات الإسرائيلية التي تطير على

الارتفاع المنخفض - إنذارًا بتحرك أى قوات جوية معادية إلى مركز العمليات العام الذي كان يشرف عليه رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية الفريق فوزي. ولأهمية الوقت في هذه الحالات ، اتفق على أن ترمز كلمة "عنب ،عنب ،عنب" إلى بدء الهجوم المعادي. وفعلاً أُرسلت الإشارة صباح يوم ٥ حزيران (يونيو) إلا أنها لم تصل إلى من يعنيهم الأمر لسببين: كان مركز العمليات في هذا الوقت مقفلاً لا يعمل ،ثم كانت الشفرة تغيرت في اليوم السابق من دون تبليغ الوحدات بذلك. وقد أشار اللواء عبد الحميد الدغيدي قائد القوات الجوية في سيناء إلى أنه (لم يكن رئيس أركان الحرب المصري موجودًا في مركز قيادته وقت بدء العمليات علمًا بأن القائد العام كان في هذا الوقت في الجو في طريقه إلى سيناء للتفتيش على القوات. وهذا مخالف بالقطع للأوامر المستديمة ، التي تحتم وجوده أثناء غياب القائد العام خصوصًا وأن حالة الطوارئ القصوى معلنة) (مجلة "أكتوبر" المصرية في ١٩٩٣/٦/٢٧).

ولم تكن إشارة "عجلون" هى الفرصة الضائعة الوحيدة في صباح اليوم الأسود إذ كانت الحرب قد أُعلنت فعلاً من الساعة السابعة والربع من ذلك الصباح ، قبل الضربة الجوية بحوالي ٩٠ دقيقة. فقد قامت طلائع القوات الإسرائيلية على المحور الأوسط لسيناء باحتلال موقع متقدم في منطقة "أم بسيس" الأمامية كانت تدافع عنه سرية مدعمة. وكان هذا الهجوم الإسرائيلي في رأينا عملية جس نبض لرد الفعل المصري. ولو تم التعامل مع هذا الهجوم بالعناية الواجبة لترددت إسرائيل كثيرًا في استغلال الموقف. وقد أذكر القادة بمن فيهم الفريق عبد المحسن مرتجي قائد الجيش الميداني ذلك لإبعاد المسئولية عن أنفسهم ، علمًا بأن "مرتجي" ، كما يقول اللواء علي منير مراد في كتابه الذي سبق ذكره وبصفته عضوًا في المحكمة العسكرية التي تشكلت بعد النكسة ، كان هو المسئول الأول عن تدمير قواته واستشهاد آلاف من أفراد جيشه. وكان هو أول من نفذ أوامر الإنسحاب ، فكان أول من عبر قناة السويس - غربًا - في الساعة الرابعة من بعد ظهر ذلك اليوم الأغبر. فقد ترك قواته لتلقى مصيرها ونجا بنفسه. نسى أنه قائد وأن القائد كرُبَّان السفينة ، وأن عليه أن ينجو بها ، ولكنه لم يهتم بتأمين إنسحاب قواته أو تأمين الحماية لها لتنسحب انسحابًا منظمًا. وكانت النتيجة أن وحدات

الجيش الميداني ، بعد أن تعرضت لهجمات العدو الجوية الضارية ، حاولت الاتصال بقيادة الجيش الميداني ولـ كن لا مجيب.



ولـ كن توخيًا للحقيقة نذكر ما رواه الفريق فوزي كتابه "حرب الثلاث سنوات ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠" الذي صدر عام ١٩٨٣ ، إذ يقول بخصوص إنذار "أم بسيس" إنه (تجمع لدى الدوريات الأمامية مشاهدة أنوار وسماع أصوات عربات جنزير في مناطق فتح وحدات العدو واستعداده للهجوم حوالي الساعة الرابعة صباح ١٩٦٧/٦/٥ ، ووصلت هذه المعلومات إلى مـ كتب مخابرات العريش وأرسل المـ كتب المعلومات الساعة ٧ صباحًا إلى قيادته العليا بمـ كتب وزير الحربية "شمس بدران" بـ كوبري القبة ، واستلم الضابط المناوب في كوبري القبة الإشارة وأرسلها إلى

م كتب المشير حيث كان نائمًا في القيادة العامة في مدينة نصر ، واستلم الإشارة المقدم علي شفيق مدير م كتب المشير وعرضها عليه في غرفة نومه عقب استلامها ولم يعلقا عليها. وقد وصلت الإشارة إلى هيئة عمليات القوات المسلحة في الساعة ٩،٤٠ ، أى بعد حدوث الهجوم). وعلينا أن نلاحظ أن الفريق فوزي أيد واقعة "أم بسيس" وكذلك أيدها الفريق صلاح الحديدي بينما أذ كرها الفريق مرتجي.

وبخصوص إشارة عجلون ، يقول الفريق فوزي (إن محطة الإنذار كان قد تم ربطها لاسل كيًا بشفرة بسيطة على جهازين للاستقبال أحدهما المركز الرئيسي بغرفة العمليات الرئيسية للقوات الجوية والدفاع الجوي بمنطقة الجيوشي ، والآخر فرعي في م كتب الوزير شمس بدران. وأرسلت محطة عجلون في الساعة السابعة بتوقيت إسرائيل والثامنة بتوقيت مصر الإنذار المب كر إلى المحطتين بوجود موجات متتابعة من مقاتلات إسرائيل تتجه نحو الجنوب الغربي مضيفة اللفظ ال كودي "عنب ـ عنب ـ عنب" ، ولم تستقبل المحطة الرئيسية في الجيوشي الإنذار نتيجة خطأ شخصي من عريف الإشارة الذي قال في التحقيق (أنه قام بتغيير تردد الاستقبال للوصول إلى استماع أفضل) وقال في أقوال أخرى (إن توقيت العمل بالتردد القديم حسب جدول العمل بالشفرة انتهى على التردد التالي ، وعلى ذلك فلم تستلم المحطة الرئيسية الإشارة. ول كن المحطة الفرعية في م كتب الوزير استلمتها إلا أن الضابط المناوب لم يبلغها له. وبالصدفة خلال م كالمة تليفونية عابرة مع زميله في محطة الجيوشي أراد أن يذكره بالإشارة نفسها وبوصول الإشارة "عنب" فته كم عليه ضابط الجيوشي قائلاً: عنب ايه وبصل ايه؟ دول فوق دماغنا).

وكما نرى فإن الفريق فوزي حاول جاهدًا إبعاد المسئولية عن نفسه ليلقيها على الأموات ، أو على عريف في الإشارة. ووسط هذا التضارب المقصود من الجنرالات فإنه يصعب الوصول إلى الحقيقة لأن الجنرالات قصدوا من التضارب إغراق الحقيقة إلى القاع.

كانت أوجه نشاط الاستطلاع البري المعادي على طول الجبهة منذ ٣ حزيران (يونيو) تدل بوضوح على أن العدو كان يجهز إجراءات المعركة الهجومية على مستوى ال كتائب ، الأمر الذي لم ي كن يتطلب كثيرًا من العلم العس كري لاستنتاجه. وعلينا أن نلاحظ أن قيمة المعلومات ليست في مجرد الحصول عليها

ولـ كن ـ في الاستنتاجات الصحيحة التي تستخرج منها لمعرفة النوايا المستقبلية. ولنضرب مثلاً بما حدث مساء ٤ حزيران (يونيو). فقد قام العدو بدفع أحد ألويته المشاة لاحتلال خط دفاعه الأول "بيرين ـ العوجة ـ بير الملاقي" وتدعيمها. وقد وصلت القوات بسرعة غير عادية واحتلت مواقعها خلال ساعتين ، وانتهت من ذلك في الساعة الرابعة صباح يوم ٥ حزيران (يونيو). ولـ كن قادة الوحدات الأمامية ظنوا ، رغم التهاب الموقف السياسي ورغم حشودنا في سيناء ، أن الغرض من احتلال العدو الموقع الأمامي كان تدعيم وتقوية دفاعاته! وقد أرسلت هذه المعلومات في الساعة السابعة صباحًا من الوحدات الأمامية علمًا بأن العدو كان احتل مواقعه قبل ٣ ساعات ، أى في الرابعة صباحًا. ولم تصل هذه المعلومات إلى القيادة في الخلف إلا الساعة التاسعة والأربعين دقيقة ، أى أنها استغرقت ساعتين وأربعين دقيقة لوصولها!

إن دفع قوات معادية لاحتلال مواقع أمامية في تلك الظروف السائدة لم يـ كن له إلا معنى واحد هو الاستعداد للهجوم ، ولم يـ كن الخطأ في الاستنتاج مقصورًا على الوحدات الأمامية فقط ، بل تعدى ذلك إلى قيادتىّ الجبهة والجيش الميداني. ويجد الإنسان نفسه وهو يـ كاد لا يصدق أن مثل هذه المعلومات الخطيرة لا تصل إلى من يهمهم الأمر إلا بعد هذه الفترة الطويلة ، على رغم استعداد اللاسلـ كي. وتأخر وصول المعلومات ، والوصول إلى استنتاجات خاطئة ، أمر في غاية الخطورة تـ كرر عند بداية عملية الثغرة في حرب رمضان ، ولذلك لم نواجه عبور العدو إلى البر الغربي لقناة السويس بالسرعة اللازمة وبالقوات المناسبة ، ما نتج عنه أن العدو تمـ كن من نقل ٣ فرق مدرعة إلى الشاطىء الغربي مهددًا السويس والجيش الثالث في شرق القناة. وقد حدث هذا لأننا لم نتعلم الدرس ، وبالرغم من أن العدو كان يقوم بنشاطاته المحمومة قبيل بدء الهجوم ولم تعترض قواتنا استطلاعاته الجوية ، فضلاً عن إهمالها للإخفاء والتمويه وإجراءات الأمن الميداني رغم وجودها في مرمى القوات المعادية. إن الحصول على المعلومات عن العدو ليل نهار ،ومنعه من الحصول على معلومات عن قواتنا ، والاستنتاجات الصحيحة من المعلومات المتجددة ،وتعديل مواقعنا وترتيباتنا لمواجهة ذلك ، هى أمور تستحق كل عناية للتدريب عليها.



الساعات الأولى للحرب

ما حدث تفريط فى الأمانة وليس مفاجأة من العدو فأي مفاجئة تلك و نحن الذين حشدنا قواتنا قاب قوسين أو أدنى من العدو وسط جوى سياسى ملتهب؟!

الساعات الأولى للحرب

في الساعة ٨,٤٥ دقيقة من يوم "ي" (الخامس من حزيران) ، وهو الوقت الذي تساقطت فيه قنابل العدو وصواريخه على المطارات المصرية كلها وفي وقت واحد ، كانت الأوامر قد صدرت لقوات الدفاع الجوي بالصمت وعدم التعرض لأي تحركات جوية في أجوائنا ، لأن القائد العام وقائد القوات الجوية والدفاع الجوي ورئيس هيئة العمليات وآخرين كانوا في طائرة في طريقهم إلى المركز الأمامي للقيادة للاجتماع مع قادة قوات سيناء ، ويلاحظ أن المشير "عامر" قد اختار يوم ٦/٥ بالذات للذهاب إلى سيناء (مع قائد القوات الجوية والدفاع الجوي ورئيس هيئة العمليات) وهو اليوم الذي حدده القائد الأعلى الرئيس "عبدالناصر" للهجوم المتوقع ، ومعنى ذلك أن المشير لم يصدق ما قاله الرئيس ولم يعره أي اهتمام.

وكان النصف الآخر للقيادة العامة بقيادة رئيس أركان الحرب انتهوا من توديع القائد العام في مطار ألماظة ، وعادوا إلى منازلهم لتناول طعام الإفطار كما يحدث في الأيام العادية ، وكان مركز العمليات الرئيسي مقفلاً ليس فيه أحد ، وبذلك لم تـ كن القيادة العامة تعمل في واقع الحال ، فنصفها طائر في الجو ، ومعظم النصف الآخر في المنازل ، وكل أجهزة الدفاع الجوي صامتة ، ومراكز العمليات مغلقة رغم إعلان حالة التعبئة القصوى!

أما قيادات الجبهة وقيادات وحدات سيناء فـ كانوا مجتمعين في مطار المليز وفي المقر الأمامي لرئاسة الجبهة في سيناء لاستقبال المشير ، يعني كل قيادات القوات المسلحة كانت موزعة بين مطار ألماظة لتوديع المشير ومطار المليز لاستقباله!! لماذا التوديع؟ لست أدري ، ولماذا الاستقبال؟ لست أدري أيضًا كان الوحيد الذي

رفض الاشتراك في تلك الطقوس المعيبة هو اللواء طيار عبدالحميد الدغيدي قائد القوات الجوية في سيناء الذي بقي في مركز قيادته ومعه هيئة عملياته كاملة حسب كلامه ولم يـ كذبه أحد ، وهو ما أثبتته المحـ كمة العسـ كرية التي شـ كلت لمحاكمة رجال الطيران والتي برأته مرتين.

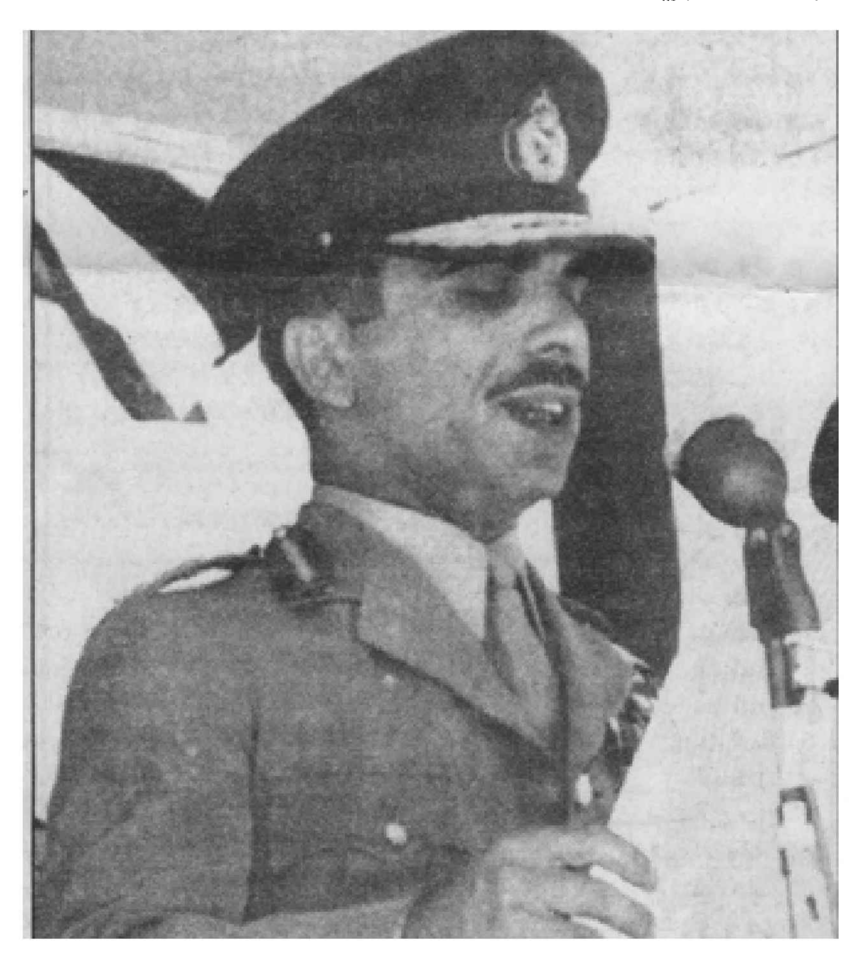
وفي هذا الوقت وبهذه الحال ، ضرب العدو ضربته تحت سمع وبصر الجميع ، وقد أخبرني "طاهر يحيى" رئيس وزراء العراق الذي كان ذهب لزيارة الجبهة (ومعه السيد "حسين الشافعي") بعد توقيعه اتفاقية الدفاع مع مصر والأردن ، وكان في مطار المليز أيضًا ، إن الضباط كانوا يعتقدون أن الطائرات المغيرة كانت طائراتهم ، وأنهم لم يتأكدوا من أنها طائرات معادية إلا بعد أن تساقطت القنابل على الممرات والطائرات وهنا صدق الجميع أن الحرب بدأت".

أخذ الـ كل يلهث على غير هدى ، غيّرت طائرة المشير اتجاهها صوب مطار القاهرة الدولي ، لأن كل المطارات العسـ كرية كانت تُضرب في ذلك الوقت ، واستقل ومن معه عربة أجرة كان يقودها رجل عجوز وأمروه أن ينقلهم إلى القيادة ، فيما كان الرجل المسـ كين يرتعد ، أما أفراد القيادة الذين تركوا في الخلف فقد رأيت أحدهم وهو يخرج من منزله وسترته على ذراعه ، ليستقل إحدى عربات الأجرة ، لأنه كان قد أمر عربته بالانصراف حتى ينتهي من إفطاره ، وأخذ قادة سيناء في الإسراع نحو مراكز قيادتهم ، ولا شك أن قادة التشـ كيلات البعيدة في رفح وغزة والعريش ونخل القسيمة وأبو عويجلة والحسنة لم يصلوا إلا آخر النهار ، وحتى بعد وصولهم لم يـ كلف أحد خاطره بإعادة تقديراته وحساباته على ضوء الموقف الجديد ، وأخذت الأوامر المتضاربة تجد طريقها إلى الوحدات الأمامية لتزيد من اهتزاز الصورة ، وفي هذا الجو ووسط هذا الاضطراب وفي أقل من ٢٤ ساعة من بدء القتال صدر قرار الانسحاب! وانتهت أقصر وأغرب حرب في التاريخ!!.

أما الجبهة الأردنية التي تولى قيادتها الفريق "عبدالمنعم رياض" في وجود اللواء "عامر خماش" رئيس أركان القوى المسلحة الأردنية ، فلم تـ كن أحسن حالاً ، ففي ليلة الأحد ٤ حزيران (يونيو) شرعت القوات العراقية ، التي طُلِبت لتعزيز جبهة الأردن في عبور الحدود ومعها فوج فلسطيني ، ولـ كنها لم تتمـ كن من احتلال مواقعها تبعًا للخطة الموضوعة لأنها هوجمت صباح ٥ حزيران (يونيو) بواسطة

الطيران الإسرائيلي الذي أبادها عن آخرها ، ووصلت التعزيزات المصرية إلى عمان في ١١ طائرة نقل عسكرية بها طلائع الكتيبة ٣٣ والكتيبة ٥٣ من قوات الصاعقة ، إلا أنها وصلت متأخرة أيضًا ، ولم تتمكن من القيام بواجباتها المحددة لها في الخطة.

وكذلك الحال مع النجدات السورية التي طلبت لتعزيز جبهة الأردن ، فقد وصل أحد الألوية المطلوبة إلى مدينة صويلح على بعد ٦٠ كم من عمان يوم ٧ حزيران (يونيو) بعد انتهاء الحرب بالنسبة للأردن ، ولكنه لم يقترب من ميدان المعركة ، وسرعان ما عاد من حيث أتى ، لأن الإسرائيليين شنوا هجومًا مركزًا على المرتفعات السورية.



الملك حسين

ويصف الملك "حسين" في كتابه "حربنا مع إسرائيل" الموقف في الساعة الثامنة والدقيقة الخمسين كالآتي: "بينما كنت أنا وزوجتي في انتظار الانتهاء من إعداد طعام الإفطار رن جرس الهاتف ليخبروني أن الهجوم على مصر قد بدأ ، واتصلت بالمقر العام وعرفت أن تعليمات وصلت من المشير "عامر" إلى الفريق رياض بأن الطيران الإسرائيلي يقذف القواعد الجوية في مصر ، وتم تدمير ٧٥٪ من الطائرات المغيرة ، وأن الطيران المصري بدأ هجومه المضاد فوق إسرائيل نفسها ، وبأن المشير يأمر الجبهة الأردنية بفتح جبهة جديدة وبدء عمليات هجومية وفقاً للخطة التي وضعت في اليوم السابق" ثم يقول "اتصلنا بالسوريين لطلب مساعدتهم الجوية ، فكان جوابهم أنهم بوغتوا بالأحداث وأن طائراتهم ليست مستعدة وتقوم برحلات تدريبية وطلبوا إمهالهم نصف ساعة ، ثم عادوا وطلبوا إمهالهم ساعة وفي العاشرة والدقيقة الخامسة والأربعين كرروا الطلب نفسه ، ولكن في الحادية عشرة لم يعد بالإمكان الانتظار فأقلعت الطائرات العراقية من قاعدتها لتنضم إلى سلاحنا الجوي وقصفت مطار ناتانيا الإسرائيلي ٣ مرات متوالية ، وكذلك مطار اللد ، ثم جاء دور الطيران السوري بعد طول انتظار فأغار على القاعدة الجوية في رامات دافيد وعلى مصفاة البترول في حيفا".

وقد فوّت التردد السوري في تلبية طلب الأردن ومصر المساعدة الجوية فرصة ذهبية لقلب الموقف لمصلحة العرب ، فلو أنهم بادروا بالتدخل المبكر لبدأت عمليات القصف الجوي في وقت مبكر ، ولامتص ذلك جزءًا كبيرًا من المجهود الجوي الإسرائيلي المركز على مصر ، ولكان من الممكن اعتراض الطائرات المعادية وهي في طريق عودتها إلى قواعدها بعد قصفها القواعد المصرية ، وقد فرغت خزاناتها من الوقود ونفذت ذخيرتها ، وكان بالإمكان مفاجأة الطائرات المعادية وهي جاثمة في مطاراتها تملأ خزاناتها بالوقود وتزود بالذخيرة استعدادًا لشن هجمات جديدة.

ولعل القارئ يوافقني على عدم الدخول في تعقيدات الموقف العسكري وتفاصيله أثناء قتال لم يستمر أكثر من ٨٠ ساعة في الجبهة المصرية ، وأقل من ٣٠ ساعة في الجبهة الأردنية وأقل من ذلك بكثير في الجبهة السورية ، لأنني أعتقد أنه في ظل الأوضاع السياسية والقيادات العسكرية على المستويين القطري والقومي ما كان يمكن لأي خطة أن يكتب لها التنفيذ أو النجاح ، لأنه إذا عطب الرأس

وتوقف عن العمل أصبح جسم الجيش المتمثل في قوته المقاتلة وذيله المتمثل في إمـ كاناته الإدارية مجرد كيانات بلا إرادة لا تقوى على الفعل أو رد الفعل.

ومع ذلك لا يمـ كن أن تتابع سير الأحداث إلا بالحوم حول هياكلها العامة من دون الدخول في تفاصيلها المؤسفة التي يمـ كنني أن أؤكد أن حصر تفاصيلها بدقة ليس متوفرًا لدى أي من المستويات المسئولة ، لأنه حتى كتابة التاريخ العسـ كري ليس له نظام فعلي ولا آلية دقيقة لتتبع الأحداث الساخنة وقت وقوعها ، كما يحدث في الجيوش الأخرى ، ولا أعتقد في الوقت نفسه أن كتابة تاريخنا في النواحي الأخرى تتم بمستوى أفضل ، ولذلك يظل هذا التاريخ محل جدل مستمر ، وتشـ كيك مؤسف يغرق الحقيقة دائمًا إلى القاع.

على أي حال نعطي صورة عن التخطيط العام لاستراتيجية العمليات في سيناء قبل الحرب مباشرة ، وأعتمد في ذلك على مذكرة "أمانة" كنت كلفت الفريق أول متقاعد "عبدالمحسن مرتجي" بـ كتابتها ، بصفتي وزيرًا للحربية عقب النـ كسة ، وقدمها في ٨تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٧ ، وعلى أحاديث أدلى بها المرحوم الفريق "أنور القاضي" رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة وقت الحرب ، وأهمها حديث إلى مجلة "آخر ساعة" المصرية في ٨ حزيران (يونيو) ١٩٨٨ ، وكانت هذه الاستراتيجية في صلبها دفاعية تهدف إلى صد أي هجوم مفاجئ لقوات العدو وهزيمة وتدمير أنساقه الأولى التي تخترق الحدود وقت تقدمها في العمق ، مع تدمير باقي قواته ومنعها من التفوق ، ثم استغلال النجاح والاستعداد للانتقال إلى العمليات الهجومية في اتجاه سيناء ـ فلسطين في أقل وقت ممـ كن تبعًا للموقف.

وقد أعطيت لهذه العملية الاسم الـ كودي "قاهر" وكان مؤداها أن تقوم المنطقة العسـ كرية الشرقية في شبه جزيرة سيناء بالتعاون مع القوات الجوية والدفاع الجوي والقوات البحرية والقوات الخاصة بمنع العدو من اختراق حدودنا والوصول إلى قناة السويس بالدفاع عن منطقة التمد ـ القسيمة ـ أم قطف ـ العريش ـ القنطرة شرق ـ عين سدر مع تركيز المجهود الرئيسي في منطقة القسيمة ـ أم قطف ـ الحسنة ، واعتبار المحور رفح ـ العريش ـ القنطرة شرق ومحور التمد ـ نخل ـ الشط محاور منفصلة.

وبالتعاون مع قوات الاحتياط العام ، يتم توجيه الهجمات والضربات المضادة لخلق الظروف المناسبة للتحول للعمليات التعرضية داخل أراضي العدو والاستيلاء على مناطقه الحيوية حسب الظروف وقتئذ ، حسب نظم هي كل الدفاع في قطاع شمال سيناء وقطاع جنوب سيناء والقطاع الفلسطيني.

وبناء على استراتيجية العمليات هذه لم توضع قبل يوم ١٤ آيار (مايو) ١٩٦٧ أي خطط تعرضية ضد إسرائيل ، سواء كانت محدودة أو في العمق حسب تأكيد الفريق "مرتجي" في مذكرة "أمانة" سابقة الذكر الذي كنت كلفته إعدادها.

ولكن بالرغم من ذلك ، وكما يقول الفريق القاضي ، عقدت القيادة العليا اجتماعًا عسكريًا يوم ٥/١٨ واتخذت قرارًا بتكليف الجيش الميداني بقيادة الفريق "صلاح محسن" بوضع خطة للهجوم على إيلات والاستيلاء عليها ، وأعطيت الاسم الكودي "فجر" ، مع العلم بأن أوضاع الجيش الميداني وإمكاناته لم تكن تسمح بتنفيذ مثل هذه الخطة ، وفي يوم ٥/٢٠ اتجه تفكير القيادة العليا إلى إيجاد قوات أخرى في المحور الشمالي للقيام بعمليات هجومية محدودة ، وأعطيت الاسم الكودي "سهم" كما أعدت الخطة "سليمان" لصد هجوم على قطاع غزة ، وتعدل الخط الأمامي للخط الدفاعي إلى رفح بدلاً من الكيلو ٣٨ على طريق العريش ، وكان المفروض - كما يقول الفريق القاضي أيضًا - أن يقوم الطيران المصري فجر ١٩٦٧/٥/٢٧ بتوجيه ضربة جوية مفاجئة ضد مطارات إسرائيل ودفاعاتها الجوية وحشودها ، وأعطيت الاسم الكودي "فهد" وكان الهدف هو شل الحشود الإسرائيلية التي أخذت تتدفق نحو الجنوب ،ثم تقوم بالعمليات التعرضية بعد ذلك.

وكذلك كان قد اتفق مع سورية على أن تقوم القوات المصرية بالعمليات التعرضية في الجنوب لتخفيف الضغط على الجبهة السورية في الشمال ، وبالتالي يتوزع مجهود القوات الإسرائيلية على الجبهتين ، وصدرت الأوامر بالفعل - كما يقول رئيس هيئة العمليات - إلى القوات الجوية للقيام بهجماتها فجر يوم ٥/٢٧ ، ولكن فجأة وفي الساعة الثالثة صباحًا صدرت أوامر من القيادة العليا بإلغائها بعد اتصال الرئيس "عبدالناصر" بالمشير ، بعد أن قام السفير السوفياتي بإبلاغ الرئيس رسالة من القادة السوفيات لمنع مصر من البدء بأي عمليات عسكرية ، إلا أن صدور الأوامر للقيام بعمليات تعرضية كان خارج نطاق الخطة الدفاعية "قاهر" الموضوعة

من قبل وخارج إمـ كاناتنا المتاحة في ذلك الوقت أيضًا ، إذ أثبتت الدراسات أن القوات المضادة يوم ١٩٦٧/٦/٥ وقت بداية المعركة كانت كالآتي: القوات المصرية ١٨ لواء منها لواء مظلات ، وقوات إسرائيل ٢٤ لواء منها لواءات مظلات ، وكان لدى مصر خمسة ألوية دبابات متوسطة تضم ٩١٧ دبابة ، ولدى العدو سبعة ألوية تضم ١٢٧٠ دبابة ، وقوات المشاة ١٦ كتيبة لدى مصر و ٣٤ كتيبة لدى إسرائيل ، ومدفعية الميدان ١٥٢٣ قطعة لدى مصر ، ١٤٧٥ قطعة لدى إسرائيل ، والمدفعية المضادة للدبابات ١٠٢٥ قطعة لمصر ، ٩٨٧ للعدو ، وأما بخصوص القوات الجوية فـ كان لمصر ٢٢٩ قاذفة ومقاتلة وقاذفة مقاتلة ، في مقابل ٦٠٠ لدى العدو ، وطائرات المواصلات ٦٥ لمصر و ٧٧ لإسرائيل ، وطائرات الهليـ كوبتر ٤٣ لمصر و ٥٦ لإسرائيل ، وعلينا أن نضع في الحسبان التفاوت الـ كبير في مستوى الـ كفاءة القتالية للوحدات والتشـ كيلات.

ولنتوقف هنا قليلاً لإبداء بعض الملاحظات على ما ورد في حديث الفريق "مرتجي" والفريق "القاضي" ، فالتحدث عن خطط كانت موضوعة للدفاع عن سيناء فيه تجاوز كبير وبعد عن الواقع من النواحي الفنية ، فليس معنى تجهيز الخرائط أو الشفافات لوضعها داخل ملف يـ كتب عليه كلمة "سري للغاية" واسم كودي "قاهر" أن الخطة أصبحت جاهزة ، إذ لا يجوز الخلط بين خطة متـ كاملة للتنفيذ وبين مجرد رسم دوائر بالأقلام الزرقاء والحمراء على خرائط وشفافات مع تحديد الواجبات ، لأن الأهم هو بث الحياة في هذه الدوائر والعلامات والأسهم لتتحرك على شـ كل إرادات فعالة في مسرح العمليات ، لأن المقياس الحقيقي لأي خطة هو إثبات فاعليتها في المعركة ، وهذا يحتاج إلى معلومات عن العدو ، ولم تـ كن المعلومات متوفرة ، ويـ كفي أن نذكر أن المحاولة الوحيدة للحصول على معلومات بالتصوير الجوي قبل الحرب ، كانت نتيجتها صورة التقطتها طائرة استطلاع لميناء العقبة الأردني بدلاً من ميناء إيلات المطلوب تصويره!

كما يحتاج تنفيذ الخطة إلى الأسلحة والمعدات المناسبة وإلى تدريب الرئاسات في المستويات المختلفة في مشروعات متوالية على إدارة المعركة ، ثم تعديل الخطط بناء على السلبيات والإيجابيات التي تظهر أثناء ذلك ، وتدريب التشـ كيلات والوحدات من دون جنود ، وبجنود في مشروعات ذات جانب واحد وذات جانبين للتدريب على مواجهة العدو بطريقة عملية ، ثم لابد من وجود خطط تبادلية

وخداعية ، مع التفريق بين توزيع القوات للدفاع وبين إدارة المعركة الدفاعية من خلال تصور ما يمكن للعدو القيام به ، ثم مواجهة ذلك بالإمكانات المتاحة ، وتجهيز مسرح العمليات للقتال بإقامة التحصينات والمواقع وحقول الألغام لتحديد طرق اقتراب العدو ومناطق القتال التي سيضرب منها ، ثم تجهيز المطارات بالدشم لحماية الطائرات وإعداد الترتيبات لإصلاح الممرات إذا ضربت.

لم يكن هناك أي اهتمام بمثل هذه الإجراءات وأضرب مثلاً على ذلك حينما قام العدو بتوجيه ضربته الجوية الأولى كان الفريق "صدقي محمود" في الجو يرافق المشير "عامر" في طائرته في طريق عودتهم إلى القاهرة ، وأصدر أمرًا وهو في الطائرة بتنفيذ الخطة "فهد واحد" وهي تقضي بضرب جميع مطارات العدو وعناصر دفاعه الجوي ، ويعلق اللواء الدغيدي على ذلك بقوله "كانت نسبة كبيرة من الطيارين في الخلف للتدريب على الطيران المنخفض وعلى القصف من الطيران المنخفض الذي لم يتدربوا عليه من قبل ،ثم لم يكن تمركز القوات الجوية يسمح بتنفيذ الخطة" ومن ذلك نرى أن قائد القوات الجوية كان يظن أن مجرد وضع الخطة على الورق كاف لتنفيذها ، ولكن شتان بين وضع خطة على الورق وتنفيذها في الواقع ، وكان هذا ما حصل بالضبط للقوات البرية أيضًا ، ولذلك أقول بثقة كاملة إنه لم تكن هناك خطط بالمعنى العلمي المتفق عليه ، ونحن نقترب من حرب يتوقف عليها المصير.

ومن ناحية أخرى فلا يجوز أن يتحدث بعض القادة والكتاب عن مفاجأة العدو لنا بالهجوم صباح يوم ٥ حزيران (يونيو) ، كما لا يجوز التحدث عن عدم توفر الوحدات والمعدات والإمكانات في ظل صدور أوامر الحشد في سيناء ، بل صدور التعليمات للقيام بعمليات تعرضية أيضًا ، ففي يوم ٥/١٤ عقد المشير "عامر" مؤتمرات في قيادة القوات الجوية حضره قادة أفرع القوات المسلحة وكبار القادة ورئيس الأركان وأعطى ـ بناء على معلومات وصلته ـ أوامره بالحشد في سيناء للقيام بأعمال دفاعية وتعرضية من دون أن يعترض أحد أو يناقش!!

وفي اليوم التالي عقد المشير مؤتمرات بنفس الحاضرين وفي نفس المكان وأصدر أوامره برفع درجة استعداد الدفاع الجوي إلى أعلى درجات الاستعداد ، كما أصدر توجيهاته إلى رئيس الأركان بإعداد الطلب الخاص بسحب قوات الطوارئ الدولية ، وفي هذا اليوم نفسه بدأ مركز القيادة المتقدم في العمل وعين الفريق

مرتجي قائدًا للجبهة ، وحددت له الاختصاصات التالية: قيادة المركز المتقدم لنائب القائد الأعلى في حال عدم وجوده ، والتصديق على قرارات قائد المنطقة العسكرية الشرقية في إطار الخطة الموضوعة ، وعدم إجراء أي تعديلات جوهرية على الخطة إلا بعد الرجوع إلى مركز القيادة الرئيسي.

وكما نرى فهي اختصاصات واضحة قاطعة لا داعي معها أن يكرر أنه كان بلا اختصاصات ، وهو ما ادعاه أيضًا رئيس الأركان للتنصل من المسئولية الجسيمة.

وفي يوم ٥/١٦ أصدر المشير توجيهاته بسحب قوات الطوارئ الدولية موضحًا أن ذلك قد يكون مبررًا لقيام إسرائيل بعمل عسكري ، كما أصدر توجيهاته بالاستعداد للقيام بعمليات تعرضية ، وفي يوم ٥/١٧ استمر حشد القوات وتحركها بطريقة محمومة ، واستمر إصدار القرارات والتصريحات النارية من القادة الكبار من دون أن يعترض أحد.



جندي مصري في سيناء

بعد كل هذا كيف يقول البعض أنهم لم يكونوا يتوقعون المواجهة والقتال؟ كيف يُقال أن مفاجأة العدو لنا قد تمت علمًا بأننا الذين ألهبنا الموقف واندفعنا إلى سيناء!

كيف يردد البعض بعد الهزيمة أن القوات المسلحة لم تكن مستعدة للحرب وهم أنفسهم الذين لم يكتفوا بإعداد خطط للدفاع ، بل كانوا يعدون خططاً للهجوم داخل أراضي العدو؟ ثم من المسئول عن عدم إعداد القوات المسلحة للقتال وتدريبها على استخدام أسلحتها التي تكلفت ملايين من الجنيهات دفعها الشعب من عرقه ودمائه وشقائه.

ومن المسئول عن عجز الضباط عن قيادة جنودهم وعجز الجنود عن استخدام أسلحتهم؟ ثم ما هو موقف القيادة بعد مؤتمر يوم ٦/٢ الذي أعطى فيه الرئيس عبدالناصر توجيهاته وكأنه كان يقرأ المستقبل في كتاب مفتوح ، ويعلق الفريق "الحديدي" في كتابه "شاهد على حرب ١٩٦٧" على هذا المؤتمر بقوله "سيحكم التاريخ في يوم من الأيام في ضوء ما دار في هذا المؤتمر ، على أبناء هذا الجيل من العسكريين ، وسيعتبر هذا الاجتماع مرجعًا مهمًا يُستند إليه عند إصدار حكمه ، ولاشك في أن المؤرخ المنصف الدقيق سيُصدر حكمه مراعيًا الظروف السائدة كلها ، وستكون التفاصيل التي ظهرت أمام المحكمة العسكرية العليا التي تولت في ما بعد محاكمة المتهمين من رجال القوات الجوية عن نكسة الطيران بمثابة الضوء الكاشف لتلك الظروف التي يقف خلفها كبار المسئولين".

إن ما تم من انهيار كامل لا يدخل تحت عامل المفاجأة ، لأنه كان تفريطًا في الأمانة واستهانة بمقدرات الشعب ، فالمفاجأة خلاف التفريط ، لأن أي مفاجأة تلك التي تتم لقوات عبئت وجهزت وحركت وأصبحت قاب قوسين أو أدنى من العدو؟ أي مفاجأة لقوات تمركزت في مراكزها الجديدة وأخذت تعد خططها التعرضية وسط جو سياسي ساخن ومحموم؟ أي مفاجأة لقيادة تعلم تمامًا القرارات السياسية بدقائقها وتفصيلاتها ، ولها من القوة ما يمكنها أن توافق أو تعترض؟ أي مفاجأة تلك التي ينجم عنها ضرب مئات الطائرات وهي جاثمة على الأرض من دون أن تقاتل أو تعترض؟ أي مفاجأة تلك ينجم عنها انهيار جيش لديه مئات الدبابات والمدافع وكأنها هياكل من ورق.

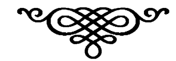
كان الموقف على الجبهة الأردنية حرجًا حتى من قبل أن تبدأ الحرب ، فلم يكن الجيش الأردني مستعداً للقتال ، على رغم أن الملك "حسين" وقع اتفاقية الدفاع المشترك مع مصر ، ويبدو أن توقيعه كان بغرض تفادي هبة شعبية كان يتوقعها لو

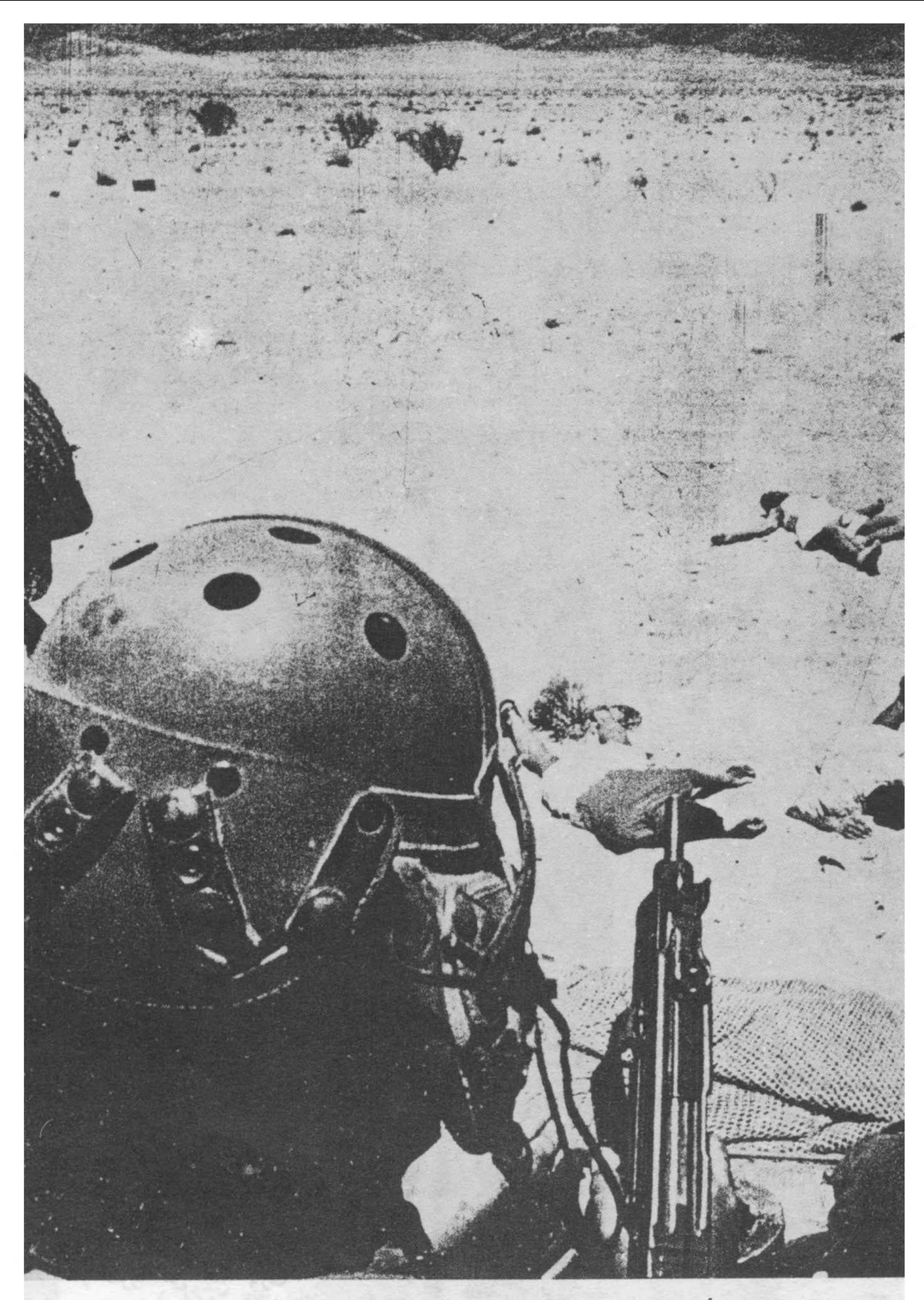
أنه لم يشارك في الحرب ، وكانت قواته لا تـ كفي للدفاع عن حدوده الطويلة مع إسرائيل ، والتي كانت تقدر بحوالي ٦٥٠كم ، وكان لدى الأردن اللواء ٤٠ المدرع في الشمال واللواء ٦٠ المدرع في الجنوب ، وإجمالي دباباتهما ١٧٦ دبابة طراز باتون ، وقد حاول الأردن الاستعانة بقوات سورية لسد الثغرة في دفاعاته لتعزيز قواته الجوية التي كانت تشمل ٣٢ طائرة طراز هوكر هنتر ، لا يتوفر لقيادتها إلا ١٦ طيار ، إلا أن سورية ترددت فدخلت طائراتها المعركة حوالي الساعة ١١ يوم ٦/٥ ولم تصل طليعة قواتها البرية إلا يوم ٧ بعد نهاية الحرب بالنسبة للأردن.

وفي الساعة التاسعة من صباح يوم "ي" ضربت المدفعية الأردنية المواقع الإسرائيلية واحتلت إحدى السرايا جبل سوكس ، وهاجمت طائراتها قاعدة ناتانيا الجوية.

وهاجم الطيران العراقي مطار اللد ، كما هاجم الطيران السوري مطار رامات دافيد ومصفاة البترول في حيفا ، ولـ كن الطيران الإسرائيلي هاجم قاعدة عمان والمفرق ودمرها كما قضى على السلاح الجوي الأردني قبل أن تصل الساعة الثانية والنصف بعد الظهر.

وكانت الساعات الأولى من بدء القتال يوم "ي" على كل الجبهات تدل دلالة واضحة على ما سوف يـ كون عليه الموقف في الساعات التالية.





هؤلاء رفعوا أيديهم للإستسلام فى صحراء سيناء عام ١٩٦٧ .. ولكن قوات إسرائيل كانت تفضل قتل الأسرى . (صورة من مجلة بارى ماتش الفرنسية . يونيو عام ١٩٦٧)

كارثة الانسحاب

الجنود ضحايا قياداتهم - الضربة الجوية كولومب - التردد السوري أضاع فرصة ذهبية في أولى ساعات الحرب - الانسحاب ينقلب إلى انهيار و فوضى - آراء بخصوص صحة قرار الانسحاب أو خطأه - الفرقة الرابعة المدرعة سيئة الحظ - وسقطت القدس يوم ١٩٦٧/٦/٧ وكذلك نابلس وأريحا والخليل - تم اختراق الجبهة السورية في ٧ ساعات وأعلنت الإذاعة سقوط القنيطرة بالرغم من أن جنديًا إسرائيليًا واحدًا لم يكن قد اقترب منها، وأصبحت القوات الإسرائيلية على بعد ٤٠ كم من دمشق - إسرائيل تحتل سيناء والقدس والضفة الغربية والجولان في أقل من ٦ أيام - جلس موشي ديان إلى جوار التليفون ينتظر من مصر أن ترسل مندوبها لتوقيع اتفاقية الاستسلام - عبد الناصر يتنحى يوم ٩ ويتراجع عن قراره يوم ١٩٦٧/٦/١٠ - بدأ صراع إزالة الاحتلال - أمين هويدي يتولى وزارة الحربية في ١٩٦٧/٧/٢١ وفي نفس الوقت رئاسة المخابرات العامة في ١٩٦٧/٨/٢٦ بعد عملية "جونسون" التي قبض فيها على المشير عامر وصلاح نصر.

كارثة الانسحاب

كان يوم ٥ يونيو (حزيران) يومًا فاصلاً في تاريخ الصراع العربي ـ الإسرائيلي بحق ، فقد تغيرت خريطة المنطقة تغيرًا خطيرًا منذ أول ضوء في ذلك اليوم المشؤوم. ولكن ، كما أوضحنا سابقًا ، كانت نتيجة الحرب مقررة قبل أن تطلق الطلقات الأولى.

وليس معنى ذلك أن قتالاً عنيفًا لم يحدث على الجبهة الجنوبية في سيناء ، أو الجبهة الشرقية في الأردن. فقد قاتل الجنود بعناد في الساعات الأولى وقبل أن تتدهور الأمور نتيجة لانهيار القيادة التي أخذت تصدر أوامر خاطئة قاتلة أدت إلى النتيجة المرة التي انتهت إليها الأمور. فأفراد الجيوش كانوا ضحية قيادات غير مسؤولة فعلت بها أكثر مما فعلته قوات الجيش الإسرائيلي كما سنرى.

في الساعة ٨,٤٥ يوم ١٩٦٧/٦/٥ بدأت إسرائيل تنفيذ الضربة الجوية "كولومب" على كل المطارات المصرية في هجمتين جويتين:

- الأولى باستخدام القنابل والصواريخ على مطارات سيناء الأربعة ومحطات الرادار والإنذار ومطارات القناة الثلاثة ومطار المنصورة ، ثم عادت إلى قواعدها للتموين بالوقود والذخيرة.
- أما الثانية فتمت باستخدام المدافع الرشاشة على مطارات غرب القاهرة وبني سويف والأقصر.

وفي الهجمتين اللتين استمرتا من الساعة ٨,٤٥ إلى ١٢ ظهرًا ، استخدمت إسرائيل قنابل خاصة لتدمير الممرات ، وقد ثبت بعد ذلك أنها ليست من ابتكارها ، ولكنها من إنتاج شركة ماترا الفرنسية التي أعلنت ذلك معتبرة أن إنتاجها جهاز التوقيف الذي يقلل من إندفاع القنبلة نحو الأرض بعد إسقاطها يعتبر إنجازًا كبيرًا.

ونشرت الشركة الصور التي تؤيد ما تقوله. ولم تـ كذب إسرائيل الشركة ، وتركت الموضوع هـ كذا تحيطه ظلال.

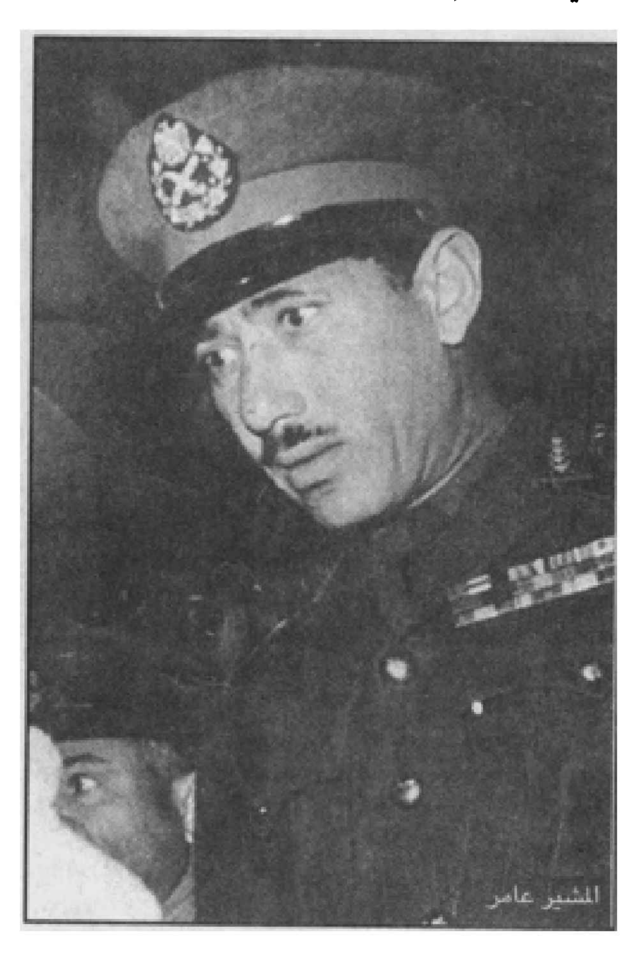
ونجحت إسرائيل في الساعات الأربع الأولى التي استغرقتها الضربة في تدمير قاذفاتنا الثقيلة والخفيفة كلها ، و٨٥ في المائة من المقاتلات القاذفة والمقاتلة. و الشيء الغريب أنه لم يـ كن هناك أي رد فعل من جانب القيادة. وحتى الدفاع الجوي ، الذي كان مقيدًا بسبب طائرة المشير المتجهة إلى سيناء ، كما سبق ذكره ، لم يفتح نيرانًا علمًا بأن الأوامر المستديمة تقضي بفتح النيران عند حدوث أي اعتداء مباشر حتى لو كان هناك أمر بتقييدها لأي سبب كان.

وعلى كل حال فقد دارت معارك شديدة على طول الجبهة طوال يوم ٥ يونيو (حزيران) ، ولم يـ كن موقف قواتنا سيئًا حتى منتصف الليل. فقد فشل هجوم العدو في أماكن كثيرة ، وظلت العريش صامدة رغم تسلل بعض الدبابات إلى أطرافها. وكانت قواتنا على المحور الأوسط والجنوبي متماسـ كة. وفي الفجر قامت عناصر تخريبية من العدو بقطع الـ كابلات عند ممري متلا والجدي فتعطلت الاتصالات التليفونية إلا أنها أُعيدت إلى ما كانت عليه في الصباح.

أما في الجبهة الأردنية ، فقد تم تدمير السلاح الجوي الأردني عند ظهر يوم الخامس من يونيو (حزيران) ، كما دُمرت قاعدتا عمان والمفرق ، ودارت معارك برية طاحنة طابعها هجومي في أولى ساعات النهار للوصول إلى الخليل فبئر السبع للاتصال بالعناصر المصرية التي كان مفترضًا أن تـ كون على وشك بلوغ المواقع الأمامية على الجبهة الجنوبية. إلا أن العدو قام بهجوم في الشمال نحو نابلس وجنين. وصمدت القوات سواء في الجنوب أو الشمال أمام هجمات الدبابات الإسرائيلية.

وتجمع المصادر المصرية والأردنية على أنه لولا تردد السوريين في تقديم الإمدادات الجوية أو البرية المتفق عليها لتحسن الموقف على الجبهتين الجنوبية والشرقية. ويقول الفريق فوزي في كتابه "حرب الثلاث سنوات" إنه (في الساعة ١١ صباحًا كلفني المشير عامر الاتصال بالقيادة السورية لتنفيذ خطط القصف الجوي على مطارات إسرائيل الشمالية ، وهي جزء من الخطط التي كنت قد نسقتها مع رئيس أركان الجيش السوري اللواء أحمد سويدان. وقمت بذلك وطلبت منه تنفيذ الخطة التعرضية "رشيد". وكان كل ما نطق به هو جملة واحدة "نحاول سيدي" ثم

علمت بعد ذلك أنه لم تصدر أي أوامر من الجانب السوري لاتخاذ أي موقف. كما كان الفريق رياض في عمان قد طلب من القيادة السورية الطلب نفسه قبل ساعات أو أكثر. إلا أن تصرف القيادة السورية كان سلبيًا أيضًا). وقد أيد الملك حسين ذلك في كتابه الذي سبقت الإشارة إليه.



المشير عبد الحكيم عامر

وجاء يوم ٦ يونيو (حزيران) والقتال دائر في كل الجبهات ، ولكن إشارة صدرت في الساعة الخامسة والنصف صباحًا من القيادة العليا إلى قائد منطقة شرم الشيخ بجنوب سيناء دلت على النوايا التي كانت تتعمق في ذهن المشير عامر ، وكانت الإشارة تطلب وضع خطة انسحاب كاملة من شرم الشيخ إلى غرب القناة. لم يكن قد مر على بداية القتال إلا عشرين ساعة حتى ذلك الوقت. وبدلاً من تعزيز

الدفاع أو إصدار تعليمات بمواجهة الموقف بعد ظهور اتجاهات هجوم العدو ، كان التفكير الانهزامي بدأ يسيطر على قمة القيادة العسكرية. ولم يحل ظهر اليوم نفسه إلا والقائد العام يصدر أوامره بتجهيز خطة التمسك بالنطاق الدفاع الثاني في الخط جبل لبنى ـ إبريق الجندي ـ التمد. كما صدرت التعليمات بقيام الفرقة الرابعة المدرعة بضربة مضادة في اتجاه أبوعجيلة ـ القسيمة لاستعادة الأوضاع على النطاق الأول.

وفي الوقت نفسه أصدر المشير عامر أوامره لجماعة عمل برئاسة الفريق فوزي لعمل خطة عامة للإنسحاب على أن يتم وضع الخطة في ٢٠ دقيقة. وقد أشارت المجموعة أن يتم الانسحاب على ثلاث ليال إلى منطقة المضائق. ولكن عندما عُرضت الخطة العامة على المشير ذكر لهم أنه أصدر تعليماته مباشرة للوحدات بالانسحاب إلى غرب القناة. وبسبب التسرع أصبحت القوات تنسحب إلى الخلف من دون سيطرة وعلى غير هدى.

وبزغت شمس يوم ٧ يونيو (حزيران) على آلاف العربات والمعدات والمركبات والأفراد وقد اكتظت بها الطرق ، وتوقف المركبات القادمة من الطرق العرضية حتى تمر القوات المنسحبة على الطرق الرأسية. وتوقف المرور بدوره على الطرق الرأسية لأنها أصبحت تستقبل أكثر من طاقتها. وحينئذ انقضت طائرات العدو بالقنابل والصواريخ والمدافع والنابالم على القوات التي صارت كل أرجلها في الهواء ، فلا قوات تحمي انسحاب القوات الأخرى ، والطرق مسدودة ، وكباري العبور لا تسمح بالمرور إلا بقدر طاقتها. وازداد الموقف صعوبة حينما دُمرت كل الكباري على قناة السويس عدا واحدًا ، وحدث ما حدث.

وهنا يُشير بعض القادة في كتاباتهم ، التي يدرأون فيها المسؤولية عن أنفسهم ، قضية مَن الذي أصدر قرار الانسحاب: هل هو الرئيس أم المشير؟ وأخذت هذه القضية حيزًا كبيرًا في كتاباتهم رغم أنها مسألة فرعية. فالرئيس كان ثابتًا على موقفه من عدم التدخل في العمليات. وبالرغم من ذلك فإن بعض القادة يؤكدون أن المشير استشار الرئيس في ذلك ، والبعض يؤكد أن الرئيس رفض إعطاء المشورة.

وعلى أي حال فليست هذه هي القضية ، لأن القضية الأساسية كانت هي كيف يصدر قرار الانسحاب تحت ضغط كثيف من العدو؟ ولمن يصدر القرار؟ وكيف يُنفذ؟ ومتى؟ وما هي الوسائل لتأمين هذا الانسحاب بوحدات متماسكة معها معداتها وذخائرها وأسلحتها وأفرادها! أي كيف يتم الانسحاب من دون أن تفقد الدولة إرادتها حتى يمكنها مواجهة ما يستجد من أحداث على المسرحين السياسي والعسكري!.

بادئ ذي بدء فإن عملية الانسحاب هي إحدى أوجه المعركة ، مثلها مثل التقدم والهجوم والدفاع ، يلجأ إليها القادة على مسارح العمليات. ولهذه العملية قواعدها وحساباتها المعروفة تدرب عليها القوات في زمن السلم حتى يمكن تطبيقها في زمن الحرب إذا دعت الظروف إلى ذلك. وهي عملية معقدة ، وتزداد تعقيدًا إذا تمت أثناء الاشتباك مع العدو وعدم وجود حماية جوية ، إذ يلعب العامل النفسي فيها دورًا كبيرًا يحتم السيطرة الكاملة على كل خطوة تُتَخذ حتى لا ينقلب الانسحاب إلى اندحار وانهيار وفوضى.

ويتم الانسحاب تحت الحماية المتبادلة للقوات وعلى خطوات تُحسب حسابًا دقيقًا وفق اعتبارات ، منها مدى بُعد الموقع التالي عن الموقع الأصلي ، وحال وكثافة الطرق الميسرة ، والقوة الضاغطة للعدو. وعلى ذلك فإن القوات الكبيرة لا يمكن سحبها في فترات قصيرة ، ولذلك فإنها تُسحب على مدى ليال عدة بإجراء عمليات تخفيف منظمة بحيث لا يشعر العدو بتخفيض قوة النيران إلا في آخر لحظة ممكنة.

ولكن هل كان الموقف يدعو إلى صدور قرار الانسحاب؟

بمراجعة المصادر العديدة ، التي لا أريد أن أثقل بتفصيلاتها على القارئ ، كان الموقف العام للقوات متماسكًا في كل المحاور. صحيح كانت هناك اختراقات هنا وهناك بأعداد محدودة من المدرعات إلا أن هذا يُعتبر طبيعيًا في المعركة الدفاعية ، إذ تكون القوات على استعداد دائم لمواجهة هذه المواقف عبر سد الاختراق ،ثم الهجوم المضاد لاسترداد الموقع.

وعلاوة على ذلك كانت الخسائر حتى صدور أمر الانسحاب في الأفراد والمعدات محدودة. ولهذا ذهب بعض من كتبوا إلى أنه لم يكن هناك داع لصدور أمر الانسحاب ، وأنه كان على القوات أن تتمسك بمواقعها الدفاعية حتى ولو

اشتدت الهجمات الجوية والبرية المعادية لإرهاق العدو ، وحتى تعمل قرارات مجلس الأمن لوقف القتال ومواقع قواتنا في حال أفضل لتعزيز الحركة السياسية ، وهي أقوال لها وجاهتها.

ولكن من جانب آخر فالبعض يذهب إلى أن قرار الانسحاب كان ضروريًا وصحيحًا ولازمًا. فالقيادة العليا التي كانت موجودة ، وكذا قيادات الجبهة والمنطقة الشرقية؛ لم تكن قادرة على خوض مثل هذه المعارك لتواضع كفاءتها. إذ كيف لأفراد هذه القيادات وقد عجزوا عن توجيه العمليات أو توزيع القوات قبل الحرب وفي الساعات الأولى بعد قيامها ، أن يواجهوا المعركة وتطوراتها واحتمالاتها؟ ثم كان للسيادة الجوية للعدو في تلك الفترة تأثيرها ، ليس فقط على القوات المدافعة في الجبهة ، ولكن على خطوط مواصلاتها في الخلف ، والتي هي بمثابة شرايين الحياة بالنسبة لها ، والتي تمد القوات الأمامية بالإعاشة والمياه والذخيرة والوقود والخدمات الطبية. والعدو يؤمن تمامًا بنظرية الاقتراب غير المباشر Indirect Approach وعلى ذلك فإن تركيزه بالقطع يكون على خطوط المواصلات والكباري وربما على القاعدة الرئيسية في الدلتا. ثم من يضمن التقلبات الدولية ونوايا الولايات المتحدة التي أثبتتها الأيام ضد الثورة المصرية.

ولكن إلى أين يكون الانسحاب؟ ثم هل يعني الانسحاب إلى الخلف وقف القتال؟ أم أن معناه القيام بمناورة إلى الخلف في محاولة لكسب الوقت لهجمة مضادة مرتبة خصوصًا وأن النجدات بدأت تصل اعتبارًا من يوم العاشر من يونيو (حزيران). فقد وصلت من الجزائر ٤٠ طائرة ميج ـ ١٧ مصدرها الاتحاد السوفيتي.

ولكن إذا كان قرار الانسحاب سليمًا من الناحية الواقعية ، فإن تنفيذه كان خاطئًا ، وضد كل مبادئ الحرب التي إن تجاهلها القادة كان مصيرهم إلى الهلاك. ويحتار المرء حقيقة في معرفة تفاصيل الانسحاب ، إذا أطلقنا على ما تم هذا اللفظ تجاوزًا ، بل إن توقيت صدور القرار ولمن أعطي ليقوم بالتنفيذ هو أمر تختلف عليه الآراء. والبعض يذكر أن المشير أصدره عبر اتصالات هاتفية مع قيادة منطقة العريش عصر يوم ٦ يونيو (حزيران) ، والبعض يذكر أن الأمر صدر في ذلك اليوم إلى قائد المنطقة العسكرية الشرقية رأسًا وبحضور الفريق القاضي رئيس هيئة العمليات ، وقضى بارتداد القوات إلى غرب الدلتا خلال ليلة واحدة ، حسب ما ورد

في مذكرة "أمانة" أعدها الفريق مرتجي بناء على طلبي عندما توليت منصب وزير الحربية بعد الحرب.

كان المفروض أن يتم الانسحاب على مدى ليال عدة على أن تتم كل التحركات ليلاً نظرًا للسيادة الجوية التي حققها العدو. لـ كن كان أغرب ما ذُكر في هذا الموضوع ما كتبه الفريق فوزي رئيس الأركان في كتابه "حرب السنوات الثلاث" فقد قال: (وصلت الأخبار عن طريق قيادة القناة في الإسماعيلية أن المشير أصدر أوامره إلى قائد قوات العريش بانسحاب قواته بأسلحتها الشخصية فقط إلى غرب القناة في ليلة واحدة. والغريب أنه لا يمكن وصول هذه المعلومات الساعة الخامسة بعد الظهر إلا إذا كان هذا الأمر قد صدر فعلاً قبل الظهر من المشير إلى قائد لم يكن من الممكن الاستدلال عليه حتى تلك اللحظة. وقد قام هذا القائد بتنفيذ الأمر من دون إخبار قيادته العليا أو القوات المجاورة، وانتشر خبر الانسحاب عن طريق ضباط وضباط صف الشرطة العسكرية، ووصلت الحال إلى أن أصبح عريف الشرطة العسكرية الواقف عند مخرج المعبر رقم ٦ بالإسماعيلية هو المصدر الرئيسي للمعلومات عن انسحاب مائة ألف فرد من سيناء استمروا في السير إلى قراهم وانضموا إلى وحداتهم بعد ذلك دون أسلحة).

هذا الـ كلام الخطير يدل على جهل القادة على هذا المستوى بما كان يجري وترددهم للتدخل في تلك الأوقات لتدارك الأخطاء. ووصل التخبط في إصدار التعليمات حدًا لا يصدقه عقل في التعامل مع الفرقة الرابعة المدرعة التي تعتبر الاحتياطي الاستراتيجي للقوات المصرية كلها وليس لقوات سيناء فقط ، مما يُخضع تحركاتها لحسابات دقيقة ومن أعلى سلطة في سلسلة القيادة. لقد افتُتح التعامل مع هذه الفرقة بخطأ استراتيجي خطير ، إذ بالرغم من أن الواجب كان يحتم الاحتفاظ بها بعيدًا في الخلف حتى يمـ كن الدفع بها في المـ كان والوقت المناسبين ، حسب تطورات الموقف لحسمه ، إلا أنه صدرت التعليمات بدفع الفرقة من منطقة انتشارها في شرق القاهرة يوم ١٩٦٧/٥/٢٣ إلى وسط سيناء لتعيد الانتشار على الطريق العرضي بيرتمادا ـ الجفجافة وعرضه ٤٥ كم. وتحركت الفرقة تنفيذًا للأوامر فوق جنازير دباباتها لمسافة ٢٥٠ ـ ٣٠٠ كم من دون أن تستخدم الناقلات الخاصة بنقلها تبعًا للتعليمات لتوفير استهلاك الجنازير. وحينما صدرت أوامر الانسحاب في وقت ما لا يمـ كن تحديده بالضبط ، كُلفت الفرقة المدرعة

بستر عملية الانسحاب باتخاذها مواقع دفاعية عند منطقة المضائق ، ممر متلا - مضيق الجدي - مضيق الختمية في جبهة عرضها ٨٠ كم ، وفي محاور منفصلة عن بعضها تمامًا. وكانت هذه الأوضاع خاطئة تمامًا وضد استخدام المدرعات. فانفصال المحاور عن بعضها يجعل استخدامها مجزأة ، عكس ما هو مفترض من استخدامها في حشد حتى تكون ضربتها ذات قوة لا يمكن تحملها. وكذلك فإن استخدامها للدفاع عن منطقة المضائق حتى الساعة ١٢ يوم ٦/٧ كان يحمل تفاؤلاً كبيرًا لدى القيادة التي أملت في سحب هذا الحشد الضخم من سيناء في ٢٤ ساعة فقط علاوة على أنه كان يمكن أن تكلف فرق المشاة بهذا الواجب الدفاعي ، فطبيعتها تمكنها من التمسك بالأرض.

وفي هذا الحال تم إطلاق الفرقة المدرعة التي تميزت بخفة الحركة وقوة النيران حتى يمكنها القيام بضربات مضادة ضد القوات المهاجمة بعد أن تكون وحدات المشاة قد ثبتتها وصدت اختراقاتها. والمعلومات المتوفرة عن إعادة دفع هذه الفرقة ، بعد انسحابها ناحية الشرق يوم ٧ ، متضاربة لأن الرواة صاغوا ما حدث بما يناسبهم ويبعد المسؤولية عنهم ويلقيها على الآخرين. ونحن لا نحب أن ندخل في هذا المضمار حتى لا نشارك في إغراق الحقيقة. ولكن الثابت أن هذه الفرقة كانت سيئة الحظ بحق. فكانت بعض قواتها قد وصلت القاهرة وقت أن أعاد المشير تفكيره وقرر إعادة بعضها مرة أخرى شرقًا ، والبعض الآخر كان في غرب القناة بينما كانت بعض وحداتها في الشرق. ولا غرابة بعد ذلك أن خسائر فادحة وقعت لهذه الفرقة الغالية لا يمكن أن تتحمل وحدها نتيجتها والمسؤولية عنها.

وسأنقل ما كتبه أحد القادة عن تجربة شخصية مرَّ بها ، وهو طه المجدوب الذي كان يشغل منصب رئيس أركان حرب اللواء الثالث المدرع في تلك الحرب. وقد أوردها في كتابه "حقائق وأسرار من النكسة وحتى حرب الاستنزاف" ، وقد اختصرت مشاهداته ، جاهدًا ألا أخل بالمعنى ، يقول: (نصت أوامر انسحاب اللواء التي تعدلت أكثر من مرة على الانسحاب إلى الإسماعيلية باستخدام الطريق الأوسط. ومع شروق شمس يوم ٧ يونيو (حزيران) توالت علينا الغارات الجوية الكثيفة وتحول الانسحاب إلى كارثة، ووصل اللواء إلى مدينة الإسماعيلية ظهر يوم ٧. وهنا استدعى قائد الجبهة الشرقية قائد اللواء فقابله بثورة عارمة منكرًا صدور أي أوامر بالانسحاب وأمره بالعودة مع لوائه إلى سيناء فورًا. وكان ذلك

عملاً انتحاريًا في الظروف القائمة. ولكن القيادة الشرقية كانت تريد أن تتستر على فشلها في السيطرة على عملية الانسحاب. وتنفيذًا للأوامر عاد اللواء إلى الشرق وكان قد قطع ٦٥ كلم عند فجر يوم ٨ واصطدم بإحدى كتائب العدو المدرعة. وعند ظهور ضوء النهار بدأت الغارات المعادية بغرض تدمير مدرعاتنا، واستمر ذلك لمدة ١٢ ساعة متصلة، ولم تكن القيادة في الإسماعيلية تعلم شيئًا عنَّا. فكلفني قائد اللواء بعد ظهر يوم ٨ بالتوجه إلى قيادة الجبهة في الإسماعيلية لإطلاعها على الموقف، وأخيرًا وصلت مقر القيادة وتوجهت فورًا إلى مكتب قائد القيادة الشرقية ووجدت داخل الغرفة عددًا كبيرًا من كبار قادة القوات المسلحة وشرحت لهم الموقف، ودُهشت أن ما أقوله كان مفاجأة للجميع! ورن جرس التليفون وكان المشير عامر هو المتحدث ليسأل عن آخر المعلومات. وهنا حدث شيء غريب كان آخر ما أتوقعه، فقد أحجم الجميع من رتبتي الفريق واللواء عن إبلاغ المشير بالموقف المتدهور، وأشار إليَّ أحدهم - وكنت برتبة عقيد - أن أتحدث معه، وحدثته وطلب مني أن يتحدث لأحد كبار القادة. وهنا دخل إلى الغرفة قائد الفرقة المدرعة فكلفوني بإخطار المشير بوصوله، وأنه سوف يبلغه الموقف. وهذه القصة تصف طبيعة العلاقة بين كبار قادة القوات المسلحة ونائب القائد الأعلى وتحاشيهم مواجهته بالحقائق الصعبة والمواقف السيئة)!.

ومنذ يوم ٦/٨ بدأت عملية الدفاع عن القناة من شاطئها الغربي ، وقُسمت الجبهة إلى قطاعات ، واحتلتها القوات المتيسرة وعين لها قادة من الموجودين في ذلك الوقت. وفي يوم ٦/٩ صدر بيان الرئيس عبد الناصر بالتنحي.

أما على الجبهة الأردنية فقد كان الموقف في طريقه إلى الانهيار أيضًا منذ الساعات الأولى من صباح يوم "ى". فقد خرج السلاح الجوي الأردني من المعركة في صباح يوم ١٩٦٧/٦/٦. وبدأ الملك في التفكير في البدائل بعد المواقف الدقيقة التي تعرضت لها قواته البرية. وكانت الخيارات كلها سيئة: فإما أن يبقى في موقعه في الضفة الغربية في ظروف صعبة أو ينسحب إلى الضفة الشرقية فيفقد عرشه ، أو يطالب بوقف النيران. وكلها كما نرى خيارات مصيرية صعبة. وساعد في اتخاذ قراره قول الفريق عبد المنعم رياض له: (إذا لم تتخذ قرارك خلال ٢٤ ساعة يمكنك القول وداعًا لجيشك ، ولكل أراضي الأردن ، ونحن معرضون لفقدان الضفة الغربية فتصبح كل قواتنا معزولة ومدمَرة). وجرت اتصالات بين الملك وبين الرئيس عبد

الناصر تصارحا فيها بالموقف المنهار على الجبهتين. وأرسل الملك إلى الرئيس برقيات عدة ورد في إحداها أن (الوضع يتدهور في القدس ، الوضع دقيق جدًا. وبالإضافة إلى خسائرنا في الرجال والعتاد ، تتعرض دباباتنا حاليًا للقصف وهي من دون غطاء جوي. وتعطب دبابة كل ١٠ دقائق. والعدو يركز الجزء الأكبر من قواته على الجيش العربي الأردني).

وفي الساعة ١١ ليلاً بتوقيت الأردن أصدر مجلس الأمن قراره بوقف النار من دون شروط. وجاء القرار في اللحظة المناسبة. كما قال الملك. وفي ظهر يوم ٨ أبلغت الحكومة الأردنية الأمم المتحدة قبولها وقف إطلاق النار. وكانت القدس قد سقطت يوم ٧ ، وكذلك نابلس وأريحا والخليل. وفي النهاية انسحب الجيش الأردني من الضفة الغربية.

ويظهر من مواقف الملك وكتاباته أنه كان يحرص على التنسيق مع القاهرة في خطواته ، فالمسئولية تقع عليها ، فقد وقع معها اتفاقية الدفاع المشترك ، والفريق عبد المنعم رياض يتولى قيادة الجيش ، وخطواته السياسية كانت تتم دائمًا بعد مشاورة عبد الناصر.

أما عن أحداث الجبهة السورية ، فنظرًا لما قيل عنها من مواقف حساسة ، علاوة على قلة المعلومات الميسرة ، فضلت أن أنقل ما دار فيها على لسان شاهد عيان ، هو موشي ديان في كتابه "قصة حياتي" فقد قال: (بعد خروج الأردن من الحرب وقرب انهيار الجبهة المصرية ، ألغت سورية عملية ناصر التي كانت تقضي باشتراكها مع مصر في هجوم شامل على إسرائيل واستبدلتها بعملية جهاد الدفاعية مع القيام بعمليات هجومية محدودة على الحدود. وقامت قواتنا الجوية بالهجوم على قواعدها الجوية ودمرت ٥٣ طائرة. وفي الساعة ١١.٣٠ صباح يوم ٩ هاجمنا المواقع المحصنة السورية على الحدود ثم توقف إطلاق النار بعد يوم ونصف اليوم من الهجوم ، ولم تستغرق عملية اختراق الجبهة السورية إلا سبع ساعات انهارت بعدها. وسبقت القيادة السورية في دمشق قواتها في الميدان في ترك المعركة. وفي الساعة ٨.٣٠ صباح ٦/١٠ أعلنت الحكومة السورية عن طريق الإذاعة سقوط القنيطرة بالرغم من أن جنديًا إسرائيليًا واحدًا لم يكن قد اقترب من المدينة. وبمجرد أن سمع الجنود إعلان حكومتهم في الإذاعة هربوا ، فلم يكن هناك ما يدعو للتمسك بها

بعد ذلك. وحينما وصل جنودنا إلى القنيطرة ظهرًا وجدوها خالية ، ولم يكن في الجولان مانع طبيعي مثل قناة سويس أو نهر أردن ، فوضعنا قواتنا على بعد ٤٠ كم من دمشق التي كان يمكننا الوصول إليها على أرض منبسطة ، ولكننا فضلنا البقاء حتى يمكن للسوريين أن يتوقعوا وصولنا إليها في أى وقت ، وكذلك لإبعاد قُرانا في الجليل الأعلى عن مرمى مدفعيتهم).



الرئيس عبد الناصر

كما نرى فقد انهارت الجبهات العربية ، وتمكن الإسرائيليون من احتلال سيناء وقطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية وهضبة الجولان في أقل من ٦ أيام. وجلس موشي ديان وزير الدفاع الإسرائيلي إلى جوار التليفون ينتظر (من مصر أن ترسل مندوبها لتوقيع وثيقة الاستسلام) إلا أن الرد وصله من "رأس العش" حيث اذ كسرت قواته وهي في طريقها إلى بورسعيد لاحتلالها ، متكبدة خسائر جسيمة من قوة مصرية صغيرة. وكان صوت الرصاص المتبادل إعلانا بتحرك الإرادة العربية من جديد ورفضها الاستسلام والهزيمة.

وسط هذه الأجواء التي انتشر فيها اليأس وخيم الإحباط ، أعلن الرئيس عبد الناصر تنحيه عن رئاسة الجمهورية في خطاب وجهه إلى الشعب ظهر يوم ١٩٦٧/٦/٩ من قصر القبة. وفي هذا الخطاب شرح الرئيس الأحداث الكبرى التي مرت في الأيام القليلة الماضية ، واعترف بأن حجم الهزيمة لم يكن متوقعًا ،ثم أعلن تحمله الكامل لمسئولية ما حدث ، ثم ناشد المصريين بأن يظل كل فرد يعمل في موقعه. وكان لهذا القرار ردود فعل قوية على المستوى الداخلي في مصر ، وعلى المستوى القومي في البلاد العربية ، وعلى المستوى العالمي. وخرجت الجماهير التي هزتها الأحداث في كل مدن وقرى مصر ، ومن البلاد العربية تعلن رفضها القرار. وانهالت البرقيات من البلاد العربية ، ومن بعض زعماء العالم ، تضغط على الرئيس ليتراجع عن قراره ، ورفع العلم من جديد لمواجهة الظروف الصعبة التي تواجهها البلاد. وفعلاً تراجع الرئيس عن قراره وأرسل في اليوم التالي ١٩٦٧/٦/١٠ خطابًا إلى رئيس مجلس الأمة يعرب فيه عن (عجز مشاعره أمام الموقف الذي اتخذته جماهير شعبنا وشعوب الأمة العربية العظمى كلها ، بإصرارها على رفض قراري بالتنحي ، ومع اقتناعي بالأسباب التي بنيت عليها قراري ، إلا أن صوت جماهير شعبنا بالنسبة لي أمر لا يُرَد ، ولذلك فقد استقر رأيي على أن أبقى في مكاني وفي الموضع الذي يريد الشعب مني أن أبقى فيه ، حتى تنتهي الفترة التي نتمكن فيها جميعًا من أن نزيل آثار العدوان. على أن الأمر كله بعد هذه الفترة يجب الرجوع فيه إلى الشعب في استفتاء عام ، والآن أيها الأخوة المواطنون في كل مكان .. أيديكم معي ولنبدأ مهمتنا العادلة وليمنحنا الله جميعًا تأييده وهداه).

وكان أول عمل يواجه الرئيس في تلك المرحلة هو إعادة تنظيم القيادة العسكرية ، فكلف الفريق محمد فوزي يوم ١٩٦٧/٦/١١ قيادة القوات المسلحة ، والفريق عبد المنعم رياض رئاسة أركان حرب القوات ، ثم تم تعييني بعد ذلك وزيرًا للحربية في ١٩٦٧/٧/٢١ ثم رئيسًا للمخابرات العامة علاوة على وزارة الحربية ١٩٦٧/٨/٢٦. وكان كثير من القادة العسكريين استقالوا في ١١ حزيران (يونيو) وهم فريق أول سليمان عزت قائد القوات البحرية ، وفريق أول محمد صدقي محمود قائد القوات الجوية والدفاع الجوي ، وفريق أول محمد أحمد حليم إمام مساعد نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ، وفريق أول هلال عبد الله هلال مساعد نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ،وفريق أول جمال عفيفي نائب قائد القوات الجوية والدفاع

الجوي ، وفريق أول عبد المحسن كامل مرتجي قائد عام الجبهة الشرقية وقائد القوات البرية ، وفريق أنور القاضي رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة. ثم أُحيل إلى المعاش بعض الضباط الآخرين من رتبة لواء. وبُديء في بعض التعيينات الجديدة لسد الفجوات التي نجمت عن ترك هؤلاء الضباط الخدمة ، وأهمها تعيين الفريق مدكور أبو العز قائدًا للقوات الجوية والدفاع الجوي.

ويقول البعض أن الرئيس لم يكن موفقًا تمامًا في اختيار الفريق محمد فوزي قائدًا عامًا للقوات المسلحة ، لأنه كان يشغل وقت الكارثة منصب رئيس أركان الحرب ، وكان مسئولاً مع الآخرين عن عدم إعداد القوات للحرب ، بل وعن سوء التخطيط وتنفيذه. ولكنني أخالف هذا القول ، إذ لم يكن أمام الرئيس في ظل الظروف التي كانت قائمة إلا هذا الخيار ، لأن القوات المسلحة كانت انهارت وتحتاج إلى من يعيد تجميعها مرة أخرى ويفرض عليها "الضبط والربط". وكان فوزي بحكم وجوده في الكلية الحربية مدة طويلة مؤهلاً لذلك. وقد عبّر محمد حسنين هيكل عن ذلك في كتابه (١٩٦٧ ـ الانفجار) بقوله: (كان اتجاه الرئيس لا يزال إلى استبقاء الفريق أول محمد فوزي ، وترقيته قائدًا عامًا للقوات المسلحة رغم أنه كان يشغل وقت الكارثة منصب رئيس الأركان ، ولكن كان تقديره أنه في المرحلة القادمة فإن كفاءته في الضبط والربط مطلوبة بعد حالات التسيب التي شاعت في القوات المسلحة ، ولم يكن تفكيره في ذلك الوقت يمتد إلى احتمالات المعركة التي يراها قادمة لا محالة. ولعل توجهه إزاء هذه المعركة كان يحوم كثيرًا حول الفريق عبد المنعم رياض الذي تم تعيينه رئيسًا لهيئة الأركان).

ولكن وسط الظروف التي كانت سائدة ، كان قرار الرئيس حكيمًا. فقد كان في حاجة إلى من يفرض الضبط والربط بطريقة عاجلة ، تم تعيين فوزي قائدًا عامًا ، ثم كان في حاجة إلى الخبرة في التخطيط وإدارة الحرب ، فعين رياض رئيسًا لهيئة الأركان. وقد ظل على تفكيره هذا حتى بعد استشهاد رياض بين جنوده على ضفة القناة ، إذ كان في نيته تعيين حافظ إسماعيل لإدارة الحرب ، فاستدعاه من باريس ـ حيث كان يعمل سفيرًا ـ لهذا الغرض. ولكن الرئيس انتقل إلى رحمة الله قبل إعادة ترتيب الأوراق ، وتقدرون وتضحك الأقدار.

ولكن لم يكن الأمر سهلاً كما يتصور البعض ، إذ وسط المسئوليات الجسام التي فرضها الموقف العصيب الذي كانت تمر فيه البلاد ، برزت إلى السطح قضية غريبة تهدد الشرعية القائمة من أساسها ، بل وتهدد الأمن القومي للبلاد في وقت كان ينوء فيه هذا الأمن بتهديدات ثقيلة. ووجدتني وسط المشكلة بحكم المنصب والاتجاه. وكان من رأيي ـ وما زال ـ أن السبب الرئيسي في الهزيمة كان يتركز في الخلل الموجود بين القيادتين السياسية والعسكرية. ولم يكن آلاف الجنود الذين هاموا على وجوههم شرق أو غرب القناة ، أو من قُتل أو أُسر منهم ، بالرادع الكافي لكي ينزوي المشير عامر باختياره. فبعد أن قبل الرجل أن يتنحى يوم ١٩٦٧/٦/٨ عن قيادة القوات المسلحة ، عاد فتشبث بمناصبه كلها حتى لا تُفسر استقالته بأنه مسئول وحده عن الهزيمة. ولذلك لم يقبل عرض الرئيس عليه الاكتفاء بمنصب نائب رئيس الجمهورية ، بل تمسك بالمنصب الأهم ، وهو نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة أيضًا ، وأخذ يستغل الموقف سعيًا إلى فرض رغباته ، فحول منزله في الجيزة إلى قلعة تمهيدًا لمعركة فاصلة كان ينوي دخولها من أجل استرجاع السلطة المفقودة. فكثف وحدة الحراسة التي كانت تابعة إلى الشرطة العسكرية ، وعززها ببعض العربات المصفحة ، مع إحضار ٣٠٠ فرد من قريته في الصعيد ، وسلحهم كقوة حماية شخصية ، وأمر بتحصين منزله بأكياس الرمل ، وسد كل الطرق الموصلة إليه ، ثم سمح لعشرات الضباط المؤيدين له بالاعتصام في منزله ، وأمر بطبع وتوزيع منشورات تلقي تبعة الهزيمة على القيادة السياسية. ثم تورط وأعوانه في إعداد مؤامرة لقلب نظام الحكم بالاستعانة بقوات الصاعقة في انشاص. وكانت الخطة تقضي بالانتقال إلى معسكر الصاعقة في انشاص ، ثم التقدم إلى الإسماعيلية للاستيلاء على القيادة الشرقية ويعلن نفسه نائبًا أعلى للقائد الأعلى ، ثم يقوم بفرض مطالبه بالقوة على عبد الناصر ، وإن لم يقبل الرئيس شروطه ، تحرك بقواته إلى القاهرة لإسقاط النظام.

وكان رد الفعل لهذا خطيرًا للغاية. وبدأت الانقسامات تظهر في صفوف القوات المسلحة ، بل وقاد بعض صغار الضباط تظاهرات لتأييد المشير. ولم يكن من الممكن السكوت على هذا العدوان على الشرعية. فكلف الرئيس عبد الناصر كلاً من شعراوي جمعة وزير الداخلية ، وسامي شرف سكرتير الرئيس للمعلومات ، وأمين هويدي وزير الحربية ، بإزالة مركز القوة الذي ظهر في الجيزة ،

ووضعوا خطة "جونسون" للقبض على المشير ، وتم ذلك ليلة ٢٥ ـ ٢٦ آب (أغسطس) ١٩٦٧ بالاستعانة بالقائد العام للقوات المسلحة. وانتهت هذه المأساة بانتحار المشير عامر ومحاكمة بعض الضباط.

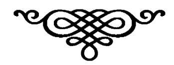
وفي تلك الأثناء كان موقف جهاز المخابرات العامة منقسم الولاء بين القيادة الشرعية والقيادة الشاردة.

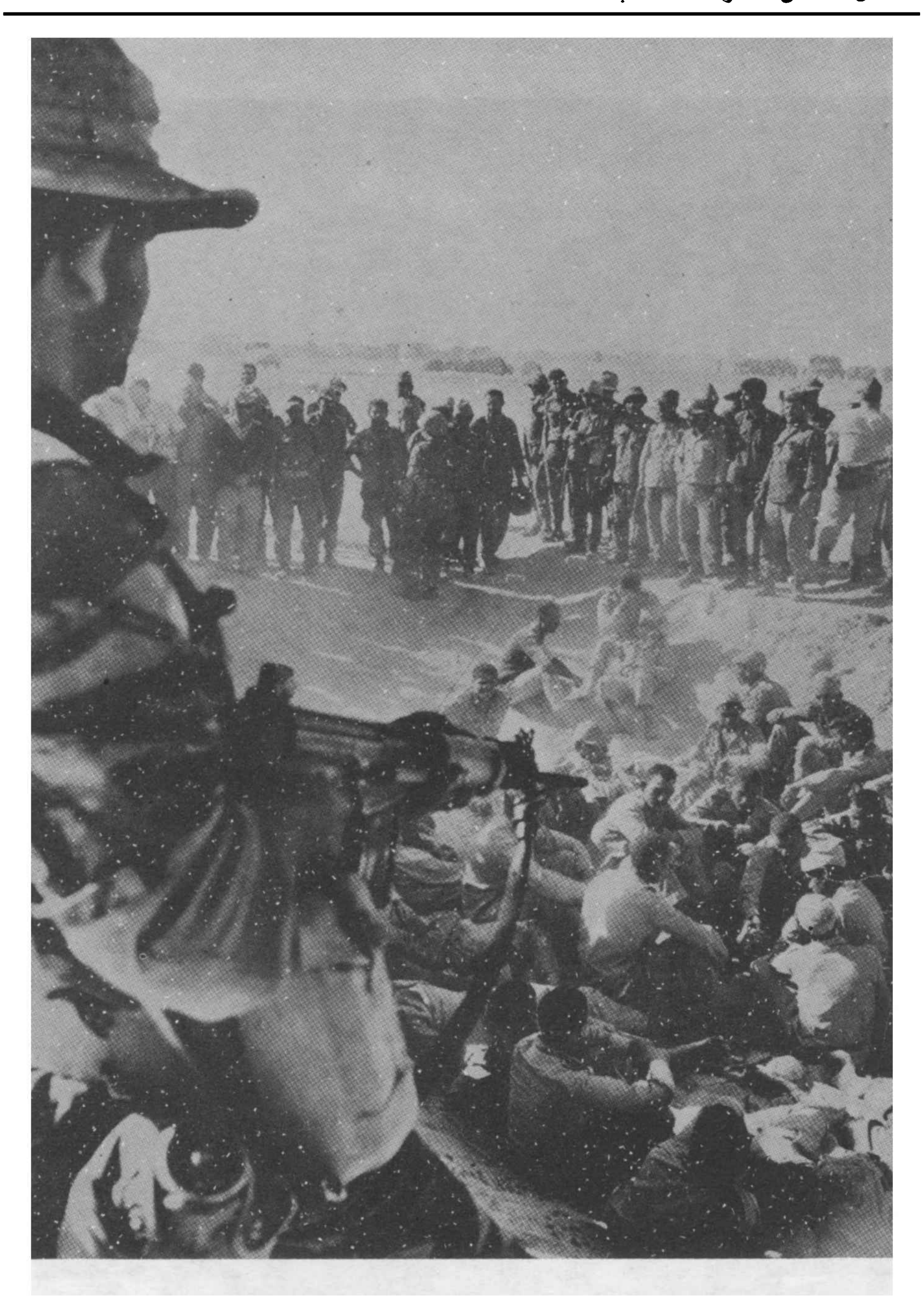
وفي صباح يوم ٦٧/٨/٢٦ عُيِّنتُ رئيسًا للمخابرات العامة. ونفذت الأمر بقصة أخرى لا داعي لذكرها. وأصبحت منذ ذلك الصباح وزيرًا للحربية ورئيسًا للمخابرات العامة في الوقت نفسه. في أصعب ظروف مرت بمصر. وفي الأيام التالية حدثت أحداث كثيرة ونحن في الطريق إلى جولة أخرى في الصراع مع إسرائيل.

وقد عقدت محاكمات لبعض رجال القوات المسلحة ، ولبعض قيادات القوات الجوية ، وبعض رجال المخابرات العامة ، حُ كم فيها على بعض الأسماك الصغيرة وقليل من الأسماك الـ كبيرة. أما الحيتان فقد هربت من الشباك لتبدأ في تزوير التاريخ وإغراق الحقيقة في بئر بلا قاع.

وانتهت جولة من نيول كثيرة لا يتسع لها المقام في سلسلة جولاتنا في صراعنا مع إسرائيل. فالإرادة كانت موجودة ترفض وبإصرار فرض أمر واقع غير عادل يتعامل مع الحقائق الجغرافية ، ويتجاهل في الوقت نفسه الحقوق التاريخية.

واستمر الصراع بعد ذلك ولـ كن الظروف قد تغيرت ، الأمر الذي حتم ممارسة اللعبة بين أطراف الصراع بقواعد جديدة ، تختلط فيها الطلقات بالـ كلمات على طريقة "كلام كلام ـ قتال قتال".





الأسرى المصريون في حرب عام ١٩٦٧ . بعد تصويرهم ، ولم يتم ترحيلهم إلى السجون الإسرائيلية . . بل قتلوهم . . وذلك على أبواب العريش . . (صورة من مجلة لايف الأمريكية ـ يونيو عام ١٩٦٧) .

قواعد جديدة لصراع مستمر

سكتت المدافع وأصبحت إسرائيل في الموقف الاستراتيجي الحاسم - الجيوش العربية ضحية لقياداتها – الهزيمة هزيمة عربية – القوتان العظميان يلعبان بالأزمة، فالاتحاد السوفيتي قادر على إعطاء السلاح ولكن الولايات المتحدة هي المتحكمة في فرض السلام – ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة – القرار ٢٤٢ – الصراع يبدأ برفض فرض الأمر الواقع بالقوة، ولكن أخذت البلاد العربية تعيد بناء قواتها المسلحة بالعقائد القديمة نفسها دون تنسيق بينهما فهي لم تتعلم الدرس – "آلون" يطرح نظرية الحدود الآمنة للاحتفاظ بالأراضي المحتلة.



الوزير أمين هويدى والوزير محمود رياض والفريق محمد فوزى عقب انتهاء اجتماع مجلس الوزراء فى ١٧ / ١٢ / ١٩٦٨



أمين هويدى وعلى صبرى وحسين الشافعى فى ١/ ١٠/ ١٩٦٧

قواعد جديدة لصراع مستمر

كانت حربًا غريبة بحق ، فالغرض من أي حرب هو الانتقال إلى حالة سلم أفضل ، ولـ كن وجد العرب أنفسهم بعد أن توقفت المدافع ، في موقف في غاية السوء ، خصوصًا من الناحية الاستراتيجية ، إذ وجدوا أمامهم إسرائيل وقد أصبحت في الموقف الاستراتيجي الحاسم الذي يعني موقفًا متميزًا في حال استؤنف القتال ، أو إذا بدأ الحوار على موائد المفاوضات.

وكان الغرض السياسي لبدء الحرب من جانبنا هو إزالة مخلفات حرب ١٩٥٦ من حرية الملاحة الإسرائيلية في الخليج ، ومن وجود قوات الأمم المتحدة ، ولـ كن لم يتحقق أي من الغرضين ، وكانت الحرب في واقع الحال حربًا من جانب واحد عرف غرضه السياسي وقدّر القيمة الحقيقية للعقبات التي تقف في الطريق ، فخطط لإزالتها بإحـ كام ، وأقدم على التنفيذ في إصرار لتحقيق غرضه ، أما الطرف الآخر فتصدى من دون خطة أو تدريب ، فلم يتفرغ لمواجهة التهديد الذي صار في وسط الدار ، ووثق من قدراته على غير أساس ، فـ كانت حساباته خاطئة عن جهالة لتقدير توازن القوى بين الأطراف المتصارعة.

ولذلك فإن الجيوش العربية المفترى عليها كانت ضحية لقياداتها قبل أن تـ كون ضحية للعدو الذي واجهته ، الأمر الذي يجعلنا نؤكد أن إسرائيل لم تُواجَه حتى اليوم بالقدرة العربية الحقيقية ، فالقدرة موجودة ومتوافرة ، ولـ كن استخدامها بالطريقة الصحيحة وفي الوقت الصحيح غائب ، سواء عن قصد أو جهل.

ولذلك فإن ما يُقال الآن عند تحديد المسئولية عمّا حدث غير دقيق وفيه تسطيح للأمور ، فعندما يُلقي البعض مسئولية ما حدث على القيادة السياسية ويُلقي البعض الآخر مسئولية ذلك على القيادة العسكرية ، فإن مثل هذه الأحكام تفتقر إلى الدقة لأن الأمر يتعلق ببناء الدولة نفسها ، والخلل الكامل في أسس العلاقات الرأسية والأفقية لأجهزة الحكم ، وكذلك يُلقي البعض مسئولية الهزيمة على دولة عربية دون أخرى ، فالهزيمة هزيمة للنظام العربي ، والعدو واحد والتهديد واحد ، ولذلك فالفشل في التصدي له هو مسئولية عربية ، لأنه ليس معقولاً أن دولة في حجم إسرائيل وفي ضآلة مواردها قياسًا مع البلاد العربية تفعل بنا مثل ما فعلته في حرب ١٩٦٧.

بدأت الأطراف تُعيد حساباتها لتتواءم مع التطورات الاستراتيجية الخطيرة التي حدثت على الساحة في منطقة حيوية بالنسبة للسياسة العالمية ، فالبعض حاول استثمار الأوضاع ليحقق أكبر قدر من المكاسب ، يتساوى في ذلك من خاض القتال بنفسه كإسرائيل ، أو من وقف خارج الحلبة في الظاهر يدعم ويؤيد بوسائله الخاصة في حقيقة الأمر كالولايات المتحدة الأميركية ، بينما كان البعض الآخر يحاول "لملمة" نفسه ليواجه الموقف النفسي الذي صنعه لنفسه وبنفسه ، وهم العرب بوجه عام ودول المواجهة العربية بوجه خاص ، ومن ورائهم الاتحاد السوفياتي الذي طالته النتائج السيئة لما حدث من كوارث إلى درجة هددت بقاء "الترويكا" الحاكمة في موسكو في ذلك الوقت ، إذ كان الاتحاد السوفياتي يقف خارج الملعب في الظاهر ، ولكنه كان يؤيد الموقف العربي في حقيقة الأمر ، خصوصًا وأنه كان المنبع الأساسي لإمداد دول عربية بالسلاح والتكنولوجيا.

وكان هذا الاستقطاب على المتسوى العالمي أخطر ما تجسد على مسرح الشرق الأوسط ، بعد أن سكتت المدافع إلى حين ، الأمر الذي دفع بالقوتين العظميين في ذلك الوقت ، الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي ، أن يلعبا بالأزمة من دون السعي لحلها ، إذ كان غرضهما الأساسي كسب معركة التوازن بينهما في منطقة خطيرة من الناحية الاستراتيجية بالنسبة لسياستهما الكونية ، مع اتباع استراتيجية الترابط (Linkage) ، أي بربط ما يحدث في الشرق الأوسط بما يحدث في فيتنام وتورط الولايات المتحدة في أدغالها ، فإذا كانت حرب فيتنام هي الأشد إيلامًا بالنسبة إلى واشنطن في ذلك الوقت ، حيث دخل الاتحاد

السوفياتي بثقه يضغط ويستنزف ، فإن الموقف في الشرق الأوسط كان الأشد خطورة بالنسبة لها.

لم يكن الهدف الأساسي للولايات المتحدة أثناء إدارتها للأزمة في تلك الفترة حلها ، ولكن كان غرضها إبعاد الاتحاد السوفياتي عن هذه المنطقة الحساسة القلقة التي يُهدد استمرار وجوده فيها ، بحدوث مواجهة بين القوتين العظميين ، ثم قيام الولايات المتحدة بعد ذلك بملء الفراغ حتى تصبح الحكم الأوحد بين أطراف النزاع.

فإذا كان الاتحاد السوفياتي قادرًا على إعطاء العرب السلاح ، فقد كانت الولايات المتحدة هي الوحيدة القادرة على استردادهم للأرض ، وأصبحت هذه المعادلة هي التي تُسيِّر الاستراتيجية الأميركية منذ ذلك الوقت وحتى يومنا هذا ، بعد أن أصبحت القوة العالمية العظمى الوحيدة تمرح في المنطقة ، وفي جيبها الأيمن السلاح الذي يفرض توازنًا إقليميًا في صالحها ، وفي جيبها الأيسر السلام الذي يعيد الأرض حسب ما تقتضيه مصالحها أيضًا ، فهي القادرة على إعطاء الجزرة مُتمثلة في عودة الأرض السليبة ، وهي القادرة أيضًا على التلويح بالعصا مُتمثلة في منحها السلاح لمن تريد وبالقدر الذي تريد.

وإذا كانت حرب ١٩٦٧ قد انتهت إلى هذه النتيجة من الاستقطاب على المستوى العالمي ، فإنها أحدثت تطورًا خطيرًا في إدارة الأزمة على المستوى الإقليمي أيضًا ، وسط خلافات عربية على ذلك ، كان هناك اتفاق على المستوى الاستراتيجي على أن العرب لم يخسروا حربًا ولكنهم خسروا مجرد معركة في الشريط الطويل للصراع ، وبأنه لا استسلام ولا صلح مع إسرائيل وأن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة ، وقد تمثل ذلك الصمود العربي جليًا في مؤتمر الخرطوم في آب (أغسطس) ١٩٦٧ ، والذي وضعت فيه مبادئ الاستراتيجية العربية التي تلائم الظروف الجديدة ، والذي صدرت فيه قرارات الدعم العربي المالي السخية لدول المواجهة ، ولكن حصل خلاف على قرار مجلس الأمن ٢٤٢ ، فبينما قبله الأردن ومصر من دول المواجهة ، وكذلك غالبية الدول العربية ، إلا أن سوريا ومنظمة تحرير فلسطين - التي بدأت تأخذ مكانها الطبيعي في الجامعة العربية - رفضتا قبوله.

ومن الغريب أنه رغم قبول مصر القرار فإن جبهة القناة لم تهدأ يومًا واحدًا ، واشتعل فيها القتال ليلاً ونهارًا دون توقف ، بينما ظلت الجبهة السورية والجبهة الأردنية هادئتين هدوءًا شاملاً باستثناءات قليلة.

ولكن القتال هذه المرة بدأ بأسلوب جديد تمامًا تأثرًا بنوعين من الإرادات: إرادات عالمية تمثلت في القوتين العظميين ، وإرادات محلية وهي إرادات الدول المتصارعة والتي في كثير من الأحيان كانت تقاتل لتحقيق مصالحها بطريقة مباشرة ، وكذلك مصالح القوتين الأعظم بطريقة غير مباشرة أو بالوكالة ، الأمر الذي احتاج إلى حسابات دقيقة توازن بين المتحركات العالمية والمتحركات الإقليمية.

وتهدف كل دولة إقليمية إلى دفع القوة العظمى التي تتعاون معها إلى الاقتراب من الخط الحرج ، بإشعارها بأن مصالحها مهددة ، ولذلك كان "عبدالناصر" يفهم تمامًا أن المسافة التي يقف عندها الاتحاد السوفياتي من الخط الحرج تتناسب تناسبًا عكسيًا مع أماني مصر القومية ، لأنه كلما تم الاقتراب من الخط الحرج ازدادت الأماني القومية سلامة وأمنًا ، وكان هناك خط آخر أحاط الصراع بعد الهزيمة ، وهو خط الأمر الواقع الذي كانت إسرائيل تفرضه بالقوة ، بدءًا من الجولان شمالاً إلى مرتفعات الأردن شرقًا إلى الضفة الشرقية لقناة السويس جنوبًا ، وهو خط يحتاج إلى وقت لتعزيزه وفرضه باستخدام الردع لمنع تجدد القتال.

وهنا كان الصراع بين فرض الأمر الواقع ورفض الأمر الواقع ، وكانت إسرائيل تريد فرضه وتحويل خط وقف إطلاق النيران إلى حدود دائمة ، وذلك ببناء خط "بارليف" ومحاولة إسكات أي نوع من المقاومة ، والضرب في العمق ، فيما كانت مصر ترفض ذلك بعزيمة وإصرار ، فخاضت حرب الاستنزاف والعبور إلى الشرق ، وزعزعة الأمر الواقع بما لديها من إمكانات ذاتية ، أو دعم من المنبع الرئيسي وهو الاتحاد السوفياتي.

وكان هناك عامل آخر نتج عن هذه الحرب الغريبة ، وهو فداحة الخسائر التي منيت بها القوات العربية ، وهي خسائر فادحة بحق لدرجة سببت مشكلة حقيقية في تعويضها ، ولنتبين حجم الخسائر علينا أي نقارنها بما حدث في معركة سيناء عام ١٩٥٦ ، ومصدرنا في ذلك هو "موشي دايان" إذ أورد ذلك في الملحق ٨ من

كتابه "يوميات معركة سيناء" والذي نلتقط منه بعض الإحصاءات ذات الدلالة الخاصة.

فخسائر مصر في ١٩٥٦ من الطائرات كانت ٤ من طراز ميج ١٥ ، و٣ من طراز فاجير ، ومن السفن مدمرة واحدة فضلاً عن ٤٣٠٠ بندقية ، ٢٢٠ مدفع هاون ٢ بوصة ٨١ ملم ، و٥٥ مدفع ميدان ٢٥ رطلاً ، ١٠٠ مدفع مضاد للدبابات ، ومثلها مدافع مضادة للطائرات ، ٢٦ دبابة تي ٣٤ ، ٦ مدافع ذاتية الحركة ، ٤٠ دبابة شيدوان ، ٦٠ حاملة جنود مدرعة ، ٢٦٠ حاملة برن مدرعة ، ١٥٥ موتوسيكل ، ٤٧٠ عربية جيب ، ٧٠٠ عربة خدمة ، ٨٢٠ عربة نقل علاوة على الذخيرة من عيارات مختلفة ومتفجرات ، ٣٠٠ جهاز لاسلكي ، وبعض النظارات المكبرة والبوصلات.

أما عن خسائرنا عام ١٩٦٧ فأرجع في إحصائها إلى كتاب الفريق أول "محمد فوزي" "حرب الثلاث سنوات" وسأنتقي منها الأرقام ذات الدلالة الخاصة: فالخسائر في الأعداد كانت أربعة في المئة من قوة الطيارين ، و١٧ في المئة من القوات البرية ، ولا خسائر في القوات البحرية.

أما الخسائر في المعدات فـ كانت ٨٥٪ في القوات الجوية والدفاع الجوي ، ٨٥٪ في القوات البرية ، وكانت خسائر القوات الجوية من المعدات بالتفصيل: ١٠٠٪ من القاذفات الثقيلة والقاذفات الخفيفة ، ٨٧٪ من المقاتلات القاذفة والمقاتلات ، وكان عدد الشهداء والمفقودين والأسرى هو ١٣٦٠٠ عاد منهم ٣٧٩٩ فردًا أسيرًا من بينهم ٤٨١ ضابطًا ، ٣٢٨٠ جنديًا ، ٣٨ مدنيًا ، أما بقية المفقودين وعددهم ٩٨٠٠ مفقود فقد ظل التعامل معهم قانونًا كأنهم أحياء حتى سنة ١٩٧١ حين أعلن استشهادهم.

واتضح بعد المعركة أن الفرقة المدرعة كان عدد دباباتها ٢٠٠ دبابة تقريبًا ، دمر منها ١٢ دبابة واستشهد منها ٦٠ فردًا ، وتركت ١٨٨ دبابة للعدو ، واتضح أن ٦٪ فقط من الأفراد هم الذين التزموا بمعداتهم ، وحسب هذه الإحصاءات وبمقارنة الخسائر الطفيفة في الأفراد مع الخسائر الواسعة في المعدات ، يتضح أن عدد الأفراد الذين تمسكوا بمعداتهم كان قليلاً جدًا ، وبذلك كانت إعادة بناء القوات المسلحة أمرًا عاجلاً وصعبًا تحت ظروف قاسية.

ولم يكن التغيير في طريقة إدارة الأزمة سواء على المستوى العالمي أو المستوى الإقليمي أو حجم الخسائر التي حدثت في القوات المسلحة ، غائبًا عن عبدالناصر

وهو يعيد تقديره للموقف ، فأخذ يفـ كر بدوره في تغيير أسلوبه ليتفق مع المتغيرات التي تحدث من حوله.

وكان أول ما فـ كر فيه نتيجة للهزيمة هو تعميق العلاقة بين القاهرة وموسـ كو ، وظهرت بداية هذا التحول في محاداثاته مع " بدجورني" عندما وصل إلى القاهرة على رأس وفد سوفياتي يوم ١٩٦٧/٦/٢١ ، فـ كان أخطر الموضوعات التي تناولتها المحادثات موضوع إعادة تنظيم العلاقة بين مصر والاتحاد السوفياتي ، فقد وجه "عبدالناصر" حديثه إلى "بدجورني" في حفل عشاء أقامه في منزله للضيوف يوم وصولهم قائلاً بالنص "إذا كنا نطلب منـ كم أن تـ كونوا معنا في وقت الحرب ، فيجب أن نـ كون معـ كم أيضًا في وقت الحرب والسلم ، ونحن على استعداد أن نعقد معـ كم اتفاقية سرية أو علنية ، فلا سبيل لاستمرار نضالنا إلا بأن نتحالف معـ كم ، فأمنا أيام صعبة ومن المتعذر أن نتغلب عليها وحدنا ، وهنا يتحتم علينا أن نتفق مع الاتحاد السوفياتي بما في ذلك تقديم تسهيلات لسفن أسطولـ كم من بورسعيد إلى السلوم ، وبعد ذلك من العريش إلى غزة ، وإننا نوافق على شـ كل الارتباط الذي ترونه بشرط واحد وهو اختيار الشـ كل المناسب الذي لا يؤثر على سمعتنا أو مركزنا القيادي في العالم الثالث".

ورد "بودجورني" في أول جلسة للمحادثات يوم ١٩٦٧/٦/٢٢ بالآتي: "يوافق المـ كتب السياسي على ما قلتم ، ولـ كن هل نعلن ذلك الآن؟ أم نرجئ ذلك لفترة قادمة؟ ما هو رد الفعل العربي والعالمي والداخلي على مثل هذا الاتفاق؟ موسـ كو توافق على ذلك من حيث المبدأ ، ولـ كن ليست للموضوع أسبقية ، فالأولوية يجب أن تعطي للدفاع الجوي".

وكان معنى ذلك أن الاتحاد السوفياتي تحاشى الطُعم الذي قدمه عبدالناصر على رغم أن العرض كان تحقيقًا لحلم طالما تمناه السوفيات ، ولـ كن لم يـ كن في استطاعتهم الاقتراب من الخط الحرج أكثر مما تحدده قواعد اللعبة بين الـ كبار ، ولذلك عاد الماريشال "زخاروف" رئيس هيئة أركان الحرب السوفياتي ، وأكد عند مقابلته للرئيس عبدالناصر يوم ٦/٢١ أن القيادة السوفياتية ترحب بتعزيز العلاقة بين البلدين وازدياد حجم التعاون العسـ كري وتوافق على إرسال المستشارين العسـ كريين.

أما بالنسبة لموضوع عدم الانحياز فإنهم يؤيدون رأي مصر بضرورة التفـ كير في الوقت المناسب لاتخاذ أي إجراء في هذا الشأن بما يتماشى مع مصلحة مصر.

ولـ كن في جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢ تحدث "بودغورني" عن "موافقة المـ كتب السياسي على الحصول على تسهيلات في الموانئ المصرية ، وعلى العسـ كريين من الجانبين الاتفاق على الترتيبات التفصيلية لتنفيذ ذلك ، كالإمداد والتموين في الموانئ المصرية والدفاع المشترك ضد أي هجمات إسرائيلية".



جمال عبد الناصر وياسر عرفات

وحاول عبدالناصر في الجلسة نفسها دفع الاتحاد السوفياتي أكثر إلى الخط الحرج قائلاً: "إن استرداد سيناء في حال عدم انسحاب إسرائيل منها هو من مسئولية القوات المسلحة المصرية ، أما الدفاع الجوي عن الجمهورية فهو واجب مشترك حيث يقاتل رجالنا في قوة الدفاع الجوي والقوات الجوية إلى جوار رجالـ كم ،ثم ما هو دور السوفيات في حال قيام إسرائيل بعبور القناة والهجوم في العمق لتصبح البلاد في أيديهم؟ في رأيي أن مواجهة هذا الموقف هو مسئولية مشتركة بين موسـ كو والقاهرة".

وكان رد "بودغورني": "إن القيادة السوفياتية وافقت على تقديم أكبر دعم لدفاع كم الجوي إلا أن وجود قوات عسـ كرية أجنبية في أرض دولة ذات سيادة موضوع حساس من ناحية تأثيره على الموقف الداخلي ، ولذلك يفضل أن يـ كون الدفاع الجوي مصريًا بمساعدات سوفياتية ، أما عن المشاركة السوفياتية إذا قامت إسرائيل بالهجوم في العمق ، فإن على قواتـ كم تجنب أي قتال الآن لأنـ كم غير مستعدين لذلك".

وأضاف: "إنه من غير المرغوب أو المطروح اشتراك السوفيات في حرب مع الحذر الـ كامل من جانبنا لمواجهة أي مفاجآت تجعل العدو يقترب من العاصمة" ، وعاد الماريشال "زاخاروف" يؤكد في مقابلته للرئيس يوم ٦/٢٩ أنهم سيساعدون بالأسلحة والمعدات وليس بالوحدات المقاتلة.

وكما نرى فإن الهزيمة العسـ كرية أثرت على الاتجاه السياسي تمامًا ، وفي رأيي أنه لا يعيب عبدالناصر إقدامه على هذا التغيير بخروجه عن سياسة عدم الانحياز التي رسمها مع نهرو وتيتو ، فقد كان هذا التغيير بمثابة خطوة للخلف تتناسب مع تدهور الموقف بعد الهزيمة ، فحرية حركة الأسطول السوفياتي في المياه الدافئة تحقق توازنًا أمام انفراد الأسطول السادس الأمريـ كي في البحر المتوسط ، والذي كان يُمثل احتياطيًا استراتيجيًا لإسرائيل متمتعًا بالوجود في كل الموانئ شمال البحر المتوسط وأغلب الموانئ على شاطئه الشرقي والجنوبي ، وبالرغم من ذلك فإن عبدالناصر كان يعتبر ذلك التحول إجراءًا مؤقتًا اقتضته الضرورة ، فللظروف أحـ كامها.

ويؤيد ذلك أنه حدث بعد تعييني وزيرًا للحربية ومباشرتي مهام منصبي يوم ١٩٦٧/٧/٢١ أن الترتيبات كانت قد أعدت لتوقيع اتفاقيتين في اليوم التالي ، أحدهما خاص بالتسهيلات في الموانئ المصرية ، والآخر خاص بعمل المستشارين السوفيات ، إلا أنني بعد اطلاعي على الاتفاق الأول الذي أعده طاقم من ضباط قيادة القوات المسلحة هالني حجم التسهيلات التي التزمنا بتقديمها ، بحيث تجعل من الموانئ المصرية قواعد بحرية كاملة ، واعترضت على الاتفاق جملة وتفصيلاً ، خصوصًا أنني كنت أجهل ما تم في محادثات يوم ١٩٦٧/٦/٢٢ بين الرئيس و"بودجورني" ، فلم يطلعني الرئيس عليها ، ربما لضيق الوقت الذي توليت فيه مسئولياتي في تلك الفترة العصيبة ، ولم أعرفها أيضًا إلا بعد أن تركت عملي

كوزير للحربية واتصلت بالرئيس بعد منتصف تلك الليلة ، وشرحت له موقفي الرافض للاتفاق.

واقترحت أن يطلع على الاتفاق بالكامل ، ووافق فأرسلته إليه مع أحد ضباط مكتبي في مظروف مغلق باسمه ، ولا يفتح إلا بمعرفة الرئيس ، وقبيل الفجر اتصل بي الرئيس تليفونيًا وأخبرني بموافقته على رأيي ، وأن أؤجل توقيع اتفاقية التسهيلات اكتفاء بتوقيع اتفاقية الخبراء مضيفًا "معلهش يا أمين ياخدولهم يومين..علينا أن نعرف أن انفراد لص واحد بالغنيمة خطر كبير ، ولكن صراع لصين عليها فيه شيء من الأمان" ، ومعنى ذلك أن عبدالناصر قادر على المناورة رغم الظروف الصعبة التي واجهت مصر.

ومما يُذكر أن حوارًا دار بيني وبين الماريشال جريشكو" وزير الدفاع السوفياتي في موسكو في ١٩٦٧/١١/١٠ حول هذا الموضوع لم أعرف مغزاه الحقيقي ، إلا بعد أن وقفت على ما كان في محادثات الرئيس مع "بودجورني".

وواضح من الحوار أن "جريشكو" كان على علم باعتراضي على توقيع الاتفاق ، وواضح أيضًا أنه كان يبالغ في أسباب وجودهم في بورسعيد واستعدادهم للقتال إلى جانب قواتنا ، لأن "بودجورني" كان قد اعترض على تورط الاتحاد السوفياتي في أي نوع من القتال.

إلا أن هذا لا يُقلل مطلقًا من أن الوجود البحري السوفياتي في بورسعيد والإسكندرية منع - بين وقت وآخر - إسرائيل من قطع خطوط مواصلاتنا البحرية مع الخارج عن طريق البحر المتوسط والبحر الأحمر ، هذا ما تمخضت عنه هزيمة حزيران (يونيو) في ما يتعلق بإدارة الصراع بيننا وبين إسرائيل على المستوى العالمي ، واتجاه السياسة الخارجية لبعض البلاد العربية وأهمها مصر.

ولكن كانت أخطر نتيجة استراتيجية سببتها الهزيمة العسكرية تتعلق بصلب نظرية الأمن الإسرائيلي ، من الحصول على مساحات جديدة من الأرض في سيناء والضفة الغربية والقدس الشرقية والجولان ، وهي مساحات كانت تحقق للعرب موقفًا استراتيجيًا ممتازًا لم يكن تعويضه ممكنًا في المستقبل القريب ، وكان يحتاج إلى جهود وقتال لاسترداده ، ولذلك فالهزيمة كانت عربية على المستوى القومي ، ولا يمكن حصرها أبدًا على المستوى القطري ، كما أن حصر المسئولية

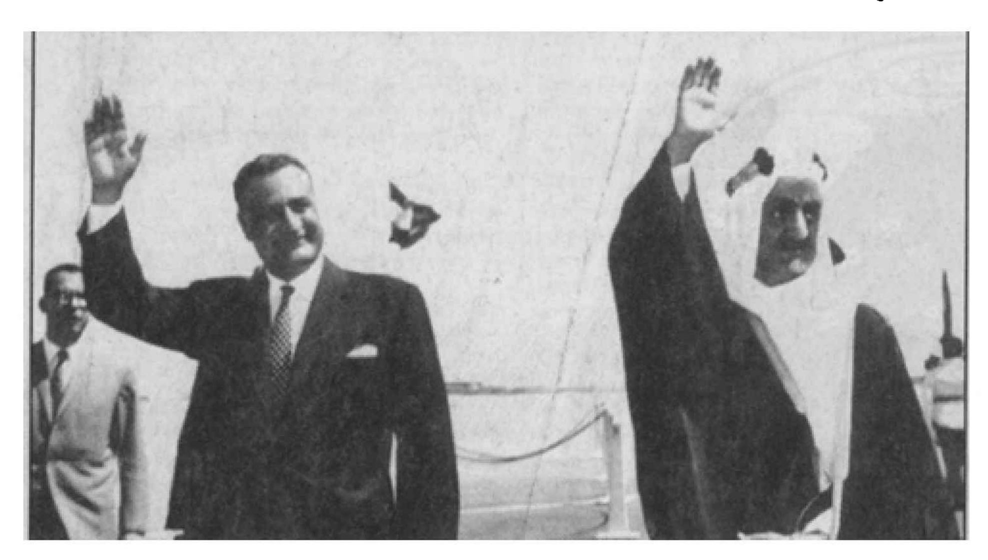
عنها في العسكريين أو السياسيين ليس دقيقاً ، لأنها تتعلق بأنظمة الحكم وبناء الدول العصرية.

من المعروف أن إسرائيل دولة صغيرة المساحة ، فمساحتها طبقًا لخطوط هدنة عام ١٩٤٩ تبلغ ٢٠٧٠٠ كلم مربع ، ولكن الموجز الإحصائي الإسرائيلي لعام ١٩٨٥ أصبح يقدر إجمالي المساحة في حدود ٢١٥٠١ كلم مربع ، حيث يشمل القدس الشرقية ومرتفعات الجولان ، إضافة إلى ٤٤٥كلم مربع مساحة البحيرات ، فالمساحة كما نرى صغيرة ومن المعروف أن اتساع المساحة يتناسب تناسبًا طرديًا مع حجم الأمن المحقق ، إذ أن الاتساع يعطي فرصة أكبر لتعدد البدائل لمواجهة التهديدات المحتملة ، ويُحقق حرية الحركة والمرونة وإمكان التحكم في المناطق الحيوية وهي منطقة القدس ـ تل أبيب ـ حيفا بالنسبة لإسرائيل باعتبار أنها المنطقة التي يتجمع فيها القسم الأكبر من السكان ومن المرافق ومؤسسات الحكم.

ومن هذا المنطق تحددت نظرية "ايغال آلون" فيما أسماه بالحدود الآمنة مستغلاً مساحة الأراضي التي كسبتها إسرائيل نتيجة للحرب ، فهو يؤكد "أن استمرار الوجود في هذه المناطق هو العامل الوحيد الذي سيجبر البلاد العربية على التفاوض مع إسرائيل ، أما الانسحاب إلى خطوط الهدنة فإنه بمثابة مصيدة لإسرائيل فليس من المتصور عودة المدفعية السورية إلى الجولان والمدرعات الأردنية إلى مواقعها السابقة ، وليس في المتصور إعادة تقسيم القدس وأن تفتح أبواب النقب من جديد ، أو تعود حرية الملاحة الإسرائيلية في الممرات الدولية موضع جدل من جديد ، ولا يعتبر نزع سلاح المناطق المحتلة بعد انسحابنا منها حلاً ، كما أنه لا يمكن أن نترك لطرف ثالث أو للقوات الدولية مسئولية حماية أمننا ، وحتى معاهدات السلام لا تضمن الأمن الإسرائيلي ، والوجود على الأرض هو وحده الذي يضمن أمننا سواء كان مدنيًا أو عسكريًا أو سياسيًا ، فوضعنا الجغرافي في مواقع استراتيجية طبيعية مثل القنوات والأنهار والمرتفعات الذي يتيح إقامة وسائل الإنذار لاقتراب الطائرات والقوات المعادية هو الذي يحقق العمق الاستراتيجي الذي نحتاجه".

كان هذا التصور الذي وضعه حزب العمل واعتنقته الأحزاب الأخرى ـ بما فيها الليكود ـ هو الذي عُرف بعد ذلك "بنظرية الحدود الآمنة" ، التي يمكن أن

تتجاوز الحدود السياسية ، وهي بالقطع غير خطوط الهدنة التي تُعرف باسم "الخط الأخضر".



الملك فيصل وجمال عبد الناصر

وكانت سيناء أكبر مساحة أرض استولت عليها إسرائيل ، إذ أضافت إليها ٢٥٠كلم مربع ، تحقق لها فترة إنذار غالية بحوالي ١٠ دقائق ، وأصبحت بالتالي آمنة إلى حد كبير من الضربة الأولى التي يم كن أن توجهها مصر إليها ، وفي الوقت نفسه أتاحت لها فرصة ذهبية لتوجيه الضربة الأولى ضد كل المرافق الحيوية في مصر ، وجعلت قدرتنا على امتصاص الضربة الأولى وتوجيه الضربة الثانية يُعد ذلك أمرًا في غاية الصعوبة ، علاوة على أنه أصبح في استطاعة قواتها استخدام مطاراتنا الحربية في سيناء لتتيح لها المدى المطلوب ، علاوة أيضًا على استخدامها لموانئ البحر الأحمر ، واضطرارنا لإغلاق قناة السويس أمام الملاحة العالمية ، مما أفقدنا دخلاً كبيرًا كنا في أشد الحاجة إليه ، إضافة إلى تدمير مدننا الرئيسية في القناة ، وخلق مش كلة إضافية من جراء تهجير أهالينا إلى أماكن أخرى في عمق البلاد ، وتدمير مصافي البترول ومعامل الت كرير وبعض المصانع ، مما اضطرنا إلى ف كها وإعادة تركيبها في مناطق جديدة أكثر أمنًا ، ثم كان علينا لتوفير المال لإعادة بناء قواتنا العس كرية ، وأن نوقف العمل بخطتنا الخمسية الثانية للتنمية لنختصرها إلى خطة ثلاثية ، ثم نختصرها مرة ثانية إلى خطة سنوية.

ونتيجة للهزيمة ، فقدنا أيضًا موقعًا استراتيجيًا مسيطرًا: هضبة الجولان وجبل الشيخ التي كانت تتحكم في الجليل الأعلى وموارد المياه لنهر الأردن وتعطي ميدان نظر متصل حتى البحر المتوسط ، أو مرتفعات الضفة الغربية التي تتحكم في منخفض نهر الأردن والبحيرات والجسور من السفوح الشرقية أو الأرض حتى البحر من السفوح الغربية ، أو في مواقعنا الحاكمة في أقصى حدودنا الشرقية ، أو في منطقة الممرات في سيناء ، وعلاوة على ذلك أصبحت قناة السويس تفصل بيننا وبين القوات الإسرائيلية وتشكل مانعًا طبيعيًا يصعب عبوره لنعاود الاتصال بالعدو مرة أخرى كما تقضي مبادئ الحرب ، كان موقفًا صعبًا وضعنا جميعًا في مأزق حقيقي ، كان لابد من أن نصمم على بنائه لو كنا تعلمنا الدرس ، ولكن هل تعلمناه؟

كان أول عمل عربي جماعي بعد الهزيمة هو مؤتمر الخرطوم الذي عقد يومي ٢٩ و٣٠ آب (أغسطس) ١٩٦٧ بعد أن نجح عبدالناصر في إعادة التماسك للجبهة الداخلية بتنفيذ العملية "جونسون" التي انتهت بتحديد إقامة المشير "عبدالحكيم عامر" في منزله والسيطرة على المخابرات العامة التي كانت تؤيده في رفع العصيان ضد الشرعية وقد قمت فى العمليتين بدور رئيسي.

وسبق أن ذكرنا مختصرًا لعملية "جونسون" إذ أصر المشير "عامر" على التمسك بكل مناصبه بعد الهزيمة ، فكلف الرئيس عبدالناصر "شعراوي جمعة" وزير الداخلية و"أمين هويدي" وزير الحربية بالقبض عليه ، وقد تم ذلك في ليلة عصيبة في يوم ١٩٦٧/٨/٢٥ قبل انعقاد مؤتمر الخرطوم بأربعة أيام ، وفي يوم ١٩٦٧/٨/٢٦ تولى "أمين هويدي" رئاسة المخابرات العامة إلى جانب مسئولياته كوزير للحربية.

وكان المؤتمر مبشرًا بحق ، وارتفعت قراراته إلى مستوى الأحداث التي انعكست علينا جميعًا وكانت أهم قراراته:

- الدعم المالي لدول المواجهة سنويًا لحين إزالة آثار العدوان.
- لا تفاوض ولا اعتراف ولا صلح مع إسرائيل.

- تسوية مشكلة اليمن بصفة نهائية بانسحاب القوات المسلحة المصرية من هناك بالتدريج على امتداد الأشهر الثلاثة التالية ، مما أدى إلى تضييق العامل الأساسي في توتر العلاقات المصرية - السعودية.
- إطلاق يد الملك حسين لاستعادة الضفة والقدس من دون الصلح مع إسرائيل والتفاوض معها.

ومن الناحية المصرية البحتة كان مؤتمر الخرطوم إيجابيًا ، فقد عوّض مصر عن ضياع مواردها من رسوم المرور بالقناة ، ومن بترول سيناء وبذلك وفر العملة الصعبة اللازمة لاستيراد احتياجاتها من القمح والمواد الغذائية ، وكان الدعم الاقتصادي على هذه الصورة مكملاً لإعادة بناء القوات المسلحة ، وكان الأمران - البناء العسكري والصمود الاقتصادي - بمثابة الدعامة الأساسية لنضال طويل لا يدري أحد كيف تكون نهايته.

إلا أن الإنسان لا يمكن إلا أن يندهش لتصرفات العرب الغريبة ، فقد كانوا على خلاف شديد مع بعضهم البعض قبل الهزيمة ، وأوردوا أنفسهم موارد التهلكة ، بحيث وضعوا أنفسهم في مأزق خطير ودمروا أسلحتهم التي لم يعرفوا كيف يحافظون عليها ، وفقدوا أراضيهم المقدسة ، ثم... اجتمعوا ليصلحوا ما حطموه ويسترجعوا ما فقدوه ، وتناسوا في دقائق خصومات استمرت سنوات وخلافات تعمقت بحيث أعمتهم عن الطريق المستقيم! فعلاً شيء عجيب يجعل البنيان يتعثر لأن ما يبنى في سنوات يحطم في أيام ، ولله في خلقه شئون.

وكان لابد لاستكمال العمل العربي الجماعي من قيادة موحدة أو مشتركة تتولى توجيه قيادة القوات العربية على كل الجبهات لإجبار إسرائيل على القتال على أكثر من جبهة ، لأنه على رغم وجود اتفاقية الدفاع المشترك عام ١٩٥٠ إلا أنها كانت اتفاقية على ورق لم يكتب لها التنفيذ ، علمًا بأن تنفيذها بجدية كان سيتيح للبلاد العربية درعًا لحمايتها من العدوان ، ولاشك أن السبب في فشل هذه الاتفاقية يرجع إلى الشك المتبادل الذي يُسيطر على العلاقات العربية - العربية وتغليبها المصالح القطرية على المصلحة القومية ، علمًا بأن قدراتها القطرية عاجزة كل العجز عن تحقيق أمنها القومي ، وكان المأمول أن يمهد الخطر المحدق الطريق لتحقيق الأمل المنشود.

وبدئ في آيار (مايو) ١٩٦٨ التخطيط للعمل العسكري الواحد الذي يضمن إنشاء قيادة للجبهة الشرقية (الأردن وسوريا) والغربية (مصر) على أن تكون القيادة العليا لمسرح العمليات للقيادة الغربية، على أن تسند القيادة الشرقية للعراق، وأن تكون هذه القيادة مسئولة عن كل القوات التي تحت قيادتها، وفي ١٩٦٨/٦/١١ أقر وزراء دفاع مصر والعراق والأردن وسوريا خطة التعاون الموحد؛ بهدف إزالة آثار العدوان، كما تمت الموافقة على اختصاصات القيادة الشرقية بالعمل على محورين السوري والأردني، على أن تدعم القوات العراقية أيًا من المحورين حسب قرار قائد الجبهة، كما تم الاتفاق على إنشاء قيادة للقوات الجوية تتبع قيادة الجبهة الشرقية.

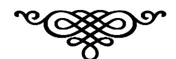
ولكن مع تغيير الحكم في العراق يوم ١٩٦٨/٧/١٧ بإزاحة الرئيس "عبدالرحمن عارف" وتولي الرئيس "أحمد حسن البكر" الحكم بعده تم تعديل أسلوب العمل في القيادة الشرقية بطريقة أضعفتها، وصدرت قرارات بتشكيل قيادة جوية تتبع القائد العام للقيادة العليا مباشرة، وتجديد مكان تمركز احتياطي الجبهة الشرقية وسرعة دعمها بقوات من الطيران العراقي، وإنشاء مطارات في الأردن بواسطة العراق، كما تمت الموافقة على تمركز طائرات عراقية في سوريا، إلا أن شيئًا من هذه القرارات لم يجد طريقه إلى التنفيذ!

وتوالت الاجتماعات وتعددت القرارات مع وقف التنفيذ، وبدأت الخلافات واتسعت الفجوات بين الفرقاء، وكل يلعب على الآخر وليس مع الآخر، وتبودلت المذكرات شديدة اللهجة، وكلها تريد فض الشراكة، على أن يبدأ الآخر بذلك، وانتهى الأمر بإلغاء القيادة الشرقية، ولم نكن قد تعلمنا الدرس بعد، علمًا بأن الأوضاع العسكرية الإسرائيلية على رغم المزايا التي حققتها، كانت تتيح للعمل العربي الجماعي فرصًا ذهبية، فخطوط مواصلاتها أصبحت طويلة يسهل اللعب عليها وقطعها من كل الاتجاهات، ممّا كان سيلقي على إسرائيل أعباء ثقيلة لم يكن في استطاعتها تحملها، وكان عليها دفع قواتها في كل مكان لتصبح ضعيفة في كل مكان، علاوة على ما يلقيه ذلك عليها من أعباء اقتصادية كانت ستفجرها من الداخل، فضلاً عن أنه كان يمكن استخدام المطارات العربية بطريقة تتغلب على مشكلة قصر مدى الطائرات، واستخدام القطع البحرية الصغيرة في عمليات إنزال خلف خطوط العدو؛ لإجباره على القتال في خمس جبهات

وهي (الشمالية والشرقية والجنوبية والبحرية والجوية) علاوة على فتح جبهة سادسة في الداخل.

وأخذت البلاد العربية تعيد بناء قواتها المسلحة بالعقائد القديمة السابقة نفسها من دون تنسيق بينهما ، على رغم كثرة الزيارات والمؤتمرات والقرارات التي كانت تصدر مع وقف التنفيذ ، كان القتال يدور في الجبهة الجنوبية ، من دون تدخل من الجبهتين الشمالية والشرقية ، وكانت عين على الخط الحرج الذي لا يجوز للدولة العظمى تجاوزه ، والعين الأخرى على خط الأمر الواقع الذي اشتعل على ضفتي القناة وفي العمق ، فـ كانت معركة رأس العش في يوم ١٩٦٧/٧/١ بعد مرور ٢٠ يومًا على قرار وقف إطلاق النار ، وفي يوم ١٩٦٧/٧/١٤ دارت المعارك الجوية مع طائرات العدو بأعداد كبيرة ، وفي يوم ١٩٦٧/١٠/٢١ تم إغراق المدمرة إيلات ومعها ٢٥٠ فردًا بحريًا إسرائيليًا ، ولم تمر أسابيع إلا وأجبرت المدفعية المصرية قوات العدو أن تنزل إلى الخنادق بعد أن كانت تستحم في مياه القناة ، واندفعت دوريات الاستطلاع والقتال إلى خطوط العدو الأمامية وفي العمق لتدمير مواقعه وللحصول على المعلومات.

وفي يوم ١٩٧٠/٣/٨ دمّرت المخابرات العامة المصرية الحفار كينتينج (KENTING) الذي استأجرته إسرائيل لاستغلال حقولنا البترولية ، وذلك في ميناء أبيدجان على المحيط الأطلسي على السواحل الغربية لإفريقيا ، كان خط الأمر الواقع قد اشتعل في الجبهة الجنوبية ، ويا ليته كان قد اشتعل في الجبهة الشرقية والشمالية وفي الداخل ، لأنه كان سيؤدي إلى نتائج أكثر إيجابية ، لأن ما أُخذ بالقوة لا يمـ كن أن يُسترد إلا بالقوة ، حتى في ظل الهزيمة وأحزانها.



المأساة فى صور



الأهرام

Al-Ahram

6 JUIN 1967

٤ صفحات

١٥ مليما

السنة ـ ٩٢ ـ العدد ٢٩٢٩٧

رئيس التحرير محمد حسنين هيكل

معارك ضارية على كل الجبهات مع العدو

بدأ العدو الاسرائيلى هجومه على الجبهة المصرية جوا وبرا إبتداء من الساعة ٩ صباح أمس

إسقاط أكثر من ١١٥ طائرة للعدو وخلال هجماته الأولى وأسر وقتل عدد من طياريه

تحطيم ثلاث هجمات إسرائيلية بالمدرعات فى مناطق الكونتيلا وأبوعجيلة وخان يونس

قواتنا توجه ضربات متلاحقة للعدو وتلحق به خسائر فادحة فى البر والجو

جميع الجبهات العربية تبدأ القتال على الفور وفقا لخطة العمليات الموحدة

الطيران المصرى والأردنى والسورى والعراقى يعمل فوق أرض العدو طوال يوم أمس

تساؤلات خطيرة عن الموقف المريب الذى تقفه الولايات المتحدة وحاملات طائراتها فى البحر الأبيض

الملك فيصل يبرق بتأييده لعبد الناصر وعبد الناصر يرد عليه ووزير الدفاع السعودى ينسق جهد السعودية مع وزير الحربية المصرى

اتصالات تليفونية بين عبد الناصر وحسين وعارف وبومدين والأتاسى وأمير الكويت وشارل حلو

مجلس الأمن يقدم موعد اجتماعه ليبحث الموقف الذى تفجر فى الشرق الأوسط

تقرير من يوثانت يوضح بجلاء أن إسرائيل هى التى بدأت بإطلاق النار وأن ثلاثة من جنود قوة الطوارئ السابقة من الهنود قتلوا بالقرب من غزة

متحدث باسم جونسون يناشد السفراء العرب فى واشنطن أن تقبل دولهم قرار إيقاف إطلاق النار

كتب المحرر السياسى للأهرام:

بدأ العدو الاسرائيلى هجومه الشامل صباح أمس مركزا ضد الجبهة المصرية فى الجو وفى البر فى مغامرة مجنونة لضرب الحصار العربى من حوله.

وقد صدر أمر العمليات الاسرائيلى فى الساعة السادسة صباحا طبقا لشهادة طيار اسرائيلى أسير هو الكابتن لاكور موردخاى، وذلك حين أسقطت طائرته وقبض عليه حيا وتم استجوابه، وكان الموعد المحدد لبدء العمليات هو الثامنة صباحا بتوقيت اسرائيل ـ التاسعة صباحا بتوقيت القاهرة

وكانت استراتيجية العمل المصرى فى حرصها على سلامة موقفها الدولى سواء بالنسبة للأعداء أو بالنسبة للأصدقاء قد اتخذت قرارا أن لا تكون هى البادئة بإطلاق النار

اتجاهات هجوم العدو

الجبهات العربية تتحرك

يوثانت يبلغ مجلس الأمن: بدأ القتال بغارة إسرائيلية على غزة

مجلس الأمن يحاول وسط جو متوتر إصدار قرار بوقف القتال

تقرر تأجيل رحلة زكريا محيى الدين الى واشنطن

موسكو تتدخل الى جانب الدول العربية

البيت الأبيض يعلن: الحياد فكرا وقولا وعملا

الجبهة المصرية

المعارك الضارية مستمرة على جميع الجبهات

الجبهة الأردنية

الجبهة السورية

هكذا يتم تضليل الشعوب حتى الآن بقلب الحقائق.. جريدة الأهرام يوم ٦ يونيو ١٩٦٧ تنشر بيانات إسقاط طيارات العدو!! بينما تم تحطيم جميع طائراتنا ومطاراتنا دون أن نطلق رصاصة واحدة..

قواتنا تطارد فى عنف وشجاعة مقاتلات أمريكا وبريطانيا

طائرات «كانبيرا» البريطانية بعلاماتها الرسمية تشترك فى عمليات الضرب الجوى فى سيناء..

٣٢ طائرة أمريكية تركت قاعدتها فى ليبيا لدعم طيران العدو

معارك ضارية مستمرة عند العريش وأبوعجيله والقسيمة

كبدنا العدو خسائر فادحة فى الطائرات منذ ٩ فوج أبوعجيله وخان يونس وأسرنا ٨ طيارين

هجوم جوى مصرى على كل مواقع القتال

البوارج العربية ضربت قلب تل أبيب

قتال وحشى مستمر بالليل والنهار

القوات العراقية والسورية تدك المستعمرات الصهيونية

الأخبار

٤ صفحات – ١٥ مليما

AL-AKHBAR, 7 JUNE 1967

جبهات القتال

آخر خبر

قطعنا العلاقات مع أمريكا .. رأس المؤامرة

وقف الملاحة فى قناة السويس

حكومة بريطانيا كانت تعلم تماما بتوقيت العدوان الإسرائيلى

اجتماعات أقطاب المؤامرة

مجلس الأمن يقرر وقف إطلاق النار

شحن الأسلحة والعتاد من بريطانيا لإسرائيل

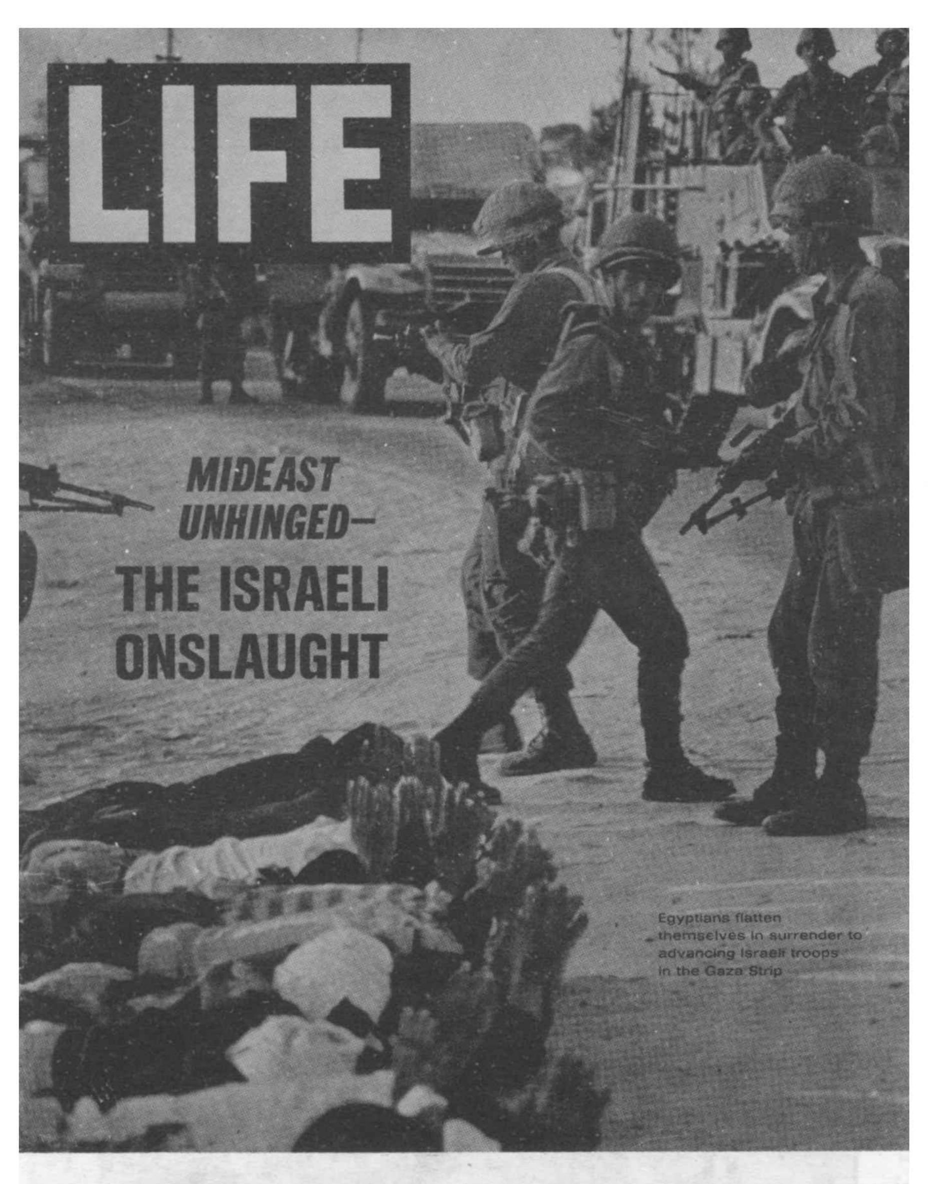
السيارات لا تتوقف أثناء الغارات

جبهات الأردن وسوريا والعراق

القرارات العربية وقطع العلاقات مع أمريكا

اجتماعات موسكو

خرجت الصحف المصر تنشر بياناتهم العسكرية الكاذبة عن إسقاطنا طائراتهم،
فى نفس الوقت الذى كانوا فيه قد دمروا سلاحنا الجوى تدميرا كاملا.
وهذا هو ما نعانى منه حتى الآن.. طمس الحقيقة وإذاعة ونشر الخديعة.
(صورة للصفحة الأولى من جريدة الأخبار عدد ٦ يونيه عام ١٩٦٧)



المدنيون المصريون فى قطاع غزة .. فى حرب عام ١٩٦٧ وقد طلب جنود إسرائيل منهم الإنبطاح علي الأرض .. ووضع وجوههم فى الرمال .. ورفع أيديهم .. وقتلوا منهم من قتلوا .. ثم تركوا الباقى يهيمون فى الصحراء أملا فى عبورها إلى الوادى .. وقد كانت هذه الصورة هى غلاف مجلة لايف الأمريكية (١٦ يونيو عام ١٩٦٧) .





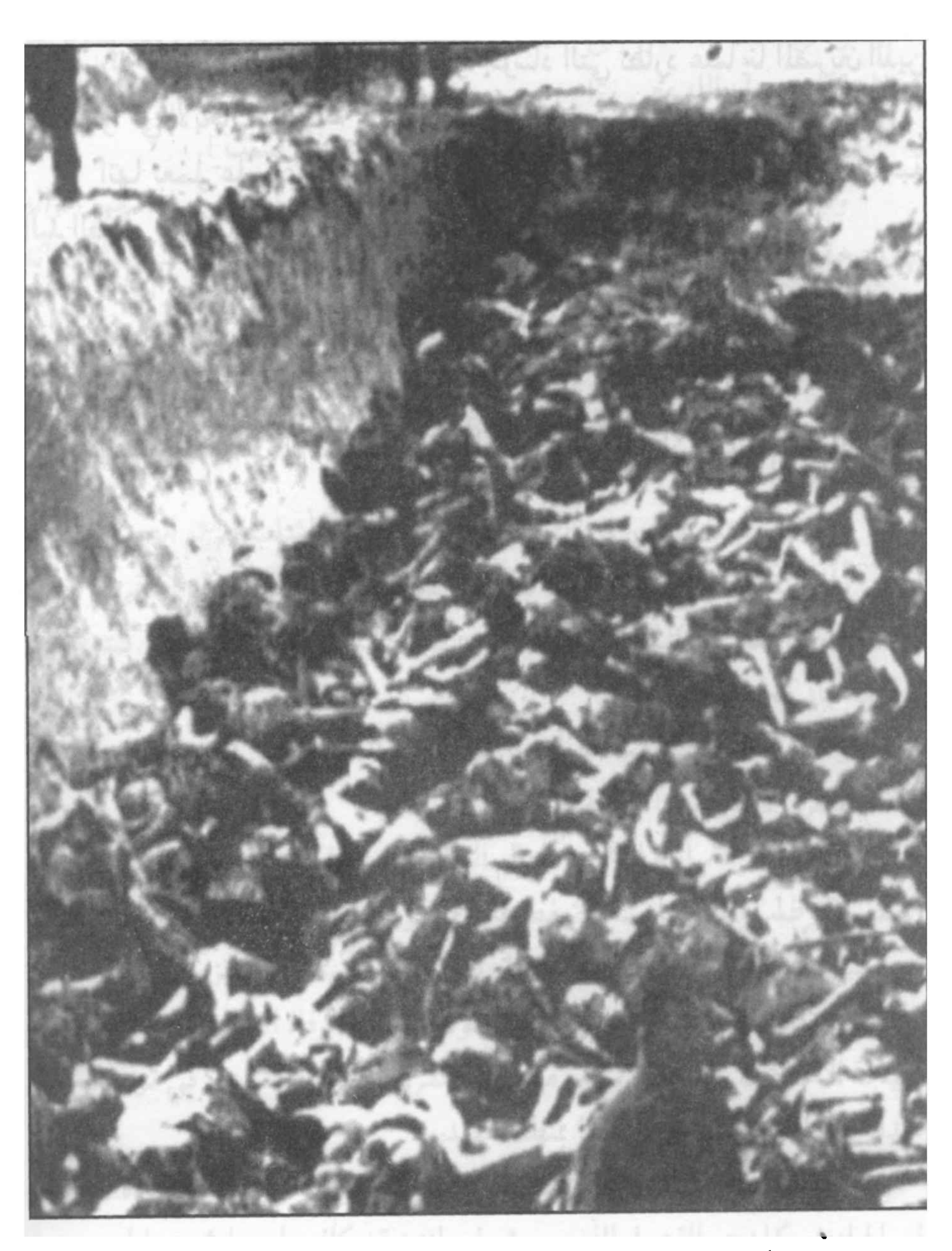
تركوا جنود مصر الأسرى فى حرب عام ١٩٦٧ ، بلا ماء ، حتى سقطوا موتى من الإعياء .. وأطلقوا على جثثهم الذئاب .. حتى تتمكن الصحافة العالمية من تصوير الذئاب وهى تنهش فى جثث جنود مصر . (صورة من مجلة بارى ماتش الفرنسية يونيو عام ١٩٦٧)



هكذا كانوا يقودون الأسرى المصريين وهم أحياء وبعد استسلامهم لإعدامهم رميا بالرصاص،
وكانت عمليات الإعدام بالجملة تتم تنفيذا لتعليمات مجرى الحرب من جنرالات إسرائيل.
بينما كان بعض القادة المصريين قد عبروا إلى الضفة الغربية للقناة.



اعترف مجرم الحرب عميد الاحتياط أربيه بيرو بأنه كان يجمع الأسرى المصريين فى اللوريات
ثم يطلق عليهم رصاص مدافعه الرشاشة لأنه لم يكن مستعد لحراستهم أو توفير الطعام لهم!



كان مجرمو الحرب من جنرالات إسرائيل يأمرون بإلقاء القتلى فى الخنادق التى كان الأسرى يحفرونها بأيديهم، وبعدها كان الرصاص ينطلق فى عمليات قتل إرهابية.. والصورة التقطتها الأقمار الصناعية الأمريكية.

الفهرس

رقم الإيداع
٩٩١٠ / ٢٠٠٦
الترقيم الدولي I.S.B.N. 977-909-142-9